الأمم المتحدة S/2020/785*

مجلس الأمن

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: English

التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017) بشأن مالي والمجددة ولايته عملا بالقرار 2484 (2019)

موجز

عقب إلغاء حكومة مالي لاجتماع لجنة متابعة الاتفاق في كيدال في أيلول/سبتمبر 2019، أتاح إجراء الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020 فرصة لتجديد زخم خطة الإصلاح المؤسسي الواردة في الاتفاق. غير أن عجز الحكومة عن تحويل منطقتي تاوديني وميناكا المنشأتين حديثا، فضلا عن دائرتي ألموستارات وأشيبوغو في الشمال، إلى دوائر انتخابية يلقي بظلال من الشك على التزامها بتحسين تمثيل سكان الشمال داخل المؤسسات الوطنية.

وعلى الرغم من الإصلاحات المؤسسية المعلقة، أُحرز بعض التقدم بشأن التعجيل بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وما يتبعها من إدماج في قوات الأمن والدفاع الوطنية، بما في ذلك من خلال إعادة تشكيل وحدات الجيش التي من المفترض أن تنتشر في الشمال. غير أن هذه العملية كانت محفوفة بالصعوبات بسبب الشك بالقرارات المتخذة، ولا سيما من جانب رئيس الأركان السابق للجيش المالي، العميد كيبا سانغاري، مما أدى إلى حدوث تأخير لمدة أربعة أشهر وإضعاف الثقة بين الأطراف. ففي البداية، لم يكلَّف الجنود المدمجون حديثاً بأية مهام، ثم كُلّف بعضهم خطأً بمهام في المناطق الجنوبية دون مدهم بوسائل النقل والإعاشة، وحُملوا المسؤولية عن عدم الانضمام إلى وحداتهم عندما تم استدعاؤهم أخيراً إلى الخدمة. وقد أدت محاولات الجيش المتكررة عدم احترام الحصة المتفق عليها، والبالغة الثلث لكل طرف من الأطراف الموقعة في تكوين وقيادة الوحدات المعاد تشكيلها، إلى زيادة تأخير عمليات الانتشار بعد ذلك.

وبصرف النظر عن الخلاف بين الأطراف الموقعة، فإن الحالة الأمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي لم تكن مواتية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي تجاوز عامه الخامس من التنفيذ. ولاحظ فريق الخبراء المعني بمالي اتجاهاً متزايدا لارتكاب العنف ضد المدنيين من جانب القوات الحكومية خلال عمليات مكافحة التمرد ليس في مالي فحسب، بل أيضا في بوركينا فاسو والنيجر، مما يؤثر بشكل خاص على مجتمعات اللاجئين في شمال مالي. ويتواصل ارتكاب الفظائع بلا هوادة من جانب الميليشيات العرقية في وسط مالي، ولا سيما ميليشيا قبيلة الدوغون المالية دان نان أمباساغو، التي تتصل بجماعات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 21 آب/أغسطس 2020.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مماثلة في بوركينا فاسو لارتكاب فظائع ضد المدنيين على جانبي الحدود. وقد وقعت مذبحة ثانية راح ضحيتها 35 مدنياً من طائفة الفولانيين في أوغوساغو على يد ميليشيا الدوغون في 14 شباط/فبراير 2020 بسبب إهمال الجيش وعدم اتخاذه أي إجراءات.

وتؤدي الحالة المتدهورة في وسط مالي إلى صرف الانتباه والموارد عن تنفيذ الاتفاق في الشمال. وعلاوة على ذلك، فإن إهمال القوات المسلحة وقوات الأمن المالية، وسوء سلوكها، وفشلها في حماية المدنيين يقلل من قدرتها على اجتذاب مقاتلي الحركات الشمالية للاندماج في الجيش المعاد تشكيله، وقد يدفع السكان إلى رفض نشر الوحدات المعاد تشكيلها في الشمال، لا سيما إذا لم يُحترم مبدأ الثلث.

ويعود الجزء الأكبر من الخلاف بين الأطراف إلى استراتيجية حكومة مالي المتمثلة في استمالة الجماعات المسلحة والمليشيات الناشطة في شمال مالي والتلاعب بها. وقد بدأت هذه الاستراتيجية منذ وقت طويل، ولم تتغير بعد توقيع الحكومة على الاتفاق في الجزائر في عام 2015، الأمر الذي ما فتئ يقوض تنفيذه. كما أن قيام مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2017 بإنشاء نظام الجزاءات الذي طلبته الحكومة، بغرض استهداف مفسدي تنفيذ عملية السلام، لم يغير من هذه الاستراتيجية.

وقد أدى التناقض بين البيانات الرسمية للحكومة والتزاماتها بتنفيذ الاتفاق بشكل كامل، وبين استمرار الجهات الفاعلة في الدولة المالية بتقديم الدعم إلى الأفراد الذين حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي على أنهم من مفسدي عملية السلام، إلى توليد الريبة بين الأطراف الموقعة، ولا سيما مع تنسيقية الحركات الأزوادية. كما ولدت الأعباء والتكاليف الإضافية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات الإدماج اللاحقة ارتباكاً لدى المجتمع الدولي – ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – حيث تحولت الموارد وجهود المساعي الحميدة جزئياً عن أهدافها الأولية وغاياتها الرئيسية.

ويرى الفريق أن انعدام الثقة والعبء والارتباك أمور تهدد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتؤخره، وأنه ينبغي مساءلة المسؤولين الحكوميين الرئيسيين المسؤولين عن تنفيذ تلك الإجراءات والسياسات وفقا لقرار مجلس الأمن 2374 (2017).

ويتمثل أحد جوانب تعامل الحكومة مع الجماعات المسلحة في تغاضي موظفي الدولة عن أعمالها الإجرامية وحمايتها حماية فعلية مقابل المال. فعلى سبيل المثال، قدم محمد ولد متالي (MLi.008) مبالغ مالية إلى جهاز أمن الدولة المالي، مما حدا بهذا الأخير إلى دعوة سلطات النيجر للإفراج عن مهربي المخدرات الذين تم اعتقالهم في نيسان/أبريل 2018. ويتمتع بابي كوليبالي، وهو مشهور بين المتّجرين بالبشر، بحماية من قوات أمن الدولة التي يدفع لها المال عند توليه مسؤولية المهاجرين المعتقلين لمواصلة استغلالهم، بل واستخدامهم للتجنيد لدى الجماعات المسلحة.

ولا تزال مشاركة الجماعات المسلحة في الجريمة المنظمة تتمحور أساسا حول نقل الحشيش، مما يؤدي إلى اشتباكات مميتة، قد تشكل انتهاكات لوقف إطلاق النار وتهدد تنفيذ الاتفاق الذي تلتزم فيه الأطراف بالاشتراك في مكافحة الجريمة المنظمة. وللمساعدة في القضاء على تدفقات المخدرات المزعزعة للاستقرار، يجب أن تستهدف قائمة الجزاءات الموردين أيضا. وبشكل عام، فإن المغرب متجاوب جدا مع الفريق، ولكنه لم يُتح للفريق أو لسلطات النيجر معلومات محدِّدة لهوية الأفراد والكيانات الذين يزودون الشبكة الإجرامية التابعة لمحمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروفة أيضا بشبكة روغي، بالحشيش.

وإلى جانب المخدرات، فإن إدخال التجارة غير المشـــروعة بالســـجائر ذات العلامات التجارية في منطقة الساحل من الإمارات العربية المتحدة بشكل رئيسي يهدد بتمويل الجماعات المسلحة النشطة في مـالي التي تقوض تنفيـذ الاتفـاق، كمـا حـدث في المـاضـــي مع العلامـة التجـاريـة أمريكـان ليـدجنـد (American Legend) التي تُنتج في اليونان. وتمثل تلك التجارة أيضاً خسارة في الإيرادات لدول المنطقة بملايين الدولارات. وأخيراً، فإن الطفرة الأخيرة في الذهب الحرفي في شمال مالي تهدد تنفيذ الاتفاق وتساعده في الوقت نفســه، حيث أنها تدفع اســتراتيجية التوســع لتنســيقية الحركات الأزوادية، لكنها تجتذب أيضــاً المقاتلين السابقين وتبعد الشباب عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 5

ثانيا – اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التهديدات والعراقيل والتقدم المحرز 6

ألف – السياق السياسي والأمني الوطني لتنفيذ الاتفاق 6

باء – العنصر السياسي والمؤسسي 10

جيم – عنصر الأمن والدفاع 12

دال – عنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 16

هاء – عنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية 16

ثالثا – الجماعات المسلحة 17

رابعا – الجريمة المنظمة 27

ألف – الاتجار بالمخدرات 27

باء – الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين 35

جيم – الاتجار غير القانوني بالسجائر وتهريبها 35

دال – الذهب الحرفي 40

هاء – تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر 42

خامسا – انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان 43

ألف – عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي 43

باء – انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان 43

جيم – حالة المشردين داخليا واللاجئين 46

دال – الهجمات المرتكبة ضد القوات الوطنية والدولية 46

سادسا – التوصيات 47

المرفقات** 49

** تُعمم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولاً - معلومات أساسية

الولاية والسفر والتعاون

1 - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره 2484 (2019)، أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2020 التدابير المبينة في الفقرات 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017). ويتألف نظام الجزاءات، الذي أُنشئ بموجب القرار 2374 (2017)، من حظر السفر وتجميد الأصول، وينطبق على الكيانات و/أو الأفراد الذين تحددهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، أو مشاركين فيها، أو ضالعين في تنفيذها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد طلب المجلس، في القرار 2484 (2019)، إلى الأمين العام إعادة إنشاء فريق الخبراء المعني بمالي، ومدد ولايته، على النحو المبين في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

2 - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومنتصف آذار/مارس 2020، اضطلع الفريق بأربع بعثات في مالي، فضلا عن بعثتين إلى النيجر، وواحدة إلى كل من المغرب وبوركينا فاسو. بيد أنه تعين إلغاء جميع الرحلات التي كان الفريق يعتزم القيام بها إلى مالي في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه 2020 في سياق استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، فقد تمكن الفريق من إجراء زيارة إلى فرنسا في حزيران/يونيه. ويود الفريق أن يعرب عن خالص تقديره للحكومات المعنية لما قامت به من أجل تيسير زياراته. ويعرب الفريق أيضا عن امتنانه للدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبشكل أكثر تحديداً الدعم المقدم من خلية التحليل المشتركة للبعثة، وهي جهة التنسيق التابعة للفريق داخل البعثة، وللترتيبات الأمنية التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة.

3 - ووجه الفريق، خلال فترة ولايته، 36 رسالة رسمية أخرى إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة، وتفاوتت مستويات الاستجابة لطلباته (انظر المرفق الأول).

المنهجية

4 - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2006 (انظر S/2006/997، المرفق). ولئن كان الفريق ينوي أن يبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فهو يحجب المعلومات المحدِّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتها إلى تعريض سلامتها لمخاطر غير مقبولة.

5 - ويلتزم الفريق بنفس القدر بأعلى درجات الإنصاف، وسيعمل جاهدا على أن يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات واردة في التقرير قد تنسب إلى تلك الأطراف، لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

6 - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله بحمايته من أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات استناداً إلى توافق الآراء قبل إحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التهديدات والعراقيل والتقدم المحرز

ألف - السياق السياسي والأمني الوطني لتنفيذ الاتفاق

عنف الدولة والمليشيات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر الذي يضر باللاجئين الماليين، ويجبرهم على العودة

7 - لم تكن البيئة الإقليمية مواتية لتنفيذ الاتفاق. ويلاحظ الفريق وجود اتجاه نحو تزايد العنف المرتكب ضد المدنيين من جانب القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة للدول خلال عمليات مكافحة التمرد في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وكذلك من جانب الميليشيات العرقية ضد خصومها من الطوائف الأخرى. ويؤدي تصاعد العنف ضد المدنيين في وسط مالي إلى تحويل الموارد والاهتمام عن شمال مالي، والحد من الدعم العام للاتفاق بتأخير السلام والتأثير على ثقة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في الحكومة وقواتها المسلحة والأمنية. وتشعر عدة مجتمعات محلية في منطقة الساحل بأنها إما غير محمية أو حتى مستهدفة من جانب حكوماتها، مما يسهم في تعزيز شرعية ودور الميليشيات العرقية القائمة.

8 - وتتأثر مجتمعات اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة بشكل خاص بأعمال العنف. ففي 2 أيار/مايو 2020، دخلت قوات الدفاع في بوركينا فاسو مخيم مينتاو للاجئين في شمال البلد، الذي يستقبل 500 6 مالي، وأفيد أنها ضربت وجرحت 32 لاجئا ماليا للاشتباه في تواطئهم في هجوم إرهابي على وحدة من وحدات الدرك الإقليمي في بلدة جيبو في اليوم نفسه. وأفادت التقارير بأن ميليشيا الدفاع عن النفس البوركينية، المعروفة باسم كوغلويوغو، شاركت في أعمال العنف ضد اللاجئين الماليين[1].

9 - وأصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بلاغاً أدانت فيه الهجوم، ودعت حكومة بوركينا فاسو إلى ضمان حماية اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية[2]. وأدانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً الحادث[3]، مما دفع حكومة بوركينا فاسو إلى إصدار بيان في 5 أيار/مايو 2020 بررت فيه استخدام العنف المرتكب أثناء ملاحقة المقاتلين الذين يستخدمون مخيم اللاجئين كمخبأ، ولكنها وعدت أيضاً بإجراء تحقيق في المسألة[4].

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "UNHCR Sahel crisis response" (استجابة المفوضية للأزمة في منطقة الساحل)، 1-15 أيار/مايو 2020. اتُهمت هذه الميليشيا بشن هجمات أخرى عديدة على المدنيين، بما في ذلك قتل أكثر من 40 مدنيا في قرى دينغيلا وبرغا ورامدوللا في مقاطعة ياتينغا شمالي بوركينا فاسو في 8 آذار/مارس 2020. منظمة العفو الدولية، "Burkina Faso: witness testimony confirms armed group perpetrated mass killings" (بوركينا فاسو: إفادات شهود عيان تؤكد ارتكاب جماعة مسلحة أعمال قتل جماعي)، 20 آذار/مارس 2020.

(2) بيان تنسيقية الحركات الأزوادية رقم 08/CD/CMA/2020، كيدال، 2 أيار/مايو 2020.

(3) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بوركينا فاسو: المفوضية تدين العنف المستخدم ضد اللاجئين الماليين"، 4 أيار/مايو 2020.

(4) بوركينا فاسو، وزارة الاتصالات والعلاقات مع البرلمان، بيان موقع من وزير الاتصالات والعلاقات مع البرلمان، ريميه فولغانس دانجينو، في 5 أيار/مايو 2020.

10 - وقد أجبر العنف المتواصل ضد اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو الآلاف منهم على العودة إلى ديارهم في مالي، في ظل غياب البيئة المواتية لعودتهم، التي تعهدت أطراف الاتفاق بموجب المادة 47 منه على تهيئتها[5]. وتشارك بوركينا فاسو في رئاسة لجنة متابعة الاتفاق.

الميليشيات العرقية وآثارها الإقليمية

11 - تزايد النفوذ السياسي للميليشيات العرقية، التي تتظاهر بسد فراغات أمنية على الصعيد المحلي ويرتبط بعضها رسميا بعمليات القوات الحكومية، أي ميليشيات كوغلويوغو ودان نان أمباساغو، وتزايدت شعبيتها محلياً إلى حد أصبحت معه خارج نطاق السيطرة وأصبحت تشكل تهديدا كبيرا للأمن في المنطقة[6]. ويوفر إنشاء ميليشيا دان نان أمباساغو، ونموها المتسارع منذ عام 2018 على الرغم من حلها رسمياً بقرار حكومة مالي، مثالاً آخر عن العلاقة الإشكالية بين الدولة المالية والميليشيات العرقية.

12 - وقد حددت شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة أن ميليشيا دان نان أمباساغو من مرتكبي أعمال العنف الذين يرتكبون الفظائع ضد طوائف أخرى في وسط مالي[7]، ويتم ذلك أحياناً بموافقة المسؤولين المحليين ودعمهم[8]. قد حل مجلس وزراء حكومة مالي ميليشيا دان نان أمباساغو رسميا في اليوم التالي لاتهامها بقتل أكثر من 150 مدنيا في قرية أوغوسوغو في 23 آذار/مارس 2019. ورفضت الميليشيا الامتثال لقرار الحكومة[9] وظلت تحظى بتأييد عدد من المسؤولين[10]. وفي 24 شباط/فبراير 2020، أصدر رئيس الوزراء، بوبو سيسي، بيانا وصف فيه نقاط التفتيش التابعة لميليشيا دان نان أمباساغو بأنها

(5) بحلول آذار/مارس 2020، كان قد عاد بالفعل أكثر من 000 2 لاجئ مالي في بوركينا فاسو إلى ديارهم بسبب انعدام الأمن في بوركينا فاسو. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العنف في بوركينا فاسو يجبر اللاجئين الماليين على العودة إلى ديارهم"، 13 آذار/مارس 2020.

(6) تفيد التقارير بأن الميليشيات العرقية قد ارتكبت ما يقرب من 40 في المائة من جميع الفظائع ضد المدنيين في مالي بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020، وهي تأتي في المركز الثاني بعد الجماعات الإرهابية المسلحة. انظر: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، " Note sur les tendances des violations et abus de droits de l'homme: 1er janvier-31 mars 2020" (مذكرة بشأن الاتجاهات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان: 1 كانون الثاني/يناير - 31 آذار/مارس 2020)، نيسان/أبريل 2020. وانظر أيضاً: Insecurity Insight, "Burkina Faso: threats and violence against civilians and vital civilian facilities", Bulletin 1: January–March 2020 (بوركينا فاسو: تهديدات وعنف ضد المدنيين والمرافق المدنية الحيوية، النشرة 1: كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2020)، نيسان/أبريل 2020.

(7) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، "Note sur les tendances des violations et abus de droits de l'homme".

(8) على سبيل المثال، وقّع إتيان بوديوغو، عمدة بلدة كوبورونا في دائرة كورو، في 12 نيسان/أبريل 2018، إعلاناً عامًا يأمر فيه جميع أفراد الشعب الفولاني بمغادرة دائرته الانتخابية، عقب وقوع اشتباكات بين طائفتي الدوغون والفولاني حول الموارد (انظر المرفق الثاني). وفي 14 نيسان/أبريل 2018، ندد مكتب رئيس وزراء مالي علناً بقرار العمدة ودعا القضاء إلى التحقيق في المسألة. انظر: **Error! Hyperlink reference not valid.**aBamako, "Réaction énergique du gouvernement face aux dérives ethniques du maire de la commune de Koprona" (رد قوي من الحكومة على الانزلاقات العرقية لعمدة بلدة كوبورونا)، 15 نيسان/أبريل 2018.

(9) Aaron Ross, "Mali struggles to disarm ethnic militia suspected of massacre" (مالي تحاول جاهدة نزع سلاح ميليشيا عرقية مشتبه في ارتكابها مجزرة)، رويترز، 19 نيسان/أبريل 2019.

(10) على سبيل المثال، خلال خطاب تم تسجيله بالفيديو في أيلول/سبتمبر 2019، بعد أشهر من حل الحكومة للميليشيا، ذكر حاكم بانديارا، سيريمان كانوتي، الذي كان يقف إلى جانب أحد زعماء ميليشيا دان نان أمباساغو، أن دان نان أمباساغو ليست عدوا للجيش المالي (انظر المرفق الثالث).

غير قانونية، وأمر بإزالتها فورا[11]. ومع ذلك، لا تزال الميليشيا تسيطر على عشرات نقاط التفتيش على الطريق الرئيسي بين سيفاري وباندياغارا وبانكاس وكورو، حيث تمر القوات المسلحة وقوات الأمن المالية يوميا، بما في ذلك الوفد الرفيع المستوى الذي يرأسه حاكم موبتي، الجنرال عبد الله سيسي، ورئيس أركان القوات المسلحة المالية، الجنرال عبد الله كوليبالي، الذي زار أوغوسوغو في 14 شباط/فبراير 2020 في أعقاب مذبحة ثانية كبرى (انظر الإطار).

هجوم أوغوسوغو الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2020 وكان بالإمكان منعه

كان بإمكان القوات المسلحة وقوات الأمن المالية أن تمنع بعض الهجمات التي شنتها الميليشيات العرقية في مالي، كما هو الحال بالنسبة للهجوم الثاني في أوغوسوغو الوارد وصفه أدناه. وفي الوقت الذي يجري فيه نشر طلائع وحدات القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها، تضعف هذه الحوادث ثقة السكان المحليين في الجيش الوطني كجهة محايدة توفر الأمن، وتضعف اجتذابه لإدماج أفراد الجماعات المسلحة، الذين قد يواصلون عوضاً عن ذلك حماية مجتمعاتهم المحلية، مما يهدد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي 14 شباط/فبراير 2020، هاجمت ميليشيا الدوغون قرية أوغوسوغو، مما أسفر عن مقتل 35 مدنيا من طائفة الفولاني، من بينهم نساء وأطفال لا تتجاوز أعمارهم أربع سنوات. وتمت مطاردة الضحايا في الأحراش، وشوِّه بعضهم، وقُطعت رؤوس بعضهم الآخر. وما زال هناك أكثر من 19 مدنيا آخرين، من بينهم خمسة أطفال، مجهولي المصير[أ].

وقد ارتُكبت عمليات القتل هذه بعد قيام وحدة من الجيش المالي بترك موقعها قبل وصول الوحدة البديلة، وكانت قد كُلفت تحديداً، بناء على طلب من رئيس مالي، بحماية سكان أوغوسوغو الفولانيين، عقب وقوع مجزرة أولى في نفس الموقع ذهب ضحيتها 160 قتيلاً من المدنيين في 23 آذار/مارس 2019.

وقبل أكثر من عشر ساعات من وقوع عملية القتل في 14 شباط/فبراير 2020، تم الاتصال بالجنرال كيبا سانغاري عدة مرات وتلقى رسائل تبلغه بالتهديد والإعداد له، وبابتداء القتل في قرية أوغوسوغو[ب]. وكان الجنرال كيبا سانغاري، بصفته رئيس أركان الجيش المالي وقائد مقر القيادة المشترك للعمليات في المنطقة الوسطى، يملك السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات والتفويض اللازم ليأمر وحدة الجيش المتمركزة في قرية أوغوسوغو بعدم المغادرة في 13 شباط/فبراير 2020 قبل وصول الوحدة البديلة. وكان الجنرال أيضاً يملك السلطة والتفويض ليأمر باستبدال وحدة الجيش في قرية أوغوسوغو فوراً، حيث أُبلغ بمغادرة وحدة الجيش في حوالي الساعة 17:00 من يوم 13 شباط/فبراير 2020، أي قبل أكثر من عشر ساعات من وقوع الهجوم.

وبالإضافة إلى ذلك، أعطى الجنرال كيبا سانغاري تطمينات زائفة لرؤسائه، بمن فيهم وزير الدفاع، بأن الوحدة لن تغادر قبل وصول الوحدة البديلة، بما حال دون اتخاذ الآخرين لأي تدابير تخفيفية محتملة[ج].

وكان لدى المهاجمين الوقت الكافي لقتل المدنيين وتدمير الممتلكات قبل وصول الجيش حوالي الساعة 8:00 من يوم 14 شباط/فبراير 2020. غير أنه كانت هناك قوات في كورو، التي تقع على بعد 54 كيلومترا على طريق معظمها معبد، وكان يمكن لها أن تتدخل في غضون ساعات، لو تلقت تعليمات بذلك.

(11) Mali, “Communiqué du gouvernement suite à la visite du Premier Ministre Dr. Boubou Cissé dans la région de Mopti du 22 au 23 février 2020” (بلاغ للحكومة عقب زيارة رئيس الوزراء د. بوبو سيسي لمنطقة موبتي يومي 22 و 23 شباط/فبراير 2020)، متاح على الرابط: http://primature.ml/communique-du-gouvernement-suite-a-la-visite-du-premier-ministre-dr-boubou-cisse-dans-la-region-de-mopti-les-22-et-22-fevrier-/2020/.

وعقب الهجوم، أوقف رئيس مالي الجنرال كيبا سانغاري عن العمل كقائد لمقر القيادة المشترك للعمليات في المنطقة الوسطى. وفي أيار/مايو 2020، تم استبداله أيضاً كرئيس لأركان الجيش المالي.

(أ) تقرير سري، آذار/مارس 2020. انظر أيضاً: Human Rights Watch, "Mali: army, United Nations fail to stop massacre" (مالي: الجيش والأمم المتحدة يخفقان في وقف مجزرة)، 18 آذار/مارس 2020.

(ب) مقابلة مع مصدر سري في باماكو، آذار/مارس 2020.

(ج) المرجع نفسه.

13 - وتعمل ميليشيا الدوغون في بوركينا فاسو على التوسع، ويشمل ذلك تنسيق العمليات بين الجماعات المتمركزة في مالي مع نظيراتها البوركينية، في دائرتي بانكاس وكورو في مالي، وفي بلدة كومبوري في بوركينا فاسو في الغالب[12]. وتؤدي العمليات المشتركة للميليشيات التي تنطوي على انتهاكات ضد المدنيين إلى إعاقة التعاون بين مالي وبوركينا فاسو، حسبما تظهر الاتهامات والروايات المتناقضة للأحداث التي أعقبت حادثة قرية أبابي، كما هو مبين أدناه.

14 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تدخلت وحدة الجيش المالي المتمركزة في بلدة أوانكورو في دائرة بانكاس لوقف هجوم على المدنيين الفولانيين في قريتي بيدي وسانكورو من قبل أفراد ميليشيا الدوغون من بوركينا فاسو ومالي. ودخلت وحدة الجيش المالي قرية أبابي البوركينية أثناء ملاحقتها لمقاتلي الميليشيا. وواجه الجيش في المنطقة التي تسكنها غالبية من الدوغون معارضة مسلحة قوية من الميليشيا. وفي وقت لاحق، طلبت وحدة الجيش المالي دعما جويا، مكن تدخله الفوري من اعتقال أكثر من 20 من أفراد الميليشيا[13]، الذين يحمل ما يزيد على نصفهم أوراق هوية بوركينية. وقد سُلم هؤلاء المقاتلون المفترضون من ميليشيا الدوغون البوركينية في وقت لاحق إلى حكومة بوركينا فاسو، التي طعنت في رواية الحكومة المالية للأحداث، واتهمت مالي بارتكاب فظائع على أراضيها، وردّت بقوة على تدخل الجيش المالي على أراضيها، الذي ادعت أنه حدث دون إبلاغها وفقا للبروتوكولات الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل[14].

15 - وتستخدم ميليشيات الدوغون في استراتيجيتها للتوسع الإقليمي القرى البوركينية، مثل أبابي وغيرها في دائرة كومبوري، كقواعد خلفية للعمليات في القرى المالية المتاخمة لبوركينا فاسو. ويرجع ذلك في الغالب إلى أن جماعات الفولاني المسلحة التي تعمل أيضا في المناطق المحيطة ببلدة أوانكورو المالية تمنع ميليشيات الدوغون من الانتقال مباشرة من بانديا غارا، معقلها في مالي، إلى بوركينا فاسو. وقد خدم العديد من قادة ميليشيا الدوغون البوركينية سابقا في مالي في ميليشيا دان نان أمباساغو قبل أن يعودوا إلى ديارهم

(12) مصدر سري، 12 شباط/فبراير 2020. هناك أيضاً روايات عديدة أخرى عن الهجمات على المدنيين في مالي، تشمل هجمات مقاتلين من الدوغون أو الدوزو من مالي وبوركينا فاسو.

(13) القوات المسلحة المالية، بلاغ مؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، متاح على الرابط: www.facebook.com/ForcesArmeesMalienne/posts/1485461781603402.

(14) Aaron Ross, "Burkina Faso accuses Mali of unauthorized military operation on its soil" (بوركينا فاسو تتهم مالي بتنفيذ عملية عسكرية غير مأذون بها على أراضيها)، رويترز، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

لإدارة جماعاتهم المحلية المنتسبة للميليشيا في بوركينا فاسو، حيث يدعمون العمليات الأمنية الحكومية، على نحو ما أكده أحد قادة الدوغون البوركينيين، درابو يعقوبا[15].

16 - وتواصل الميليشيات الفولانية أيضاً القيام بأعمال عنف بلا هوادة ضد الدوغون وغيرها من الطوائف في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، الأمر الذي يعيق أيضا التعاون بين البلدين. ومن أحدث القضايا القتل المبلغ عنه لأكثر من 30 من المدنيين من إثنية الدوغون، ومن بينهم 24 طفلاً، في قرية سوبان دا بتاريخ 8 حزيران/يونيه 2020[16]. وتصور ميليشيات الفولاني نفسها أيضاً على أنها جماعات "دفاع عن النفس"، وتعمل في منطقة أوسع نطاقاً تمتد إلى مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ولا توجد أي ميليشيا فولانية أهلية موحدة في المنطقة[17].

ملاحظات إقليمية أخرى

17 - تواصل الجزائر عقد اجتماعات مع الجماعات المسلحة المالية الموقعة والممتثلة لتيسير حوارها مع حكومة مالية بشأن العديد من القضايا الخلافية. وقد ساعد ذلك في التحضير لزيارة رئيس وزراء مالي إلى كيدال في آذار/مارس 2020، وهي الأولى من نوعها منذ عام 2014. وقبيل وصول الكتيبة الأولى من الجيش المعاد تشكيله إلى كيدال، زار وزير خارجية مالي، تيبيلي درامي، الجزائر في 3 شباط/فبراير 2020، لإيصال رسالة من رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، إلى رئيس الجزائر، عبد المجيد تبون، لحشد الدعم الإقليمي من أجل تنفيذ الاتفاق. وتعهدت الجزائر بعد ذلك بتقديم 5 ملايين يورو لمعدات الكتائب الأولى للجيش المالي المعاد تشكيله.

باء - العنصر السياسي والمؤسسي

الإصلاحات المؤسسية والانتخابات التشريعية المعلقة في منطقتي تاوديني وميناكا

18 - لا تزال الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية التي ينص عليها الاتفاق معلقة وتعتمد على توافق هش وسط بيئة سياسية مضطربة في مالي. وقد أدى الحوار الوطني الجامع الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى توافق سياسي كبير في الآراء تم التوصل إليه بين الأطراف الفاعلة الاجتماعية والسياسية في مالي، مما مكّن من إجراء انتخابات تشريعية في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020. وكان هناك تفاهم بين الجماعات المسلحة الموقعة والحكومة على البدء بتطبيق الإصلاحات المؤسسية والسياسية إما بالتوازي مع الانتخابات التشريعية أو بعدها مباشرة. غير أن مستوى الثقة ظل متدنياً بين

(15) Lefaso.net, "Me Drabo Yacouba, chef dozo: 'si vous refusez de collaborer avec les FDS parce que vous avez peur, sachez que même si vous ne dénoncez pas les bandits, vous ne serez pas épargnés'" (مي درابو يعقوبا، زعيم الدوزو: "إذا كنتم ترفضون التعاون مع قوات الدفاع والأمن بسبب الخوف، فاعلموا أنكم لستم في مأمن حتى وإن لم تشوا بالصعاليك")، 11 أيلول/سبتمبر 2019.

(16) Agence France-Presse, "Le bilan de la tuerie du village Dogon de Sobane Da nettement revue à la baisse" (حصيلة ضحايا مجزرة قرية سوبان الدوغونية أقل بكثير مما أعلن عنه سابقا)، قناة France 24، 13 حزيران/يونيه 2020.

(17) ظهر "تحالف إنقاذ منطقة الساحل"، بقيادة الملقب بكار ساو، في أوائل عام 2018، وكان يطمح لتوحيد الجماعات الأهلية الفولانية، ولكن يبدو أنه نشأ في المهجر وليس على أرض الواقع.

الأحزاب، مما دفع الجماعات المسلحة الموقعة إلى محاولة الاستفادة من مشاركتها في الانتخابات التشريعية لتأمين ضمانات بشأن الإصلاحات المؤسسية التي لم يُبت فيها بعد.

19 - وفي 25 كانون الثاني/يناير 2020، أصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بياناً تفرض فيه ثلاثة شروط لمشاركتها في الانتخابات التشريعية التي ستجري في آذار/مارس 2020، وهي: (أ) بدء إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية؛ و (ب) إجراء انتخابات في 12 دائرة جديدة (ستة في تاوديني، وأربعة في ميناكا، واثنان في غاو(أشيبوغو وألموستارات))؛ و (ج) ضمان مشاركة اللاجئين والمشردين داخلياً في الانتخابات المقبلة. وقد نتجت عن هذا الموقف لتنسيقية الحركات الأزوادية جولة أخرى من الحوار، مما أدى إلى اقتراح الحكومة تعيين أربعة أعضاء برلمانيين عن ميناكا وستة عن تاوديني في المجلس التشريعي الجديد بموجب مرسوم. واعترضت معظم الجماعات المسلحة على هذا الاقتراح، لأن أعضاء البرلمان هؤلاء لن يعتبروا شرعيين.

20 - وفي 26 شباط/فبراير 2020، قامت الحكومة، التي دُفعت إلى إضفاء الطابع الرسمي على التزاماتها، بإصدار خارطة طريق من خلال وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، تقدم خطة مفصلة ومحددة زمنياً ومدرجة في الميزانية لبدء إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية، بما يشمل عقد جولتين من الانتخابات التشريعية الفرعية في تاوديني وميناكا بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، واستفتاء دستوري في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2020[18]. ومع ذلك، واصلت تنسيقية الحركات الأزوادية الضغط لفرض التزام سياسي أقوى. ولطمأنة التنسيقية، أحال رئيس الوزراء في 21 آذار/مارس 2020 رسالة يعرض فيها خطة الحكومة لإجراء انتخابات فرعية. ورحبت التنسيقية بعد ذلك بالخطة وقبلت المشاركة دون قيد أو شرط في الانتخابات التشريعية، مع مواصلة تذكير الحكومة بمشاركة اللاجئين والمشردين داخلياً[19].

21 - وبالإضافة إلى ذلك، وفي 15 نيسان/أبريل 2020، قام ألفا با، وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، بإنشاء لجنة وطنية للتحضير للانتخابات التشريعية الفرعية في منطقتي تاوديني وميناكا، فضلا عن دائرتي ألموسترات وأشيبوغو. وتتألف اللجنة من ممثلين عن الحكومة، وأربعة ممثلين عن كل جماعة من الجماعات المسلحة الموقعة، وثلاثة ممثلين عن الحركة الشمولية[20].

تنسيق الحكومة لتنفيذ الاتفاق

22 - لاحظ الفريق في تقريره لمنتصف المدة شعورا بعدم ارتياح الحركات المسلحة إزاء مرسومين بإنشاء لجنتين جديدتين لتنسيق إجراءات الحكومة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، وبوجه أدق إزاء احتمال وكيفية إحلال هاتين اللجنتين محل إطار التشاور القائم فيما بين الأطراف المالية الذي يرأسه لاسين بواري، وزير التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، أو إبطالهما له (S/2020/158/Rev.1، الفقرات 30-34). وفي نهاية المطاف، لم يشرع في العمل لا اللجنة المشتركة بين الوزارات برئاسة رئيس الوزراء، ولا اللجنة المشتركة بين الحكومة والشركاء الإنمائيين. وفي حين أن لجنة متابعة الاتفاق دعت في دورتها المعقودة في

(18) مالي، وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، " Modalités de prise en charge de nouvelles régions dans la mise en œuvre de la Résolution No.1 du Dialogue National Inclusif" (طرائق التعامل مع المناطق الجديدة في إطار تنفيذ القرار رقم 1 المنبثق عن الحوار الوطني الشامل)، 26 شباط/فبراير 2020.

(19) تنسيقية الحركات الأزوادية، الرسالة رقم 002/2020/Pdt-CD المؤرخة 26 آذار/مارس 2020، والموقعة من رئيس التنسيقية، بلال أغ الشريف.

(20) مالي، وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، القرار رقم 000148/Matd-SG المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2020.

كانون الثاني/يناير 2020، وهي أول دورة للجنة بعد الدورة الملغاة في كيدال في أيلول/سبتمبر 2019، إلى تنشيط إطار التشاور بين الأطراف المالية، إلا أن اجتماعاتها الأسبوعية لم تستأنف. وفي حزيران/يونيه 2020، أشارت اللجنة إلى اعتزام الحكومة وضع منهجية جديدة لإطار التشاور على مستوى أعلى[21]، مما يشير مرة أخرى إلى الرغبة في تغيير إطار عملي والاستعاضة عنه بآخر.

مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق

23 - لا يزال حضور المرأة محدودا جدا في عملية السلام. فمن بين 25 مفوضاً في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، هناك 5 نساء. وهناك أربع نساء من بين 70 مفوضاً في المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. ولا توجد نساء بين الأعضاء الـ 14 في لجنة متابعة الاتفاق، في حين لا توجد سوى امرأة واحدة في لجنتها الفرعية المعنية بالعدالة والمصالحة من بين ما مجموعه 24 عضواً في اللجان الفرعية الأربع.

24 - وحث مجلس الأمن في قراره 2531 (2020) الأطراف في مالي على تنفيذ توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق، بما في ذلك زيادة عدد النساء في آليات متابعة الاتفاق من 3 إلى 30 في المائة؛ وإنشاء مرصد مستقل للمرأة لرصد عملية السلام؛ ووضع إطار للرصد لمتابعة التدابير المعتمدة (S/2020/476، الفقرة 51).

جيم - عنصر الأمن والدفاع

عدم اكتمال عملية إعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها

25 - بحلول 7 أيار/مايو 2020، كان 330 1 من المقاتلين السابقين قد أُدمجوا في القوات المسلحة، على أن يتم نشرهم إما في الشمال كجزء من وحدات الجيش الوطني المعاد تشكيلها (792)، أو في وحدات الحرس الوطني أو وحدات مكافحة الإرهاب (538) (المرجع نفسه، الفقرة 39). واستهدفت العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الإدماج اللاحقة التي بدأت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ما مجموعه 840 1 فردا من أفراد آلية تنسيق العمليات[22] الذين كانوا ينتمون لمختلف الجماعات المسلحة الممتثلة للاتفاق. ويفترض أن تغطي مرحلة اللحاق بالركب الفرق، كونها يراد بها استبدال موظفي آلية تنسيق العمليات غير اللائقين طبيا والمتغيبين، لكنها لم تنطلق بعد حتى كتابة هذا التقرير، وكذلك الحال بالنسبة لدفعة جديدة تتكون من 160 1 مقاتلاً لازمين لبلوغ هدف 000 3 عنصر من الجماعات المسلحة الممتثلة للاتفاق يفترض إدماجهم بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، على النحو الموصي به في قرار مجلس الأمن 2480 (2019). وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2020، كان 225 من الجنود المعينين في الوحدات المعاد تشكيلها في الشمال لا يزالون لم ينضموا فعليا إلى وحداتهم[23].

---

(21) انظر: مالي، البيان الختامي للدورة 40 للجنة متابعة الاتفاق، 11 حزيران/يونيه 2020. متاح على الرابط: http://primature.ml/comite-de-suivi-de-laccord-csa-11-juin-2020/.

(22) تمثل آلية تنسيق العمليات، المشار إليها في المرفق 2 من الاتفاق، هيكلا موحدا للقيادة والتحكم يجمع بين الجماعات المسلحة الموقعة والقوات العسكرية الحكومية ويهدف إلى تأمين مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وميناكا، عن طريق تخطيط وتسيير دوريات مختلطة على الأخص، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الدولية، متى كان ذلك ممكناً وضرورياً.

(23) محضر دورة استثنائية للجنة التقنية للأمن، 24 نيسان/أبريل 2020.

26 - ويعزى تغيب هؤلاء الـــ 225 جندياً إلى حد كبير إلى فترة الإجازة التي قررها رئيس أركان الجيش المالي، الجنرال كيبا سانغاري، عقب انتهاء تدريبهم رسميا في 2 أيلول/سبتمبر 2019، كما هو موضح في تقرير الفريق عن منتصف المدة لعام 2020 (S/2020/158/Rev.1). وعلى الرغم من أن غالبية الجنود المعنيين كانوا من شمال البلد وليس لديهم أفراد من أسرهم يقيمون عندهم في باماكو، فإنهم لم يُمنحوا أي وسائل نقل للعودة إلى مناطقهم الأصلية، مما عرضهم لمخاطر أمنية كبيرة نتيجة لذلك. ومن بين الغائبين، هناك 20 جنديا اختُطفوا من حافلة عامة وأربعة احتجزتهم القوات المسلحة البوركينية أثناء محاولتهم الوصول إلى مناطقهم في شمال مالي أوائل أيلول/سبتمبر 2019 (المرجع نفسه، الفقرة 37). وفي حين أُطلق سراح المحتجزين الأربعة بحلول 10 آذار/مارس 2020[24]، لا يزال مصير الجنود المختطفين مجهولا.

27 - وكانت عمليات الاختطاف والاحتجاز التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2019، والتي كانت نتيجة لإجازة مطولة للجنود المعينين في الوحدات المعاد تشكيلها، بمثابة بداية لأخطاء التخطيط التي ارتكبتها الحكومة وتكتيكات التأخير التي أثارت احتجاجات وردود فعل سلبية من الحركات المسلحة.

28 - وعندما استدعى الجنرال نفسه الجنودَ إلى العمل في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019[25]، تم نشر الجنود حديثي الإدماج من الجماعات المسلحة الممتثلة للاتفاق في وحدات معاد تشكيلها في مختلف أنحاء البلد[26]، وهو ما يشكل انتهاكاً للمادة 21 من الاتفاق التي تنص على إعادة نشر القوات المعاد تشكيلها في جميع أنحاء المناطق الشمالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اتفقت الأطراف تحديدا على نشر المقاتلين المدمجين في مناطقهم الأصلية، وقررت أن يتم تشكيل ثلاث من الكتائب المعاد تشكيلها بحلول نهاية العام: واحدة في كيدال، والثانية في تمبكتو، والثالثة في غاو، بالإضافة إلى سرية معاد تشكيلها في ميناكا[27]. وأثار قرار نشر الوحدات في جميع أنحاء البلد احتجاجات من الجماعات المسلحة[28] وتسبب في تعثر العملية لعدة أسابيع، على أن يتم حل المسألة في منتصف كانون الثاني/يناير 2020.

29 - وإلى جانب التوجيه الجغرافي للوحدات المعاد تشكيلها، داست الحكومة أيضا مبدأ إعادة تشكيل كل وحدة بالتساوي فيما بين الأطراف الثلاثة الموقعة. وكان مبدأ الثلث جزءاً من خطة إعادة الانتشار التي اعتمدت خلال اجتماع للجنة التقنية للأمن[29] في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019[30]، والتي أوصت بأن

(24) انظر رسالة الإفراج الواردة في المرفق الرابع.

(25) لم تُعتمد النصوص الإدارية التي توزع الرتب على الأفراد المدمجين حديثا إلا في كانون الأول/ديسمبر 2019، أي بعد أربعة أشهر من الإدماج.

(26) انظر قرار الجنرال كيبا سانغاري نشر المقاتلين المدمجين حديثا في جميع المناطق العسكرية، بما في ذلك في جنوب مالي، الوارد في المرفق الخامس.

(27) محضر الدورة العادية 43 للجنة التقنية للأمن، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، محفوظ لدى الأمم المتحدة.

(28) انظر رسالة احتجاج موجهة من تنسيقية الحركات الأزوادية إلى رئيس اللجنة التقنية للأمن، في المرفق السادس.

(29) اللجنة التقنية للأمن هي لجنة أنشئت بموجب الاتفاق بحيث تكون مسؤولة أمام اللجنة الفرعية للدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق، وتناط بها مهمة معالجة القضايا الأمنية، ومراقبة وقف إطلاق النار، وتنفيذ تدابير بناء الثقة بين الأطراف الموقعة.

(30) محضر الدورة 43 للجنة التقنية للأمن، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

يكون للوحدات المعاد نشرها نفس الهيكل القيادي والتكوين اللذين تعتمدهما آلية تنسيق العمليات[31]. ولكن، خلال دورة استثنائية رفيعة المستوى للجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق في 21 كانون الثاني/يناير 2020، ذكر نائب رئيس الأركان العامة للجيش المالي آنذاك أن قاعدة مبدأ الثلث لن تنطبق على جميع الوحدات المعاد نشرها[32]. بعد ذلك بثلاثة أيام، قدمت الحكومة أرقاما عن كتيبة كيدال تتجاوز الحصة المخصصة لها بـ 35 عنصراً[33]. وفي 31 كانون الثاني/يناير، وافقت الأطراف أخيراً على مبدأ الثلث من حيث التكوين والقيادة على حد سواء[34]، ولكن ذلك لم يضع حداً لمشاحنات الأطراف.

30 - وفيما يتعلق بالتكوين، قامت آلية تنسيق العمليات والفريق المختلط للمراقبة والتحقق في غاو، في 8 شباط/فبراير 2020، بفرز أفراد أول سريتين مغادرتين إلى كيدال، وتبين أنهما تحترمان مبدأ الثلث. غير أنه في 10 آذار/مارس 2020، ألغت الحركات المسلحة مغادرة السرية الثالثة من غاو إلى كيدال في اللحظة الأخيرة لعدم احترامها لهذا المبدأ، وهو إجراء اعتبر رئيس اللجنة التقنية للأمن أن له ما يبرره[35]. وفي الوقت نفسه، لم يتم فرز السرية التي غادرت إلى ميناكا قبل ذلك بيومين، لأن أعضاء الفريق المختلط للمراقبة والتحقق من الحركات المسلحة رفضوا تنفيذ المهمة بسبب عدم دفع رواتبهم منذ شباط/فبراير 2020[36].

31 - وخلال دورة اللجنة التقنية للأمن المعقودة في 11 آذار/مارس 2020، قال ممثل رئيس أركان القوات المسلحة إن عدم احترام مبدأ الثلث بالنسبة للسرية المرسلة إلى كيدال يعود إلى حالات غياب، ولكن ذلك لا يعتبر صراحة مسؤولية الحكومة. وفي رأي الفريق، فإن الحالة التي أدت إلى وجود متغيبين هي على وجه التحديد نتيجة لسوء تخطيط الحكومة لأن العناصر المدربة والمدمجة حديثا من الحركات المسلحة لم يتم التواصل معها لمدة أربعة أشهر ولم يقدم لها ما يلزم من ترتيبات لوجستية للانضمام إلى وحداتها.

32 - وفيما يتعلق بالقيادة، يواصل رئيس أركان القوات المسلحة رفض مبدأ الثلث[37]، مُبديا إحجاما كبيرا في تعيين أعضاء سابقين في الحركات المسلحة. وعلى وجه الخصوص، فبالنسبة للكتيبة في غاو، كان من المفترض أن يكون القائد السابق في الائتلاف[38] داوودا هاما زونا مايغا هو القائد، وفقا لرسالة تعيين مؤرخة 30 كانون الثاني/يناير 2020 أرسلها رئيس أركان الحرس الوطني إلى رئيس أركان القوات المسلحة[39].

---

(31) أوصت الخطة أيضاً هيئة الأركان العامة لآلية تنسيق العمليات بأن تقود عملية نشر الوحدات المعاد تشكيلها، وفقاً للمادة 21 من الاتفاق، وأن تدمج الوحدات في القوات المسلحة. ولم تتحقق بعدُ أي من هاتين التوصيتين. ويقود عمليات الانتشار رئيس أركان القوات المسلحة دون التشاور مع قادة آلية تنسيق العمليات، الذين ما زالوا في أماكنهم.

(32) محضر الدورة الاستثنائية 12 للجنة التقنية للأمن، 21 كانون الثاني/يناير 2020.

(33) محضر الدورة الاستثنائية 13 للجنة التقنية للأمن، 24 كانون الثاني/يناير 2020.

(34) محضر الدورة 45 للجنة التقنية للأمن، 29 كانون الثاني/يناير 2020.

(35) محضر الدورة 49 للجنة التقنية للأمن، 11 آذار/مارس 2020.

(36) اجتماع مع أفراد الفريق المختلط للمراقبة والتحقق، غاو، 9 آذار/مارس 2020. تدفع وزارة المصالحة مرتبات أفراد الحركات المسلحة في الفريق المختلط للمراقبة والتحقق واللجنة التقنية للأمن، بينما تدفع وزارة الدفاع مرتبات أفراد آلية تنسيق العمليات. وقد تمت تسوية الوضع بحلول نهاية نيسان/أبريل 2020.

(37) محضر الدورة 49 للجنة التقنية للأمن، 11 آذار/مارس 2020.

(38) ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014، وهو أحد الأطراف الثلاثة في الاتفاق، إلى جانب تنسيقية الحركات الأزوادية والحكومة.

(39) انظر خطاب التعيين الوارد في المرفق السابع. وقد تم فعلياً وضع عبد الله ناظم مايغا لقيادة السرية في ميناكا، بعد أن عُين بموجب الخطاب.

ولكن لم يتم تعيينه، وبدلاً من ذلك، فإن الوحدة يقودها محمد الأمين آغ كيليتا، القائد السابق لقاعدة القوات المسلحة المالية في إنتاهاكا، الذي عُيِّن في صفوف هذه القوات في كيدال في عام 2013[40]، والذي لم يكن أبداً عضواً في أي حركة مسلحة. ولكي يتم نشر الكتيبة في تمبكتو، جرت محاولة استبدال مماثلة بوضع عقيد يدعى القاسم محل القائد السابق في تنسيقية الحركات الأزوادية جمال بن سيدي محمد، رغم أن هذا العقيد وإن كان في الأصل من كيدال ولكنه لا يزال من عناصر القوات المسلحة المالية. ولكن، في نهاية المطاف تم تأكيد تعيين جمال بن سيدي في محاولة من الحكومة لإظهار شيء من حسن النية[41].

33 - وفي حين أن المادة 22 من الاتفاق تنص على أن تشمل القوات المعاد نشرها عدداً كبيراً من الأفراد من المناطق الشمالية، بما في ذلك أفراد في مواقع القيادة، فإن الحكومة تبدو مستعدة لاحترام مبدأ الثلث فقط من حيث التكوين. أما بالنسبة للمناصب القيادية، فتحاول الحكومة أن تلتف على مبدأ الثلث بتعيين أفراد من القوات المسلحة المالية أصلهم من الشمال (ولكن ليس من الحركتين المسلحتين) في مواقع القيادة، بما يجعلها تبدو لا تزال محترمة للاتفاق. ولكنها، بفعلها ذلك، تتراجع عن القرارات التي سبق أن وافقت عليها ضمن الإطار التنفيذي للجنة التقنية للأمن، والقاضية بأن تكون الوحدات المعاد تشكيلها مقسمة بين الأطراف الثلاثة بالتساوي من حيث القيادة والتكوين.

34 - وبلغ الخلاف حول قيادة الوحدات المعاد تشكيلها ذروته عندما رفضت تنسيقية الحركات الأزوادية، في 6 أيار/مايو 2020، دخول السرية الثالثة إلى كيدال، وكانت تضم 120 رجلاً جاؤوا من غاو لإكمال الكتيبة. وكانت الذريعة هي منع انتشار فيروس كوفيد-19، ولكن السبب الحقيقي هو حالة عدم الرضا الناجمة عن إعلان عدم أهلية 21 من ضباطها، بمن فيهم نقيب كانت التنسيقية ترغب في وضعه في قيادة كتيبة كيدال، دون استبدالهم بآخرين[42].

35 - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات جارية لحل اختلال التوازن في السرية الثالثة عن طريق إدماج عناصر من الحركتين، في إطار مرحلة اللحاق بالركب، في مكانهم الأصلي[43]، على النحو الذي اقترحه رئيس اللجنة التقنية للأمن في 27 أيار/مايو 2020[44]. وكانت تنسيقية الحركات الأزوادية قد اشترطت احترام مبدأ الثلث من أجل استكمال الدفعة الأولى قبل الانتقال إلى دفعة ثانية من الإدماج[45]، وهو ما كان من المفترض أن يحدث مبدئياً في نفس الوقت بالتزامن مع مرحلة اللحاق بالركب. وفي الوقت

(40) عُيِّن آغ كيليتا في كيدال، ونقل عنه في مقال من عام 2013 قوله: "لقد صوتت لصالح إبراهيم بوبكر كيتا، وكذلك فعل جميع الجنود تحت إمرتي، لأننا نعرف أننا بحاجة إلى زعيم قوي للتعامل مع المشاكل في الشمال ... مالي بحاجة إلى دكتاتور". انظر: Rukmini Callimac (Associated Press), "Mali presidential race goes to runoff; politician known for firmness takes initial lead", 680 News, 2 August 2013.

(41) أُبلغ عن تأكيد التعيين خلال دورة للجنة التقنية المعنية بالأمن عُقدت في 24 نيسان/أبريل 2020، وقُدّم على أنه دليل على حسن النية من جانب الحكومة بعد رفضها لمبدأ الثلث خلال الدورة التي عقدت في 11 آذار/مارس 2020.

(42) انظر: Studio Tamani, "Kidal: l'accès à la ville refusé au troisième bataillon de l'armée reconstituée par la CMA", 12 May 2020؛ وتقرير سري، 8 أيار/مايو 2020.

(43) في كيدال، وكذلك في غاو وتمبكتو.

(44) محضر الدورة الاستثنائية 17 للجنة التقنية للأمن، 27 أيار/مايو 2020.

(45) المرجع نفسه.

نفسه، أعربت الحكومة عن تحفظات قوية على مقترح بالإدماج اللامركزي، وهي تصر على أن يكون لها وحدها الاختصاص في إدارة الوحدات المعاد تشكيلها[46].

36 - ومن المقرر أن تبدأ مرحلة اللحاق بالركب في 24 حزيران/يونيه 2020، على أن تعقبها الدفعة الثانية لعملية الإدماج. ونتيجة لذلك، لم يتحقق الهدف المتمثل في إدماج 000 3 عنصر بحلول 30 حزيران/يونيه 2020[47].

دال - عنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المنطقة المشمولة بالتنمية في المناطق الشمالية وصندوق التنمية المستدامة

37 - ترد معلومات مستكملة عن المنطقة المشمولة بالتنمية في المناطق الشمالية وصندوق التنمية المستدامة في المرفق الأول من تقرير منتصف المدة للفريق (S/2020/158/Rev.1).

38 - وفي حين شرعت اللجنة التوجيهية لصندوق التنمية المستدامة في دراسة المشاريع ووافقت على دليل للإجراءات في 21 آذار/مارس 2020، تواصل تنسيقية الحركات الأزوادية المطالبة بإشراك الحركات المسلحة في اللجنتين التوجيهية والإدارية على حد سواء. وكانت الحكومة قد التزمت في حزيران/يونيه 2019 بتنقيح المرسوم ذي الصلة (المرجع نفسه، المرفق الثامن). وفي انتظار هذا التنقيح، التزمت الأطراف، في اجتماع لجنة متابعة الاتفاق المعقود في حزيران/يونيه 2020، بإدارة الصندوق على نحو أكثر شمولاً للجميع.

39 - ولم يعد اقتراح تنسيقية الحركات الأزوادية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بإجراء مراجعة للمصروفات التي أُنفقت في إطار الصندوق قبل إنشائه، بعد أن أثبت الفريق أنها عُرضت بشكل مبالغ فيه وخاطئ (S/2019/636، الفقرات 56-60)، مطروحا على طاولة النقاش في اللجان الفرعية ذات الصلة التابعة للجنة متابعة الاتفاق.

هاء - عنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية

40 - وفقاً للاتفاق، تغطي لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الانقلابات والأزمات السياسية والتمردات منذ عام 1960. وحتى 23 أيار/مايو 2020، كان 478 16 ضحية وشاهدا قد تقدموا بادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا تزال عملية التسجيل جارية والشهادات سرية. ومن بين هذه الشهادات، هناك 000 10 شهادة من النساء و 600 شهادة من الأطفال. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقدت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة أول جلسة استماع علنية لها في باماكو. وجرى الاستماع إلى ما مجموعه 13 ضحية. وتعتزم هذه اللجنة عقد 5 جلسات استماع علنية أخرى في عامي 2020 و 2021. وسيُمنح اللاجئون الماليون في الخارج فرصة المشاركة في جلسات الاستماع العلنية من خلال التسجيل لدى فريق سيُرسَل لتوثيق الشهادات.

(46) محضر الدورة الاستثنائية 18 للجنة التقنية للأمن، 2 حزيران/يونيه 2020.

(47) أدت الاختلافات في الرأي بشأن هيكل القيادة أيضا إلى عرقلة تشغيل الوحدات المنشأة. انظر: Carter Center, "Report of the Independent Observer: observations on the implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, emanating from the Algiers process", April 2020.

41 - ولتخصيص التعويضات، قُدم مشروع قانون بشأن التعويضات ومجموعة إجراءات لدعم تنفيذه إلى وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية للموافقة عليه[48]. وستنتهي ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في عام 2021، وسيصدر في ذلك الوقت تقرير نهائي.

ثالثا - الجماعات المسلحة

42 - لم يتغير توازن القوى بين الجماعات المسلحة في شمال مالي منذ التقرير السابق للفريق، على الرغم من المواجهات المتوترة التي وقعت خلال الانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل 2020 في دوائر تورطت فيها جماعات مسلحة في حوادث تتعلق بحالات تزوير انتخابي محتملة. وأظهرت المواجهات بين تنسيقية الحركات الأزوادية والقوات المسلحة المالية التي تحمي المباني الرسمية في غوندام[49] من جهة، وبين التنسيقية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم[50] في أغيلهوك من جهة ثانية، مرة أخرى أوجه القصور في الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات الأمن خلال الانتخابات بإسنادها إلى الجماعات المسلحة التي تدعم المرشحين المتنافسين.

43 - وفي موازاة ذلك، شهدت الأشهر القليلة الأخيرة تطورات هامة في السياق الإقليمي، مع نشوب صراع مفتوح بين الجماعات الإرهابية المسلحة (انظر أدناه) وتزايد مشاركة الشباب من شمال مالي والخارج في موجة التنقيب عن الذهب، بمن فيهم أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة والممتثلة والإرهابية، وهو ما يستنزف الموارد البشرية الأساسية والمركبات والمجندين المحتملين من تلك الكيانات (انظر الفقرات 120-124 أدناه).

هجوم جماعة النصرة الإسلام والمسلمين على إقليم غرب أفريقيا التابع للدولة الإسلامية

44 - قامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159) بقيادة إياد آغ غالي (QDi.316)، وبوجه خاص كتيبتاها في ماسينا وفي سرما وشمال بوركينا فاسو تحت قيادة كل من أمادو كوفا (QDi.425) وجعفر ديكو[51]، على التوالي، في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، بشنّ هجوم كبير على كتيبة عدنان أبو وليد الصحراوي (QDi.415) التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (QDe.162)، المعروف بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163).

45 - وفي البداية، قامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بطرد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا من منطقة غورما، الذي انسحب إلى مناطق مجتمعات الهاوسا، على الضفة الغربية لنهر النيجر بين أنسونغو والحدود مع النيجر، وإلى بوركينا فاسو والنيجر. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أفيد أن هجوما مضادا أرغم الجماعة على العودة إلى منطقة إنتيليت. كما وقعت مناوشات محلية في منطقتي غاو وكيدال، على

(48) مراسَلة مع ممثل عن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، 29 أيار/مايو 2020.

(49) في 20 نيسان/أبريل 2020، نشرت تنسيقية الحركات الأزوادية أمام المباني الرسمية في غوندام عشرات من الشاحنات الصغيرة تحت قيادة كابو آغ عبد الله (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) وعبد الله آغ أحمدو (المجلس الأعلى لوحدة أزواد)، بينما كان المسؤولون يَعُدون بطاقات الاقتراع. وقامت وحدات القوات المسلحة المالية بحماية المباني الحكومية والمسؤولين عن فرز الأصوات.

(50) وهي المكون الرئيسي لائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014.

(51) أمادو بخاري ديكو، المعروف باسم جعفر ديكو، هو شقيق معلّم ديكو، الذي كان مؤسس جماعة أنصار الإسلام وأحد المساعدين المقربين لأمادو كوفا وقُتل في عام 2017.

سبيل المثال، بين تالاتاي وإنديليمان؛ ومع ذلك، لم تتأثر منطقة ميناكا حتى الآن، بسبب ما ورد من وجود اتفاق عدم اعتداء بين كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا والجماعات المسلحة الممتثلة للاتفاق[52].

التواطؤ بين الجماعات المسلحة الممتثلة للاتفاق والجماعات المسلحة الإرهابية

46 - لم يؤكد الفريق المعلومات التي وردت[53] بأن أعضاء تنسيقية الحركات الأزوادية شاركوا في الهجوم الذي شنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا[54]؛ ومع ذلك، فإن التعزيزات المؤلفة من حوالي 30 شاحنة صغيرة وعشرات الدراجات النارية تحت قيادة باه آغ موسى (QDi.424)[55] والقائد العسكري السابق في المجلس الأعلى لوحدة أزواد[56]، بوخابا آغ حمزتا[57]، والمرسلة من شمال غورما ومنطقة كيدال إلى نداكي والمناطق المتاخمة للحدود بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، استخدمت رايات ولافتات التنسيقية لتفادي إمكانية اعتراضها من جانب القوات الدولية.

47 - وتلقى الفريق معلومات سرية تشير إلى أن أعضاء منتمين إلى فصيل الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف[58]، الذي يقوده حنون ولد علي في تبانكورت وألموستارات، بمن فيهم رئيس أركانه العسكرية العمار ولد حمادي، شاركوا في الهجوم على قاعدتي القوات المسلحة المالية في تاركينت في 20 آذار/مارس وبامبا في 6 نيسان/أبريل 2020[59]، الذي ادعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أنها من نفذه[60]. وأُفيد أن العمار أصيب أثناء الهجوم على تاركينت، وأن ثلاثة من رجال قبيلته دفنوا في الأيام التي تلت ذلك[61].

(52) أفيد بأن المحمود آغ بايبي، المعروف باسم إيكاراي، كان على صلة شخصية قوية بقائد المنطقة في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فاخان آغ تاكي، ونائبيه في ميناكا وتيدرمين، أنكاروتا آغ نوخ ومحمد آغ هاما، على التوالي، وبالقائدين العسكريين في تنسيقية الحركات الأزوادية محمد علي آغ أحمد، المعروف باسم حماد علي، ونجيم ولد بابا أحمد المعروف باسم الويجم؛ انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرات 70-75.

(53) بما فيها ما ورد في الصحيفة الرقمية للدولة الإسلامية، "النبأ"، التي ذكرت في عددها رقم 238 الصادر في 11 حزيران/يونيه 2020 أن تنظيم القاعدة كان يتخفى في صفة "جهات اتصال لتنسيقية الحركات الأزوادية"، وأنهم "يحملون العديد من الرايات على مقدمات سياراتهم لكي يستخدموا ما يناسبهم منها عند تحركهم".

(54) باستثناء المشاركة المحتملة في 31 أيار/مايو 2020 لبهرو آغ محمد، من المجلس الأعلى لوحدة أزواد في تلاتاي، في القتال إلى جانب شقيقه سعد الدين، من حركة أنصار الدين، ضد وحدات تنظيم الدولة الإسلامية في إيكاراي وأسامة الفولاني.

(55) أُفيد بأن باه آغ موسى أصيب بجروح أثناء القتال وحل محله في خط المواجهة سيدان آغ هيتا (تقرير سري، 1 أيار/مايو 2020).

(56) جزء من ائتلاف تنسيقية الحركات الأزوادية.

(57) بوخابا هو من طوارق ملة تاغات، من دائرة تين إيساكو، وقائد عسكري كبير سابق في المجلس الأعلى لوحدة أزواد، ومقرب من العباس آغ إنتالا. وكان في السابق مسؤولاً عن تنسيق وحدات أنصار الدين التي تقاتل إلى جانب تنسيقية الحركات الأزوادية ضد جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في عامي 2016 و 2017، ثم أصيب في 14 شباط/فبراير 2020 في تين زواتن على يد القوات الفرنسية.

(58) في أيلول/سبتمبر 2013، انقسمت الحركة العربية الأزوادية إلى فصيلين. فالفصيل الذي يقوده سيدي إبراهيم ولد سيداتي انضم إلى تنسيقية الحركات الأزوادية، بينما انضم فصيل يقوده أحمد ولد سيدي محمد إلى ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014.

(59) مراسلات مع ثلاثة مصادر سرية مؤيدة في 21 و 22 و 23 آذار/مارس 2020 على التوالي؛ وثيقة سرية، 30 نيسان/أبريل 2020.

(60) وبشكل أكثر تحديداً، نفذه همامة ولد الخوير، المعروف بلقب أبي حمزة، أحد قادة جماعة المرابطين (QDe.141).

(61) مراسلة مع مصدر سري.

وما زال التحقيق جاريا في إمكانية تورط عناصر من المجلس الأعلى لوحدة أزواد من كيدال وبير و/أو تمبكتو في الهجوم على قاعدة بامبا.

48 - وتلقى الفريق رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2020 (انظر المرفق الثامن) من رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية، بلال آغ الشريف، ردا على تقرير الفريق لمنتصف المدة، يُنكر فيها رسميا جميع الاتهامات بتواطؤ التنسيقية مع الجماعات الإرهابية وبمسؤوليتها عن الجرائم التي ارتكبها أفراد يدعون الولاء للتنسيقية. وأشارت الرسالة إلى خطأ مادي، يتمثل في الادعاء بأن صلاح آغ أحمد قاد دورية تابعة للتنسيقية قتلت أربعة مقاتلين من حركة إنقاذ أزواد دوساحق وثلاثة مدنيين في أغردناموس، وهو الخطأ الذي انتبه إليه الفريق في ذلك الوقت أيضا وصححه في النسخة التي أعيد إصدارها من تقرير منتصف المدة (S/2020/158/Rev.1).

تلاعب الدولة المالية بالجماعات المسلحة والمليشيات[62]

49 - اتُهمت الدولة المالية مراراً، منذ تأسست أول ميليشيا أهلية للدفاع عن النفس في غاو في التسعينيات[63]، باستقطاب ودعم الميليشيات العرقية أو الأهلية، وبالتلاعب بالجماعات المسلحة في وسط وشمال مالي في سياق النزاع المسلح مع الجماعات المسلحة المتمردة من شمال مالي[64].

نمط الاستعانة بمصادر خارجية لمكافحة التمرد

50 - يشهد التلاعب بالميليشيات والجماعات المسلحة وتقديم الدعم لها من جانب الدولة المالية، أو من جانب عملائها، اختلافا من حيث الدرجة والشكل، وذلك تبعا للحالة والفترة والمكان، كما أنه شهد تطورا كبيرا مع مرور الوقت. ويمكن لعدة بارامترات أن تصف نوع ومستوى تورط الدولة في تأسيس تلك الجهات الفاعلة المسلحة وفي تشغيلها العام، ويشمل ذلك الاستقلال الذاتي في وضع الاستراتيجيات والقيادة والتحكم والتجنيد والتمويل والموارد واللوجستيات والعمليات.

51 - وهناك أيضا اختلافات على مستوى عملاء الدولة المكلفين بالعلاقة مع الميليشيات والوكلاء، ويشمل ذلك حالات قدم فيها ممثلو الدولة الدعم المباشر محليا دون موافقة أو معرفة من المؤسسات المركزية[65]. وفي مالي، تورطت مؤسستان في الاستعانة بمصادر خارجية في النزاعات ودعم الجماعات المسلحة والتلاعب بها:

---

(62) لمنع إمكانية التعرف على مصادر الفريق السرية، ووفقاً لمنهجية التحقيق التي وضعها الفريق (انظر الفقرات 4-6 أعلاه)، لن تقدَّم في هذا الفرع أي إشارة محددة إلى وقت ومكان الحصول على الأدلة المستقاة من شهادات الشهود، وكلها جُمعت خلال الاجتماعات والمقابلات التي أجريت في مالي بين عامي 2018 و 2020، ولا إلى طبيعة ومصدر الأدلة المستندية التي جُمعت خلال الفترة نفسها.

(63) وهي جماعة غاندا كوي، ويعني اسمها بلغة السونغاي "أصحاب الأرض".

(64) يدرك فريق الخبراء التصنيف الحالي للجماعات المسلحة الوارد في المؤلفات الأكاديمية، لا سيما التمييز بين الميليشيات، التي تعرّف إما بأنها "أهلية" أو بأن لها "بُعدا مناهضا للمتمردين"، وبين الجماعات المسلحة "المرتبطة بالمتمردين"؛ انظر: Corinna Jentzsch, Stathis N. Kalyvas and Livia Isabella Schubiger, "Militias in civil wars", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, No. 5 (August 2015). غير أن قرارات مجلس الأمن التي أنشئت بموجبها ولاية الفريق وجُددت لا تشير إلا إلى الجماعات المسلحة.

(65) في سياق وسط مالي، توصلت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى استنتاجات مماثلة؛ انظر: FIDH and Association malienne des droits de l'homme, *Dans le centre du Mali, les populations prises au piège du terrorisme et du contre-terrorisme: rapport d'enquête* (2018), pp.51-52.

(أ) القوات المسلحة المالية، وهي مكلفة بتوفير اللوجستيات العسكرية (المركبات والشاحنات والوقود والذخائر، إما من مخزوناتها الخاصة أو من خلال عمليات شراء محددة)، وبتوفير الموارد البشرية من خلال التفرغ الإداري للجنود العاملين وضباط الصف والضباط وكبار الضباط[66]، وقد شاركت في عمليات ودوريات عسكرية مشتركة؛

(ب) مديرية أمن الدولة في مالي، وهي المسؤولة عن استراتيجية التلاعب بالجماعات المسلحة، وعن الجوانب السياسية والمالية لتنفيذها، والتعامل مع الأفراد الرئيسيين بوصفهم مصادر معلومات متميزة أو عملاء للدولة يتصرفون بالنيابة عن مديرية أمن الدولة.

52 - وبالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة المالية، تلقت الميليشيات الموالية للحكومة مساعدات مالية كبيرة من رجال أعمال ذوي نفوذ ومن المهربين والتجار من شمال مالي، في مقابل الحصول على الحماية الأمنية من الدولة والوعود بالإفلات من العقاب[67]. وجمع الفريق أدلة على محاولة مديرية أمن الدولة في مالي الضغط على حكومة النيجر للإفراج عن أعضاء في شبكة الاتجار التابعة لأحد الأفراد المدرجة أسماؤهم، وهو محمد بن أحمد مهري، المعروف باسم الروقي (MLi.007)، في حين اتخذ شخصيا كل من محمد ولد متالي (MLi.008) وحنون ولد علي خطوات متزامنة. وكانت شبكة الروقي في نيامي قد تم تفكيكها في نيسان/أبريل 2018 عقب ضبط 2,5 طن من القنب في 14 حزيران/يونيه 2018[68].

53 - وزُود الفريق بمعلومات سرية تشير إلى أن هذه التدخلات للإفراج عن تجار المخدرات، الذين أدانهم نظام العدالة في النيجر في 29 نيسان/أبريل 2020 (انظر الفقرات 87-97 أدناه)، كانت جزءا من خطة حماية واسعة النطاق تشمل أفراد طائفة لمهار العربية، بمن فيهم الأشخاص الذين اعتقلوا للاشتباه في ارتكابهم أعمالا إرهابية، وذلك مقابل مدفوعات شهرية قدمها محمد ولد متالي، على الأقل حتى تموز/يوليه 2018، إلى اللواء موسى دياوارا، رئيس مديرية أمن الدولة في مالي، ونائبه المسؤول عن مكافحة الإرهاب، العقيد إبراهيما سانوغو[69].

---

(66) استُخدمت مبررات مختلفة، علنا أو في مناقشات سرية مع أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما في حالة كبار الضباط، مثل غامو وولد ميدو، اللذين تمت ترقيتهما تدريجيا من رتبة عقيد في عام 2011 إلى رتبة لواء في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ أما بالنسبة لأصحاب الرتب الأخرى، فقد تم تصنيفهم رسمياً في الغالب على أنهم "هاربون من الخدمة"، لكنهم كانوا في الواقع "في إجازة إدارية": فلم يُفصل من القوات المسلحة سوى المتمردون (اجتماع مع مصادر دبلوماسية، عام 2018).

(67) تقرير سري، 17 آذار/مارس 2016، الصفحتان 42 و 43، محفوظ لدى الأمم المتحدة؛ وانظر: Ivan Briscoe, *Crime after Jihad, Armed Groups, the State and Illicit Business in Post-Conflict Mali* (The Hague, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2014), pp. 26–27. وقد أشار محمد ولد متالي ضمناً إلى ذلك الاتفاق الضمني في اجتماع مع الفريق عندما اشتكى من أنه بعد كل ما فعله هو وطائفته من أجل مالي، بما في ذلك ما فعلوه في عام 2012 ضد التمرد، فإنه هو وأفراد أسرته، محمد الروقي ومهري سيدي اعمر بن دحا (MLi.006)، المعروف باسم يورو ولد دحا، لا يستحقون أن يخضعوا لجزاءات محددة الأهداف (اجتماع مع ولد متالي، باماكو، تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

(68) اجتماعات مع مصادر سرية، عامي 2018 و 2019؛ وانظر أيضا: S/2019/636، الفقرات 106-108، و S/2019/137، الفقرات 65-68، و S/2018/581، الفقرات 126-129.

(69) تقرير سري، 22 شباط/فبراير 2013؛ ووثيقة سرية، تموز/يوليه 2018. ويوجد هناك استثناءات من خطة الحماية، مثل ميمي ولد بابا، نجل بابا ولد الشيخ، عمدة تاركينت، الذي نُقل من عهدة أمن الدولة إلى وحدة العدالة الخاصة في مالي لمشاركته في الهجمات الإرهابية التي وقعت في عام 2016 في كوت ديفوار (غراند بسام) وبوركينا فاسو (واغادوغو)، واتُهم بالإرهاب وأُدانه نظام العدالة في مالي. وأُفيد بأن هذا الترتيب المالي كان يسمح للروقي وولد متالي بالتحليق في طائرات من طراز CASA C-295MW تابعة

خلفية تاريخية – الميليشيات الموالية للحكومة

54 - أشار الباحثون إلى رئيس الوزراء السابق، سوميلو بوبيي مايغا، بوصفه واضع أول استراتيجية في دولة مالي لمكافحة التمرد من خلال الحرب بالوكالة، وبوصفه رئيسا سابقا لجهاز أمن الدولة المالي وأحد أفراد مجتمع السونغاي في غاو[70]. وكان أبرز معالم تنفيذ هذه الاستراتيجية هو قيام ضباط جيش القبعات الحمر الماليين[71] المنحدرين من سونغاي وعلي بادي مايغا[72] بتكوين ميليشيا بصورة رسمية في نيسان/أبريل 1994 لمكافحة التمرد بهدف حماية المجتمعات المحلية التي تعيش على ضفاف نهر النيجر من متمردي الطوارق، والحركة الوطنية غاندا كوي. وقامت جماعة غاندا إيزو ("أبناء الأرض") التي أنشئت في عام 2008، بتكرار تلك التشكيلة، وتولى ضابط صف من أفراد القوات المسلحة المالية من أصل فولاني، هو الرقيب أمادو ديالو، منصب قائدها العسكري.

55 - ولا يزال بإمكان الميليشيات التي يسيطر عليها ممثلو الحكومة أو يستغلونها "أن تغير ولاءاتها وقد تسعى إلى تحقيق خطط تتعارض مع مصالح الدولة"[73]. وفي نهاية المطاف، أصبحت جماعتا غاندا كوي وغاندا إيزو، المسؤولتان عن ارتكاب مذابح واسعة النطاق ضد المدنيين[74]، هدفاً لعمليات أمنية من جانب

للقوات الجوية المالية بين غاو وباماكو، علماً بأن التدابير المحددة الأهداف تمنع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من تزويد الأفراد الذين فُرضت عليهم جزاءات بأي "دعم مالي أو تشغيلي أو لوجستي من كيانات الأمم المتحدة المنتشرة في مالي"، وفقا للفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2480 (2019)، وكما تم تجديده في الفقرة 5 من قرار المجلس 2531 (2020).

(70) Grégory Chauzal and Thibault van Damme, *The Roots of Mali's Conflict: Moving Beyond the 2012 Crisis* (The Hague, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015)؛ وأخبر الصحفيون المعنيون بالتحقيقات أيضاً عن دور سوميلو بوبيي مايغا كمصمم لهذه الاستراتيجية.

(71) كان الجناح العسكري لجماعة غاندا كوي تحت قيادة النقيب عبد الله ماهاماهادا مايغا، والملازمين لامين ديالو وعبدولاي سيسيه، الملقب بـ "بلو"، وكان يتألف أساسا من جنود أصولهم من سونغهاي تابعين للوحدة العسكرية التي كانت تحت قيادتهم سابقا. Baz Lecocq, *Disputed Desert, Decolonization, Competing Nationalisms and Tuareg Rebellions in Northern Mali*, Afrika-Studiecentrum Series, vol. 19 (Brill, 2010), pp. 249–250 and 285–286؛ و Charles Grémont, *Comment les Touaregs ont perdu le fleuve: Éclairage sur les pratiques et les représentations foncières dans le cercle de Gao (Mali), XIXe-XXe siècles* (IRD Editions, 2005), p. 278؛ و Andrew McGregor, "The sons of the land: tribal challenges to the Tuareg conquest of northern Mali", *Terrorism Monitor*, vol. 10, No. 8 (20 April 2012).

(72) Lecocq, *Disputed Desert*, p. 278. يحتفظ علي بادي مايغا، وهو رجل أعمال من مجتمع السونغاي، بدور رئيسي في سياسة غاو وإدارتها كرئيس لإطار التنسيق، الذي أنشئ خلال احتلال عام 2012 للتوسط بين المجتمعات المحلية والجماعات الجهادية التي تحتل غاو (اجتماعات مع مصادر سرية، 2018-2020).

(73) Jentzsch, Kalyvas and Schubiger, "Militias in civil wars", p. 756.

(74) في حالة جماعة غاندا كوي، ارتكبت مذابح بالوكالة على يد جنود تابعين للقوات المسلحة كانوا ضالعين في قتل مدنيين في وقت سابق. Lecocq, *Disputed Desert*, pp. 285–290؛ و Alessandra Giuffrida, "Métamorphoses des relations de dépendance chez les Kel Antessar du cercle de Goundam", *Cahiers d'études africaines*, vol. 45, Nos. 179–180 (2005), p. 817؛ و United States of America, State Department, cable reference, No. 08BAMAKO778_a.

القوات المسلحة وقوات الأمن المالية، بما في ذلك عمليات تمت في إطار "سياسة القبض على قادة الجماعة ثم الإفراج عنهم"[75].

56 - ويمكن أن ينضم الموظفون الحكوميون أيضاً إلى الجماعات الجهادية إذا كان ذلك يصب في جهد أوسع على الصعيد العالمي ضد الجماعات المسلحة المتمردة، على نحو ما لوحظ في غاو في عام 2012 حيث ظهر تحالف واسع ضم أعضاء في الميليشيات الموالية للحكومة (الحركة العربية الأزوادية وغاندا كوي وغاندا إيزو) في حزيران/يونيه 2012 للقيام، إلى جانب حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (QDe.134) بدحر كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014)، وحركة أنصار الدين (QDe.135)، والقيادة العسكرية والسياسية للحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي أعلنت استقلال أزواد في 6 نيسان/أبريل 2012[76]. ويلاحظ أن هذه الانسيابية ذات التوجه النفعي التي تحكم العلاقة بين غاندا كوي وغاندا إيزو وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا تحكم أيضاً العلاقة مع تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يناوئ استراتيجية دولة مالي في الوقت الراهن[77]، حيث يحتفظ قادة عسكريون من غابيرو وتاسيغا وفافا وواتاغونا بمواقع قيادية داخل التنظيم الإرهابي ويحكمون قبضتهم على المنطقة الواقعة بين غاو وأنسونغو والحدود مع النيجر[78].

الخلفية التاريخية: وكلاء الجيش

57 - في الفترة بين عامي 2006 و 2008، تم تجنيد عقيدين من القوات المسلحة المالية ومتمردين سابقين، هما محمد عبد الرحمن ولد ميدو والحاج آغ غامو، والمقدم لامانا ولد بو، من جهاز أمن الدولة، كوكلاء عسكريين للدولة[79] في شمال مالي لقيادة رد[80] حكومة رئيس مالي، أمادو تومانى توريه[81]، على

(75) McGregor, "The sons of the land"؛ ويقدم المؤلف أيضاً معلومات تتعلق بالمفاوضات بين أجهزة الأمن الحكومية المالية والرقيب ديالو، حيث طلب الأخير نقوداً وسيارة ومنزلاً في باماكو للتخلي عن ارتباطه بغاندا إيزو.

(76) Edoardo Baldaro and Luca Raineri, "*Azawad: parastate between nomads and mujahidins?", Nationalities Papers*, vol. 48, No. 1 (January 2020), pp.108-110؛ وتقرير سري، 22 شباط/فبراير 2013.

(77) يُزعم أن اغتيال مهري سيدي اعمر بن دحا (MLi.006)، وهو عضو في تنسيقية الحركة العربية الأزوادية-ائتلاف الجماعات المسلحة كانت تربطه صلة سابقة بجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا - في 9 شباط/فبراير 2020 في في تمكوتات الواقعة في منطقة غاو قد تم على يد عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تعاون معها سابقاً (اجتماع مع مصادر سرية في غاو، يومي 7 و 8 آذار/مارس 2020).

(78) انظر أيضا S/2020/158/Rev.1، الفقرة 59؛ وأصيب أحدهم، عبد الله ديالو، ابن شقيق رئيس أركان غاندا كوي/تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وجبريل موسى ديالو، ممثل الائتلاف في اللجنة التقنية للأمن المنبثقة عن لجنة متابعة الاتفاق، في الهجوم الذي وقع على قاعدة القوات المسلحة النيجرية في إيناتيس، النيجر، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وتستقر عائلة ديالو في فافا، حيث كان مقر جماعة غاندا كوي في التسعينيات (اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 12 آذار/مارس 2020).

(79) Ferdaous Bouhlel, Charles Grémont and Yvan Guichaoua, "Contestation armée et recompositions religieuses au nord-Mali et au nord-Niger: perspectives locales"، دراسة غير منشورة لوزارة الخارجية الفرنسية، أيلول/سبتمبر 2009، ص.22.

(80) الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، البرقيات رقم 08BAMAKO482_a و 09BAMAKO36_a و 09BAMAKO163_a؛ وفي أول برقية مسربة، قال مستشار الرئيس عبد القادر باه صراحة إن "الحكومة المالية ساعدت غامو على تشكيل ميليشيا غير نظامية من أبناء قبائل إمغاد التي ينتمي إليها".

(81) كان أمادو تومانى توريه رئيسا لمالي بين عامي 2002 و 2012.

جماعة المتمردين التابعة لإبراهيم آغ باهانغا[82]. وكان إنشـــاء تلك الوحدات التي تعمل بالوكالة عن الجيش وتتألف من جنود نظاميين تابعين للقوات المسلحة المالية إلى جانب أفراد من الميليشيات العربية وميليشيات الإمغاد، يتم بتمويل جزئي مقدم من رجال أعمال من القطاع الخاص من بير، من أمثال دينا ولد ديا وعمر ولد أحمد (انظر الفقرتين 95 و 99 أدناه)[83]. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2009، نجحت ميليشـــيا غامو، المعروفة باسـم "القوة دلتا"، بدعم من القوات المسـلحة المالية النظامية، في ملاحقة جماعة باهانغا وطردها خارج تيغارغار[84].

58 - وفي عام 2012، أنشـأت العناصـر المتبقية من ميليشـيا ولد ميدو وبعض أفراد القبائل من وادي تيلمسي الحركة العربية الأزوادية[85]، برئاسة أحمد ولد سيدي محمد، وبدعم مالي مرة أخرى من بعض رجال الأعمال العرب البارزين، بمن فيهم أولئك المتورطون في قضية الكوكايين المنقول جوا[86].

59 - وتمثل جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم الحالة الأكثر سـفوراً من حالات قيام دولة مالي بإنشـاء وحدات تعمل بالوكالة عن الجيش، وقد أنشـئت في أيار/مايو 2014 بعد فشـل محاولة القوات المسلحة المالية في العودة إلى كيدال بالقوة بمناسبة زيارة قام بها رئيس الوزراء المالي في ذلك الوقت، موسى مارا. وتمكن الفريق من الاطلاع على تقرير سـري يتضـمن تفاصـيل مختلف أشـكال المسـاعدة اللوجسـتية والدعم المقدمين من القوات المسـلحة المالية في الفترة بين عامي 2014 و 2015 لتأسـيس الجماعة، بطرق شملت الإفراج عن الأفراد العسكريين[87]، وشراء المركبات، وتوفير الشاحنات الصغيرة وشاحنات النقل التابعة للجيش، وتوفير الوقود والذخيرة[88]. وحققت الجماعة تدريجياً اسـتقلالاً ذاتياً كجماعة مسـلحة، وغيرت اسـتراتيجيتها من انتزاع كيدال من قبضـة تنسـيقية الحركات الأزوادية إلى حماية المجتمعات المحلية. وتم إضـفاء الطابع الرسـمي على هذه الاسـتراتيجية بطريقة أو بأخرى في تشـرين الأول/أكتوبر 2017 خلال الجولة الثانية من المفاوضات التي عقدت مع التنسيقية في النفيس، بمنطقة كيدال[89].

---

(82) Nicolas Desgrais, Yvan Guichaoua and Andrew Lebovich, "Unity is the exception: alliance formation and deformation among armed actors in Northern Mali", *Small Wars and Insurgencies*, vol. 29, No. 4 (2018), p. 659.

(83) Wolfram Lacher, "Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region", The Carnegie Papers, September 2012, p. 12.

(84) Lecocq, *Disputed Desert*, p. 338؛ تألفت"القوة دلتا" أساساً من مقاتلي إمغاد الذين كانوا ينتمون سابقا إلى الجيش الثوري من أجل تحرير أزواد.

(85) Yvan Guichaoua and Mathieu Pellerin, *Faire la paix et construire l'état: les relations entre pouvoir central et périphéries sahéliennes au Niger et au Mali*, study by the Institut de recherche stratégique de l'École militaire, No. 51 (Paris, 2017), pp. 82–83.

(86) تقرير سري، 22 شباط/فبراير 2013؛ Mark Micallef, Raouf Farrah, Alexandre Bish and Victor Tanner, *After the Storm: Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali* (Geneva, Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2019), p. 15؛ انقسـمت الحركة العربية الأزوادية في عام 2013 بانضمام إبراهيم ولد سيداتي إلى تنسيقية الحركات الأزوادية مع جزء كبير من عرب البيرابيش من منطقة تمبكتو.

(87) بالإضـافة إلى الجنرال غامو، كان العديد من الضـباط وضـباط الصـف والجنود التابعين للجماعة جزءاً رسـمياً من القوات المسـلحة المالية أو الحرس الوطني، ولا سيما المجموعة التكتيكية الثامنة للأسلحة المختلطة.

(88) تقرير سري، 10 نيسان/أبريل 2015. محفوظ لدى الأمم المتحدة.

(89) الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أنفيس بين الجماعة والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

60 - ووثّق الفريق أيضا قيام جهاز أمن الدولة المالي في عام 2016 بتجنيد نحو 12 من صيادي الدوزو ودفع رواتب لهم لتوجيه وحدات القوات المسلحة المالية التي تتعقب أنصار أمادو كوفا في دائرة كورو. وفي نيسان/أبريل 2019، أفادت الأنباء الواردة أن جهاز أمن الدولة المالي أرسل أربعة ضباط جيش متقاعدين من قبيلة دوغون لمنع تفكيك الآلة العسكرية لدان نان أمباساغو، في أعقاب أول مذبحة تحصد أرواح مئات المدنيين من قبيلة الفولاني في أوغوسوغو بول في 23 آذار/مارس 2019. أما رئيس الأركان العسكرية لجماعة دان نان أمباساغو، يوسف تولوبا، فهو رجل ذو تاريخ طويل كقائد ميليشيا عمل مع جماعتي غاندا كوي وغاندا إيزو. ويحمل الممثل السياسي لدان نان أمباساغو، مامادو غودينكيليه، رتبة نقيب في القوات المسلحة المالية.

السياسة كوسيلة لمكافحة التمرد: إضعاف تنسيقية الحركات الأزوادية وإنشاء تنسيقية حركات الوفاق

61 - في عام 2017، غيرت حكومة مالي تدريجيا استراتيجيتها المتعلقة بمكافحة التمرد وتخلت عن الدعم العسكري المباشر لوكلاء الجيش، على إثر ضغوط شديدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[90] واعتماد مجلس الأمن لنظام الجزاءات في 5 أيلول/سبتمبر 2017 عملا بالقرار 2374 (2017). وباستثناء ما قدم في الفترة الواقعة بين عامي 2017 و 2019 إلى ائتلاف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم/حركة إنقاذ أزواد من بقايا دعم لوجستي، في سياق العمليات المشتركة الرامية إلى مواجهة النفوذ المتنامي لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة ميناكا وفي منطقة غورما[91]، لم يتلق الفريق أي معلومات تشير إلى أن القوات المسلحة المالية مازالت تقدم المساعدة والدعم للجماعات المسلحة في شمال مالي[92].

62 - غير أن الفريق وثق، على النحو المبين أدناه، الكيفية التي قام بها جهاز أمن الدولة المالي، بقيادة الجنرال موسى دياوارا، بدور الوسيط المؤسسي الجديد في وضع استراتيجية غير رسمية تهدف إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق عن طريق إطالة آماد التأخير. فهذه الاستراتيجية، التي تشير التقارير إلى صياغتها من قبل دائرة داخلية قريبة من رئيس مالي قد عطلت الجهود التي يبذلها مسؤولون آخرون في الحكومة وهيئاتها الإدارية للمضي قدما في تنفيذ المهام ذات الأولوية التي حددتها لجنة متابعة الاتفاق[93].

سياسة فرق تسد

63 - لقد تصرفت حكومة مالي على نحو يشكل انتهاكا لمبدأ "تنفيذ الاتفاق بحسن نية" المنصوص عليه في المادة 2 منه. وفي هذا السياق، قام جهاز أمن الدولة المالي بالتحريض على تفتيت تنسيقية الحركات الأزوادية وتشجيعه وتيسيره. وتلقى الفريق، على وجه التحديد، معلومات مباشرة عن قيام جهاز أمن الدولة المالي بتوفير تمويل مباشر لبعض الأفراد الرئيسيين الذين أنشأوا جماعات منشقة عن الحركة الوطنية لتحرير

(90) Emma Farge, "U.S. calls on Mali Government to sever ties with northern militia", Reuters, 28 September 2016.

(91) على وجه الخصوص، في سياق العمليات المشتركة في كفرا (انظر S/2018/581، الفقرة 68 والفقرتان 180 و 181 والفقرة 184 والمرفق الرابع عشر).

(92) فيما يتعلق بالحالة في وسط مالي، انظر الفقرات 7-16 أعلاه.

(93) أمدت عدة مصادر سرية الفريق بثلاثة أسماء لأشخاص أفيد أنهم قاموا بصياغة هذه الاستراتيجية؛ ويقوم الفريق حاليا بالتحقيق في مسؤولية كل منهم على حدة ودوره في وضع الاستراتيجية الرامية إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق.

أزواد في عام 2016. وقد ساهم هذا الانقسام والشقاق في إضعاف التنسيقية وزعزعة استقرارها، مما أدى إلى تغيير ميزان القوى بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. وتلقى الفريق أيضاً معلومات سرية تشير إلى أن جهاز أمن الدولة المالي قد غذى في عام 2019 الانقسامات الداخلية بين أعضاء الائتلاف في تمبكتو وتاوديني عن طريق التلاعب بقوائم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باسم مختلف عناصر الائتلاف، إمعانا في إصابة عمل لجنة متابعة الاتفاق وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالشلل (S/2019/636، الفقرتان 48 و 49).

64 - وكان لجهاز أمن الدولة المالي أيضا دور فعال في إنشاء تنسيقية حركات الوفاق، التي تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وفي صعود نجمها. وقد أدرج مؤسسها، محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003)[94]، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، في قائمة الجزاءات من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، بسبب اتخاذ إجراءات واتباع سياسات هددت تنفيذ الاتفاق وعرقلته من خلال التأخر المطول، على النحو الذي أورده الفريق بالتفصيل في تقاريره السابقة.

65 - ونجح محمد عثمان، بدعم من جهاز أمن الدولة المالي، في تثبيت دعائم تنسيقيته، لا سيما لدى قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الوساطة الدولية، بوصفها منظمة تمثل "مبدأ الشمولية"[95]. وكان ضابط المخابرات التابع لجهاز أمن الدولة المالي والمسؤول عن ملف محمد عثمان في الفترة بين عامي 2017 و 2019، العقيد بوغداري سنغاريه، يعمل في مهام سرية كرئيس وحدة دعم المصالحة وكمستشار خاص لوزير الوئام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية في مالي، لاسين بواريه. وحل المقدم مالك يرو ديكو محل العقيد سنغاريه في عام 2020.

66 - وفي عام 2018، شارك جهاز أمن الدولة المالي بصورة نشطة مع جهات أخرى في الحكومة للدعوة إلى إدراج مطالب تنسيقية حركات الوفاق في مختلف الآليات (من قبيل آلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإدماج اللاحق) والتدابير المؤقتة (من قبيل السلطات المؤقتة) المنصوص عليها في الاتفاق ومرفقاته (S/2018/581، الفقرات 26 و 98-100 والمرفق الثامن). وتدخل موسى دياوارا شخصيا لدى الممثل السامي لرئيس الدولة المعني بتنفيذ الاتفاق، لكفالة أن تخصص حصص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذات الصلة لتنسيقية حركات الوفاق في منطقة تمبكتو، مما أضر بتنسيقية حركات أزواد.

67 - وتولى جهاز أمن الدولة المالي أيضاً إدارة قوائم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما أسفر عن بيع فرص الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقابل مبلغ متوسطه 000 500 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، على أن يتحدد السعر حسب الرتبة، بما في ذلك بيعها لأفراد من جنوب مالي وباماكو، مما أدى إلى حالة من الإحباط بين الأعضاء الفعليين في الجماعات المسلحة

(94) شغل محمد عثمان المناصب التالية: مؤسس COMPIS-15؛ ومؤسس تنسيقية حركات الوفاق والمتحدث باسمها؛ والأمين العام لتحالف شعوب أزواد منذ حزيران/يونيه 2015، بعد أن تسلم قيادة الجماعة من إبراهيم آغ محمد الصالح؛ والممثل الإقليمي عن تمبكتو في الحزب السياسي "التلاقي من أجل تنمية مالي" الذي أسسه الوزير السابق حسيني أميون غيندو؛ ومرشح غير ناجح خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة في غوندام؛ ورئيس المجلس الأعلى لكيل رزاف - الشريفين، بعد تسلمه القيادة من محمد علي آغ مطاهل، المعروف باسم دولي؛ ومؤسس ورئيس الحزب السياسي "حركة إعادة الكرامة والسيادة للشعب والأمة"، الذي أُعلن عن تأسيسه في 4 أيلول/سبتمبر 2019 في باماكو.

(95) أريد لمفهوم الشمولية في البداية أن يكون حلقة وصل تهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في شمال مالي، بما في ذلك رابطات الشباب والنساء.

والمجتمعات المحلية في شمال مالي. وأُبلغ الفريق بتورط العقيد سنغاريه بصورة مباشرة في تسويق فرص العمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي كانت مخصصة في البداية لتنسيقية حركات الوفاق.

68 - وقد وثّق الفريق قيام العقيد سنغاريه بعد بضعة أشهر من إدراج اسم محمد عثمان على قائمة الجزاءات المحددة الأهداف في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، باستدعاء قادة مختلف مكونات تنسيقية حركات الوفاق إلى مكتبه، من أجل وضع حد للآراء المخالفة التي كانت تتحدى سيطرة محمد عثمان على التنسيقية. وكان عليهم بعد ذلك الموافقة على محضر مزور لاجتماع تقرر فيه بالإجماع إعادة تعيين محمد عثمان رئيساً لتنسيقية حركات الوفاق ومتحدثاً رسمياً باسمها، بدلاً من حسن آغ مهدي، المعروف باسم "العقيد جيمي" والأمين العام للجبهة الشعبية لأزواد.

69 - وأخيرا، جمع الفريق أدلة تثبت أن جهاز أمن الدولة المالي مازال حتى وقت قريب يضع قوائم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باسم 11 جماعة مسلحة تشكل جزءا من "الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية"[96]. وفي قرار مؤرخ 4 آذار/مارس 2020 أعلن بحضور شخصي أمام زعماء الجماعات المسلحة في اليوم السابق، خصص المقدم مالك يرو ديكو، الذي حل محل سنغاريه، 15 وظيفة للمكاتب الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخصص ثلاثة مقاعد لائتلاف شعب أزواد بقيادة محمد عثمان، وثلاثة مقاعد للتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، بقيادة إبراهيم كانتاو[97]، ومقعدا واحدا لكل جماعة من الجماعات المسلحة التسع المتبقية المنضوية تحت راية "مبدأ الشمولية".

70 - ويأتي قرار المقدم ديكو بعد حل تنسيقية حركات الوفاق، الذي أعلن عنه في بيان نشره في 29 شباط/فبراير 2020 كل من الجبهة الشعبية لأزواد والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد وحركة إنقاذ أزواد في قبيلة شمانَماس. ومنذ ذلك الحين، تشكل في 4 أيار/مايو 2020 منبر جديد سمي تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية، بتنسيق من زعيم الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد، بوبكر صديق ولد طالب وضم جميع الجماعات المسلحة التي تجسد "مبدأ الشمولية"، باستثناء تحالف شعوب أزواد بقيادة محمد عثمان والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة.

71 - وتشير المعلومات التي وردت إلى الفريق في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 إلى أن جهاز أمن الدولة المالي واصل دعم محمد عثمان بصورة نشطة للحفاظ على قيادته ائتلاف شعب أزواد، في أعقاب انقسام أعلن عنه من خلال رسالة وجهها محمد ولد أحمد، الذي أعلن عن تنصيب نفسه أميناً للائتلاف، إلى وزير الوئام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية في 23 نيسان/أبريل 2020. ووفقا لما أورده الفريق، فإن هذين الشكلين من أشكال الدعم والمساعدة تنطبق عليهما معايير الإدراج في القائمة المحددة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2374 (2017).

(96) هي ائتلاف شعب أزواد، والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد بقيادة همة آغ محمود (مقره في إرينتدجف)، والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد التابع لأزاروك آغ إينابورشاد (مقره في غارغاندو)، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة والتنسيقية الثالثة للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وجماعة غاندا إيزو، وجماعة غاندا لاسال إيزو، وتحالف القبائل الواقعة في منطقتي تمبكتو وغاو، والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد، والجبهة الشعبية لأزواد والحركة الشعبية لإنقاذ أزواد في قبيلة شمانَماس.

(97) مازالت التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة بقيادة إبراهيم أبا كانتاو ويونوسا توريه جزءاً رسمياً من تنسيقية حركات أزواد.

رابعا - الجريمة المنظمة

ألف - الاتجار بالمخدرات

72 - مازال راتنج القنب، أو الحشيش، أكثر أنواع المخدرات تدفقا بصورة منتظمة ومستقرة من المغرب عبر مالي، حيث ينتقل إلى ليبيا عبر موريتانيا ومالي مرورا بالنيجر. ولكن ترد الإشارة أيضا لقوافل الحشيش التي تنقل الكوكايين في نفس الشحنة، نظرا لأن طرق إمداد كلا النوعين من المخدرات تلتقي في مالي وتأخذ نفس الاتجاه. وتلقى الفريق شهادتين دقيقتين من مصادر حكومية مطلعة بشأن اعتراض شحنة وزنها طن من الكوكايين في تابانكورت أثناء نقلها على متن طائرة نقل من طراز كاسا سي إن - 235 تابعة للجيش المالي من غاو إلى باماكو خلال عطلة نهاية الأسبوع في يومي 11 و 12 أيار/مايو 2019[98]، ويُزعم أن هذه الشحنة في عهدة جهاز الأمن المالي.

73 - وتندرج تحت فئة الاتجاه العام للتجارة عدة طرق تجارية على المستوى الجزئي يمكن أن تتغير أو تتداخل أو تتباعد، تبعاً للقرارات الانتهازية أو العلاقات الطويلة الأمد بين الشبكات الإجرامية المتنافسة دائماً والتي ترتبط عادة بالجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق.

74 - وتتكشف المعلومات عندما تتحول المنافسة إلى عنف أو عندما تتمكن السلطات من ضبط الكميات، مع العلم أن عمليات الضبط غالبا ما تكون نتيجة لاحتكاك بين عناصر كانت متعاونة فيما مضى. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التفاصيل الإضافية التي وردت بشأن عملية الضبط التي تمت في نيامي في حزيران/يونيه 2018 (انظر الفقرتين 77-87 أدناه). وفيما يتعلق بالعنف، أشار تقرير منتصف المدة للفريق إلى تزايد المواجهات في مالي على طول الحدود الغربية مع موريتانيا، وتراجع المواجهات على طول الحدود الشرقية مع النيجر، الذي ربما يمكن عزوه إلى التقارب بين قطاعات داخل الحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة في غاو وتنسيقية حركات أزواد في كيدال.

75 - ولم تقل حدة المواجهات على طول الحدود الغربية، وتشير المواجهات الأخيرة بشأن قافلة حشيش كانت تعبر إلى النيجر في 9 حزيران/يونيه 2020 إلى أن التنسيق بين الشبكات التي كانت متشاحنة سابقا قد انهار بالفعل (انظر الفقرتين 102 و 103 أدناه). وقد اتبعت عمليات اعتراض شحنات المخدرات نمطاً قوامه أن تنقض أطراف من كيدال على قوافل الشبكات الإجرامية المرتبطة بالحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة وجناح الحركة العربية الأزوادية في تنسيقية الحركات الأزوادية أثناء تجولها جنوب المنطقة، من ليرنيب وبو دجيباها عبر بير إلى منطقة غاو وعبر الحدود مع النيجر في منطقة ميناكا. وربما كان الحراك الجنوبي المكثف رد فعل للتقارب الذي كان يهدف إلى توجيه حركة القوافل شمالاً.

76 - وقد تصل المواجهات العنيفة إلى حد انتهاك لوقف إطلاق النار، ولكن لا توجد إشارة واضحة تدل على تورط أكثر من مجموعة موقعة واحدة إلا في حالات قليلة جداً[99]. وبالإضافة إلى ذلك، قد تنشب أيضا مواجهات عنيفة بشأن الشحنات من داخل شبكة واحدة وجماعة مسلحة مرتبطة بها. وسواء كان انخراط

(98) مراسلات مع مصادر سرية في غاو في 16 أيار/مايو 2019، وفي باماكو في 10 حزيران/يونيه 2020.

(99) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تصدر اللجنة التقنية للأمن تعليمات إلى الأفرقة المختلطة المعنية بالمراقبة والتحقق بأن توفد أي بعثات للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار فيما يتعلق بحوادث دارت بشأن قوافل يزعم أنها ناقلة للمخدرات (انظر الفقرات 93-96 و 100-103 أدناه).

الموقعين على الاتفاق في الاتجار بالمخدرات يشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار أم لا، فإنه يمثل تهديدا لتنفيذ الاتفاق الذي تلتزم فيه الأطراف بمكافحة الجريمة المنظمة بصورة مشتركة.

ضبطيات المخدرات: آخر المستجدات والحالات الأخيرة

نيامي، نيسان/أبريل – حزيران/يونيه 2018

77 - في 29 نيسان/أبريل 2020، أصدرت المحكمة العليا في نيامي أحكاماً على أفراد اعتقلوا بسبب تورطهم في الاتجار الدولي بالمخدرات في نيسان/أبريل 2018[100]، على النحو المفصل في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2018/581، الفقرات 126-129، و S/2019/137، الفقرات 65-68 و S/2019/636، الفقرات 106-108). ونُقلت شحنة من الحشيش وزنها 10 أطنان من المغرب إلى النيجر في شاحنات تبريد عبر موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو. ونقل الجزء الأكبر من الشحنة، وكان يزن حوالي سبعة أطنان، من مستودع في نيامي في ليلة 12-13 نيسان/أبريل 2018، ويُزعم أنها شقت طريقها إلى ليبيا. وبعد شهرين من الاعتقالات، في 13 حزيران/يونيه 2018، صادرت سلطات النيجر 2,5 طن كانت مخبأة في المستودع نفسه.

78 - وحُكم على محمد بن كازو مولاتي[101]، وهو أحد مساعدي محمد بن أحمد مهري الخاضع للجزاءات (MLi.007)، المعروف باسم الروقي، بالسجن لمدة خمس سنوات، وحكم بالسجن لنفس المدة على رفيقيه محمد ملوكي وخلف المهري، وكلاهما جزائري الجنسية، وكان قد وصل معهما إلى نيامي في 16 نيسان/أبريل 2018. وكان الروقي قد رتب للسفر والتأشيرات من خلال علاقاته في السفارة المالية في الجزائر العاصمة، بأن أعلن أنهم يعملون في شركة "تِيليمسي دستريبيوشن" (Distribution Tilemsi) (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرتان 87 و 88) واضطروا للسفر إلى غاو عبر نيامي. وقد جاء محمد لامين سيكوني لمقابلتهم في المطار وتمت تبرئته بسبب خطأ إجرائي.

79 - وحكم على عبد العلي بوتفالا، المغربي الجنسية، بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وكان قد وصل قبل يوم واحد مع علي بولوحة، الذي أفلت من الاعتقال وعاد إلى المغرب، حيث تراقبه الشرطة ولكن لم يتم اعتقاله. وقد تم تعقب هذين المغربيَين إلى المستودع. وحكم على مستأجر المستودع، المهدي حماو، الذي يحمل الجنسية النيجرية، بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وحكم أيضاً بنفس المدة على أحمد محمد لاكشيري، الملقب ببنجار، الذي يعتقد أنه حوّل مسار جزء من الشحنة على حساب الروقي ومولاتي. وكان بنجار قد فرَّ إلى الجزائر، لكنه اعتُقل في تامنراست في 16 كانون الأول/ديسمبر 2018 وتم تسليمه إلى النيجر في 1 آذار/مارس 2019[102].

80 - وتشير التقارير أن المغربيين والجزائريين قد جاءوا إلى نيامي لحل نزاع يبدو أنه نشب بين بنجار والروقي حول الشحنة، ووقف المغربيان في صف بنجار بينما انحاز الجزائريان إلى جانب الروقي.

81 - وكانت العقوبة الأشد حكما غيابيا بالسجن لمدة 20 عاما وغرامة قدرها 10 ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية وقعت على مامان كوري تشانا، مثله في ذلك مثل بنجار الذي يحمل الجنسية النيجرية والمتورط في تحويل مسار شحنة مخدرات. وينتمي تشانا إلى قبيلة التبو التي تنتشر على

(100) رسالة واردة من مسؤول في حكومة النيجر، 16حزيران/يونيه 2020.

(101) مولاتي يحمل جنسية مزدوجة (مالية وجزائرية).

(102) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء، 23 آذار/مارس 2020.

امتداد الحدود بين النيجر وليبيا، وهي عنصر فاعل بالنسبة للعرب الجزائريين والماليين في نقل الشحنات عبر هذه الحدود. ومن المرجح أن الروقي كان ينوي تفادي استخدام شبكات التبو، مما أدى إلى نشوب النزاع بشأن الشحنة كنتيجة جزئية لذلك.

82 - وإلى جانب الروقي، هناك عنصر فاعل آخر رئيسي مفقود من بين المحكوم عليهم هو دينا تاولينغ، وهو من عرب النيجر، ويشكل دوره مفتاحا لفهم العملية. فقد كان تاولينغ يملك جزءا من الشحنة، مثله في ذلك مثل الروقي ومولاتي[103]. ويبدو أنه كان في صف بنجار نظرا لأنه استضاف هذا الأخير عندما كان مختبئا في الجزائر، بيد أنه كان أيضا مراسل الروقي في الجزائر وأرسل المهري وملوكي إلى نيامي.

83 - وتجدر الإشارة إلى أن تاولينغ[104] كان متورطاً مع تشانا[105] في عملية اعتراض مماثلة سابقة وقعت في تموز/يوليه 2016 لشحنة مكونة من طنين من القنب ومبلغ كبير من المال يخص شريف ولد طاهر، وهو رفيق قديم للروقي[106]، وكلاهما من قبيلة لمهار العربية. وقد أخذ تاولينغ ومحمد حسن، وهو أحد أبناء قبيلة تبو المقيمين في أغاديز، وكان متورطا في عملية الاعتراض أيضا، كرهينتين وأُحضرا إلى مالي لإجبار راعيهما على دفع فدية مقابل البضائع المسروقة[107]. ويدعي كل من الروقي وبنجار أنهما لعبا دورا في تحرير الرهينتين[108]. والأرجح أن الروقي احتفظ بالرهينتين، نظراً لقربه من ولد الطاهر، بينما سهل بنجار إطلاق سراحهما، بالنظر إلى أن بنجار يمكن أن يعتمد لاحقاً على تاولينغ عند الفرار إلى الجزائر.

84 - وقد عانى حسن منذ إطلاق سراحه في عام 2017 من مرض عقلي بسبب المعاملة القاسية المزعومة[109]. ومن المرجح أن تكون علاقة بنجار مع الروقي قد توترت نتيجة لذلك. ووفقا لما قاله شاهد عيان شارك في العملية، فإن العلاقات القبلية ودورات الانتقام هي السبب الجذري للمشكلة وكانت سبب وقوع تاولينغ وحسن في الأسر[110]. وفي الواقع، ربما قام بنجار بتحويل مسار الشحنة انتقاماً لما اعتُبر رد فعل غير متناسب من جانب أفراد شبكة لمهار العربية، بمن فيهم الروقي، الذي كان يعمل تحت قيادة ولد الطاهر في تموز/يوليه 2016.

85 - بيد أن ولد الطاهر لا يظهر على مسرح الأحداث في عام 2018. ووفقاً لما ورد في عدة مصادر، ظل الروقي يحاول إنشاء سلسلة تجارية منفصلة لنفسه، مما أدى إلى ردود أفعال انتقامية، في حين تمكن ولد الطاهر من عدم استعداء نظرائه النيجريين.

---

(103) اجتماعات مع مصادر سرية في نيامي، في الفترة من 17إلى 19 شباط/فبراير 2020.

(104) انظر: Moussa Aksar, “Qui protège Chérif ould Tahar, célèbre narcotraficant du Sahel?”, Mondeafrique, 7 February 2017.

(105) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء، 13 كانون الأول/ديسمبر 2018.

(106) دعت الجزائر كلا الرجلين إلى التفاوض بشأن إطلاق سراح القنصل الجزائري وستة متعاونين أخذهم مقاتلو حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا كرهائن في غاو في 5 نيسان/أبريل 2012.

(107) انظر Aksar, “Qui protège Chérif ould Tahar”.

(108) اجتماع مع الروقي، باماكو، 12 آذار/مارس 2020.

(109) اجتماع مع أحد أقارب مامان حسن، نيامي، 18 شباط/فبراير 2020.

(110) اجتماع مع مصدر سري، نيامي، 17 شباط/فبراير 2020.

86 - وظهر خلال التحقيق اسم آخر هو غومور إيتوا بيديكا[111]، وهو زعيم سابق للمتمردين خلال تمرد الطوارق الذي وقع في النيجر في الفترة من عام 2007 إلى عام 2009[112]. وكان بيديكا على اتصال بالمهدي حماو، مستأجر المستودع الذي عُثر فيه على المخدرات، والمسؤول عن نقلها لاحقاً إلى ليبيا[113]. وكان بيديكا أحد المقربين من بارون المخدرات الراحل وعضو البرلمان السابق شريف ولد عابدين، وكان مسؤولا قبل وفاة عابدين في شباط/فبراير 2016 عن نقل ما بحوزته من شحنات المخدرات في شمال النيجر[114]. وتسببت وفاته في تصدع شبكات الاتجار بالمخدرات في النيجر والتنافس فيما بينها، على الرغم من عدة محاولات لإعادة توحيدها تحت قيادة جديدة.

87 - ولم يتمكن الفريق من تحديد هوية الأفراد أو الكيانات ذات الصلة بالقضية والمتورطين في سلسلة توريد المخدرات من مالي والنيجر من نقطة البداية وحتى نقطة النهاية، ولم يتسن له سوى الحصول على عدد من الأسماء الأولى وأرقام الهواتف لأشخاص في المغرب وليبيا وتونس ومصر. وطلب الفريق معلومات من حكومة المغرب عن هوية موردي الحشيش عن طريق أرقام الهواتف تلك. وجاء في الرد أن أحد أرقام الهواتف يخص شركة في مدينة سلا[115]، ولكن الاسم حجب لأن المعلومات قد تولدت في سياق طلب دولي للتعاون القضائي. والواقع أن النيجر طلبت هذه المعلومات، ولكن السلطات القضائية في النيجر أبلغت الفريق بأنها لم تتلق أي رد من المغرب.

الكركرات، نيسان/أبريل 2019

88 - أشار الفريق في تقريره النهائي السابق (S/2019/636، الفقرتان 112 و 113)، إلى قيام السلطات المغربية بضبط 12 طنا من الحشيش في الكركرات على متن شاحنة. وتألفت الشحنة من مواد بلاستيكية خبئت تحتها المخدرات، وكانت موجهة لشركة تسمى "سانفو للتجارة والخدمات (إس سي إس)" (Sanfo Commerce et Service (SCS)) في باماكو. واسم إس سي إس هو نفس اسم الشركة التي كان سيدي أحمد محمد، شريك روقي في عملية تهريب الكوكايين التي جرت في بيساو في آذار/مارس 2019، يعتزم تأسيسها هناك. وقام الفريق، بالتنسيق مع السلطات المختصة، بالتحقق من المكان المعلن لشركة إس سي إس في باماكو ليجد أن العنوان المذكور هو مقر إقامة شخص لا يشارك في أي

(111) زعم في مقال أن قوات مسلحة تابعة للولايات المتحدة نصب لها كمينا في تونغو تونغو في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بينما كانت تبحث عن غومور بيديكا، الذي يُزعم أنه ميسّر لأنشطة تجار المخدرات والإرهابيين. انظر: Joe Penney, "Drones in the Sahara", *The Intercept*, 18 February 2018. ومن الغريب أنه في أيلول/سبتمبر 2019، كان غومور بيديكا أحد المحاورين خلال بعثة لبرلمانيين فرنسيين في شمال النيجر. انظر Office National d'Edition et de Presse, "Mission parlementaire du Groupe d'Amitié France-Niger dans la région d'Agadez: solidarité et soutien du groupe d'Amitié France-Niger aux populations du nord-Niger", 4 October 2019.

(112) كان نائب رئيس جبهة النيجر الوطنية، التي أنشئت في آذار/مارس 2009 باعتبارها جبهة منفصلة عن حركة النيجريين من أجل العدالة.

(113) اجتماع مع مصدر سري، نيامي، 17 شباط/فبراير 2020.

(114) انظر أيضاً Peter Tinti, "Niger's narco-networks", Global Initiative against Transnational Organized Crime, 18 June 2018.

(115) تضمن الرد أيضاً تحديد ثلاثة أرقام أخرى تخص أفراداً ليس لهم تاريخ من التورط في جرائم متصلة بالمخدرات.

نشـاط تجاري. ومن المرجح أن تكون شـركة إس سـي إس شـركة وهمية أخرى تسـتخدم لتغطية عمليات الاتجار بالمخدرات.

89 - وكانت الشحنة من تصدير شركة النقل إمبارغو موروكو (Impargo Morocco) المسجلة في الدار البيضـاء، في 11 أيار/مايو 2017[116]. ويبدو أن الشـخص الذي سـجل الشـركة قد ارتكب احتيالا متعلقا بالهوية[117].

الصحراء الغربية، تموز/يوليه 2019

90 - فيما يتعلق بمضبوطات الحشيش في الصحراء الغربية في تموز/يوليه 2019[118]، علم الفريق أن القافلة كان من المقرر أن يتولى المضـــي بها بادي ولد عمر، وهو من فرع أولاد يعيش من عرب البرابيش من ليكراكار، شمال تمبكتو. ويقال إن ولد عمر كان يتفاوض على الإفراج عن أحد السجناء، وهو ابن عمه على ما يُفترض[119]. وبادي ولد عمر مرتبط بالحركة العربية الأزوادية. ويقال إن عملية الضـــبط كانت قد جرت على سـبيل الانتقام من جانب تجار المخدرات الصـحراويين بسـبب زيادة مدفوعات القوافل التي تفرضها العناصر المسلحة المرتبطة بالحركة العربية الأزوادية لنقل المخدرات. كما شارك ولد عمر في اشتباك عنيف فيما يتعلق بالمخدرات في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر الفقرات 93-96 أدناه).

موريتانيا، نيسان/أبريل 2020

91 - في عملية نفذت يومي 10 و 11 نيسـان/أبريل 2020، اعترضـت القوات المسـلحة الموريتانية ودمرت مركبتين كانتا قادمتين من الصحراء الغربية، ومتجهتين إلى الجنوب الشرقي صوب الحدود مع مالي. وخلال العملية، جاءت من ناحية الحدود مع مالي مركبة كان من المفترض أن تلتقي بالمركبتين. وتم اعتقال سـبعة أشـخاص ومصـادرة 700 كيلوغرام من المخدرات، التي يُفترض أنها حشـيش، بينما احترق نحو 800 1 كيلوغرام مع تدمير المركبات.

92 - وكان من بين المقبوض عليهم القادمين من الصحراء الغربية شخص يسمى الحديدي يعتقد أنه قائد القافلة. وكان من بين المقبوض عليهم القادمين من مالي عوده ولد سعد (الاسم مكتوب كما يُنطق) الذي يعد عمه، حامي ولد مختار أو المختار، من بين مجموعة صـغيرة من رجال الأعمال الماليين، بمن فيهم غيغوز (انظر الفقرة 94 أدناه)، الذين يسيطرون على تهريب المخدرات من موريتانيا عبر منطقتي تمبكتو وتاوديني. ويُعرف حامي ولد مختار، الذي يقيم في فاسـالا بموريتانيا، أيضـا باسـم حامي الكواري، ويشـير الاسـم الأخير إلى منطقة قريبة من نمبالا وهي المنطقة التي وُلد فيها. ولم يتضح بعد للفريق أي جماعة مسلحة يعتمد عليها.

(116) اجتماع مع السلطات المغربية في الرباط، 3 آذار/مارس 2020.

(117) معلومات مقدَّمة من دول أعضاء، 29 أيار/مايو 2020.

(118) انظر المرفق التاسع للاطلاع على صورة للمواد المضبوطة والأفراد المقبوض عليهم.

(119) رسالتان من مصدرين سريين منفصلين، بتاريخ 11 شباط/فبراير و 1 نيسان/أبريل 2020.

المواجهات العنيفة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات

بوجبيهة، منطقة تاوديني

93 - في 11 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019، وقعت مواجهة عنيفة للغاية بالقرب من بوجبيهة، على بعد 150 كيلومترا شمال تمبكتو. ونقل ثمانية جرحى إلى مستشفى تمبكتو، وتوفي أحدهم أثناء نقله إلى باماكو. والجرحى هم عناصر من الحركة العربية الأزوادية من ليكراكار، على بعد 10 كيلومترات شمال شرق مدينة تمبكتو، ادعوا أنهم كانوا يقومون بدورية لتفتيش إحدى نقاطهم[120]. وكان المهاجمون قد جاءوا من الاتجاه الشـمالي الشـرقي، وشـملوا أفرادا من عرب كونتا والطوّارق من كيدال. وتشـهد مصـادر متعددة على أن الاشـتباك قد شـارك فيه بادي ولد عمر، على جانب الحركة العربية الأزوادية، الذي يقال إنه كان يسـتخدم الدورية لتأمين عملية نقل المخدرات التي كان يقوم بها لحوالي طن من الحشيش.

94 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع هجوم ثان على قافلة مشتركة لنقل الحشيش والكوكايين شمال بوجبيهة تعود لحسـين ولد غنام أو خنام، المعروف باسـم غيغوز. ويقال إن المعتدين قد أتوا مرة أخرى من منطقة كيدال، ولكن معظمهم يتألفون من الطوارق من قبيلة إدنان. ويعتمد غيغوز على الدعم العسـكري من الحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية في بير، ولا سيما حسين ولد المختار المعروف باسم العقيد غولام (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرة 81).

95 - وكان ناني ولد الحسـيني وابن عمه، عبد الله ولد لحمين، وهما من السـكان البارزين في بوجيبهة، يعملان في الاتجار بالمخدرات بالاشـتراك مع غيغوز وعمر ولد أحمد ويُدعى أنهم لا يزالون مسـتمرين في ذلك (انظر الفقرة 57 أعلاه)[121]. وبوجبيهة تميل نحو تنسـيقية الحركات الأزوادية، في حين أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (QDe.014) لا يزال له تأثير هناك.

96 - وكما أبرز الفريق في تقريره لمنتصـف المدة، فإن قوافل غيغوز في عام 2018 يقوم بها رجال يعملون باسـم سـتار ولد أحمد هايري (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 81)، الذي اغتيل في 8 تموز/يوليه 2018 مع محمد ولد حنو، المعروف باسم جيدو (S/2019/636، الفقرة 78). وكان جيدو أيضـا من فرع أولاد يعيش، وكان قريبا من بادي ولد عمر، الذي يُفترض أنه ابن عمه.

ليرنب، منطقة تمبكتو

97 - أشـار الفريق في تقاريره السـابقة إلى التوترات في ليرنب التي أدت إلى هجوم على وحدات الحركة العربية الأزوادية في 25 تموز/يوليه 2019، مما شـكل انتهاكا لوقف إطلاق النار (S/2019/636، الفقرة 72، و S/2020/158/Rev.1، الفقرة 9). وتُعدّ ليرنب نقطة دخول هامة للاتجار بين موريتانيا ومالي (S/2018/581، الفقرة 123)، حيث تُخبأ المخدرات بين السلع العادية بدلاً من نقلها في قوافل متخصصة. والمواقع العسـكرية التي قامت بالهجوم عليها ميليشـيا التُرمُز، المدعومة من الحركة العربية الأزوادية -

(120) اجتماع مع ممثل الحركة العربية الأزوادية في القطاع الغربي للفريق المختلط للمراقبة والتحقق، تمبكتو، 3 شباط/فبراير 2020.

(121) Abdoulaye Diarra, “Vives tensions au sein de la communauté arabe: la dissidence MAA proche du MNLA soutenue par un lobby de richissimes trafiquants de cocaïne et d’opérateurs économiques”, *L’Independant*, 19 August 2014. Meeting with confidential source, Bamako, 4 February 2020. اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 4 شباط/فبراير 2020.

تنسيقية الحركات الأزوادية، يسيطر عليها العقيد محمود ولد جيد، قائد قاعدة جناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف في ليرنب التابعة لفرع أولاد يعيش[122]. وكان الهجوم قد وقع بسبب فرض الضرائب على السكان المحليين والأعمال التجارية المحلية (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 9)[123]، ولكن كان هناك عامل آخر أسهم في حدوث المواجهة وهو أن ولد جيد كان يستخدم نقطة التفتيش للمطالبة برسوم مرتفعة، لا سيما على بعض تجار المخدرات المنتسبين إلى تنسيقية الحركات الأزوادية الذين كانوا يتوقعون شروطاً أكثر مواتاة لو كان التُرمُز مسيطرين[124].

98 - وبعد وساطة أولى اقترحها هوكا هوكا أغ الحسيني (MLi.005) مباشرة بعد الاشتباك، جرت محاولتان إضافيتان لتسوية النزاع على ليرنب، وذلك في نواكشوط في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بدعم من الأمم المتحدة وحكومة مالي، وفي بوجبيهة في 28 كانون الثاني/يناير 2020. وفشلت جميع المبادرات حتى الآن في التوصل إلى حل دائم، ويقال إن ذلك بسبب المعارضة القوية من جانب ولد جيد. وفي كلتا المرتين، فإن الأشخاص البارزين الذين كانوا يضغطون من أجل المفاوضات ويشاركون فيها كانت لهم مصلحة في الاتجار عبر ليرنب، مما يؤدي إلى وجود تحيز. وقد تم تنفيذ المبادرة في موريتانيا برئاسة وزير الداخلية واللامركزية بحضور أحمد ولد اباه المعروف باسم حميدة أو أحميدة، وهو أحد مستشاري الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز[125]. ويعمل ولد جيد لمصلحة حميدة، وهو يتمتع أيضا بدعم سياسي من محمد محمود ولد سيدي، عضو البرلمان عن باسكنو[126]، وشقيقه، حننه ولد سيدي، القائد السابق للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ووزير الدفاع الحالي في موريتانيا.

99 - وكانت محاولة التفاوض في بوجبيهة قد نظمتها أساسا الحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية. وقد استضافها رئيس القرية لحمين ولد الحسيني، والد عبد الله ولد لحمين، وبدأها المجلس الذي أنشئ حديثاً لفروع البرابيش والذي كان عمر ولد أحمد (فرع أولاد إدريس) رئيساً له آنذاك. كما شارك فيها النائب الأول لرئيس السلطة المؤقتة في تاوديني، دينا ولد دايا، الذي يشتهر، مثل ولد لحمين وعمر ولد أحمد، بتورطه في تهريب المخدرات[127] عبر قاعدة تنسيقية الحركات الأزوادية - الحركة العربية الأزوادية في بير.

100 - وقاد الوساطة في بوجبيهة هوكا هوكا أغ الحسيني، وهو الذي كان العباس أغ إنتالا قد أوصى شخصيا لحمين ولد الحسيني بتعيينه قاضيا. وفي قراره الخطي المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2020، اقترح هوكا هوكا استبدال ولد جيد كرئيس لقاعدة جناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف في ليرنب[128].

---

(122) اجتماعات مع مصادر سرية، باماكو، 9 و 10 آذار/مارس 2020، واجتماع مع مسؤولين حكوميين في تمبكتو، 1 شباط/فبراير 2020.

(123) كما هو مدرج أيضا في شكوى رسمية جرى تقديمها في 10 شباط/فبراير 2020 إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من جانب عمدة ليرنب، بابا ولد سيدي محمد.

(124) اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 5 شباط/فبراير 2020.

(125) انظر الاتفاق الوارد في المرفق العاشر.

(126) يقوم ولد جيد ببناء منزل في باسكنو. اجتماع مع مصدر سري في باماكو، 10 آذار/مارس 2020.

(127) Wolfram Lacher, “Le mythe narcoterroriste au Sahel”, document de référence de la WACD n°41, February 2012؛ ومعلومات مقدَّمة من دول أعضاء، 30 نيسان/أبريل 2020.

(128) اجتماعات مع مسؤولين حكوميين في تمبكتو، 1-3 شباط/فبراير 2020.

غير أن الدعم الموريتاني القوي حال دون عزله، على الرغم من اعتقاد التُرمُز بأن عدم تنفيذ قرار القاضي سيؤدي إلى حدوث انتقام من جانب القاعدة[129]. وفي الوقت نفسه، قام بعض المهربين المرتبطين بتنسيقية الحركات الأزوادية – ولا سيما غيغوز وعمر ولد أحمد وناني ولد الحسيني – بالاستثمار في ولد جيد لضمان إمكانية الوصول. وعلاوة على ذلك، فإنهم لا يريدون استعداء الموردين الموريتانيين والسلطات الموريتانية التي تعمل مع ولد جيد وتدعمه، مشيرين إلى أن شحنات غيغوز قد صودرت مرات متعددة في عام 2019 بعد تنصيب حكومة جديدة في ذلك العام (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 81)[130].

أريكشاش، منطقة تاودينيي

101 - أفادت التقارير بوقوع اشتباك عنيف آخر بين مهربي المخدرات في 1 شباط/فبراير 2020 في أريكشاش، على بعد 200 كيلومتر شمال غرب تمبكتو على الحدود الموريتانية[131]. وأريكشاش هي نقطة عبور تستخدم تاريخيا لنقل المخدرات. ويقال إن من بين الضحايا الثلاثة الذين قتلوا شقيق أحمدو آغ أسريو (MLi.001).

تامالات، الحدود بين مالي والنيجر

102 - في 9 حزيران/يونيه 2020، كانت قافلة لنقل الحشيش تابعة لرجال أعمال من قبيلة لمهار العربية ترافقها عناصر من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم قد تعرضت للهجوم في نقطة التقاء على الحدود بين مالي والنيجر شمال تامالات[132]. وكان من المفترض أن تقوم عناصر تابعة لغومور بيديكا (انظر الفقرة 86 أعلاه) وكالكوا أمومن بمرافقة قافلة المخدرات إلى أبعد من ذلك[133]. ويقال إن المهاجمين قد أتوا من تاسارا وكيدال، وقاموا بالاستيلاء على المخدرات، وواصلوا طريقهم إلى تودوك داخل النيجر، حيث قامت التعزيزات التي جلبها بيديكا وكالكوا بهجوم مضاد. ويقال إن عدد القتلى في الهجمات قد وصل إلى 20 قتيلا، مما أدى إلى تكهنات بأن القافلة ربما كانت تحتوي على مخدرات ذات قيمة أعلى[134].

103 - وقد مرت القافلة على الحدود في نفس المنطقة التي مرت منها قافلة مخدرات في 21 نيسان/أبريل 2019، كما ذكر الفريق في تقريره لمنتصف المدة (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 84). وقد استوقفت عناصر من جناح حركة إنقاذ أزواد دوسحاق هذه القافلة ولكنها استمرت في طريقها.

---

(129) المرجع نفسه.

(130) يتضمن تقرير منتصف المدة الذي أعده الفريق (S/2020/158/Rev.1) خطأ وقع أثناء تجهيز النص؛ ففي الفقرة 81، ذُكر أن غيغوز شن هجمات على القوافل، في حين أن ما حدث هو أن قوافل غيغوز تعرضت للهجوم.

(131) مذكرة سرية، 5 شباط/فبراير 2020.

(132) مراسلات مع سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في النيجر، 15 حزيران/يونيه 2020.

(133) كالكوا هو متمرد سابق من الطوارق، مثل بيديكا، وهو أحد مؤسسي حركة النيجريين من أجل العدالة.

(134) انظر تعليقات محلل شؤون منطقة الساحل في الفريق الدولي المعني بالأزمات، ماتيو بيليرين (@mathpellerin)، 14 حزيران/يونيه 2020، متاحة في https://twitter.com/mathpellerin/status/1272067840703594496.

باء - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

104 - قدم الفريق معلومات مستكملة عن تدفقات المهاجرين في المرفق السابع من تقريره لمنتصف المدة. وفيما يتعلق بالمستجدات بشأن الأفراد الضالعين في الاتجار، علم الفريق أن باي كوليبالي (S/2018/581، الفقرة 141، و S/2019/137، الفقرة 69)، الذي كان يجند المهاجرين باسم جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، يقوم حاليا بتجنيد مقاتلين لصالح جماعة نصرة الإسلام والمسلمين[135]. وقد وصلت الأعداد إلى 30 في الشهر قبل طفرة الذهب (انظر الفقرات 120-126 أدناه) ثم تضاءلت بعد ذلك مع انجذاب الشباب إلى مناجم الذهب.

105 - وبالإضافة إلى قيادة ميليشيا غاندا كوي التي تطلب فدية من المسافرين على نقطة تفتيش على الطريق من غاو إلى أنسونغو (S/2019/636، الفقرة 123)، يحتفظ كوليبالي بعصابة إجرامية متورطة في عمليات السطو والقتل والابتزاز والاختطاف. وعندما استُدعي كوليبالي إلى مركز الشرطة لاستجوابه بشأن جريمة تورط فيها رجاله، جاء بسلاحه وهدد الضباط[136]. وباي كوليبالي هو شخص لا يمكن المساس به في غاو، وهو قادر على إثارة الفوضى في أي لحظة، وهو ما لم يدركه مفوض الشرطة الجديد وقتئذ.

106 - وقدرة كوليبالي على الإفلات من العقاب مستمدة أيضاً من تمتعه بالحماية من خلال علاقاته المحلية وكذلك علاقاته الرفيعة المستوى في قوات الأمن والدفاع المالية. وهو يزاول أعمالاً تجارية مع بعض أفراد الشرطة، حيث يقدم لهم رشاوى للإفراج عن المهاجرين المعتقلين الذين يستغلهم بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن كوليبالي لديه شقيقان في القوات المسلحة المالية برتبة مقدم وعقيد، في حين أن شقيقه الأكبر، الكبير كوليبالي، هو مفوض الشرطة في كوليكورو[137]. وقد سمحت له علاقاته داخل جهاز الأمن المالي بإجهاض محاولة اعتقاله في شباط/فبراير 2018 مع غيره من المتجرين بالأشخاص.

جيم - الاتجار غير القانوني بالسجائر وتهريبها

المستجدات بشأن سجائر أمريكان ليدجند

107 - كان الفريق قد ركز تحقيقاته، في تقاريره السابقة، على الاتجار بالسجائر التي تحمل العلامة التجارية أمريكان ليدجند (American Legend) (S/2019/137، الفقرات 70-83). وبعد أن كشف الفريق عن الأثر المزعزع للاستقرار الذي يحدثه إدخال هذه العلامة التجارية للسجائر بشكل غير قانوني في مالي عن طريق بوركينا فاسو والنيجر، أوقفت الشركة المنتجة لها، وهي شركة كاريليا للتبغ (Karelia Tobacco) في اليونان، صادراتها إلى شركة سوبيريكس (Soburex) في واغادوغو. وبالتالي، يبدو أن مخزونات شركة سوبيريكس من سجائر أمريكان ليدجند في بلدة ماركوي الحدودية قد أُفرغت إلى حد كبير. وقد شهد الفريق في عام 2019 نقل سجائر أمريكان ليدجند بين أنسونغو وغاو وعثر على عبوات تباع في غاو، إلا أنه في عام 2020 لم يعد هذا النوع من السجائر متاحا في غاو.

(135) تقرير سري، 17 حزيران/يونيه 2020.

(136) اجتماعات مع مسؤولين حكوميين في غاو، 6-9 آذار/مارس 2020.

(137) معلومات مقدمة من دول أعضاء.

108 - غير أن الفريق عثر على عبوات من سجائر أمريكان ليدجند في تمبكتو، ولكن كان من الصعب الحصول عليها وربما كانت قد جرى تحويلها من الصادرات إلى موريتانيا. وبالنظر إلى ندرة هذا النوع - عادة ما يتم دفع أجور المهربين في مالي بصورة عينية ولذلك فإن العلامات التجارية غير المشروعة تغرق السوق - لا يبدو أن تمبكتو هي بمثابة مركز للتهريب إلى الجزائر كما كان الحال بالنسبة لغاو في الماضي.

الأنواع الأخرى التي يجري حاليا الاتجار بها

109 - على الرغم من خروج سجائر أمريكان ليدجند من منطقة الساحل، لم ينقشع خطر تمويل الجماعات المسلحة في مالي ومنطقة الساحل ككل من خلال تجارة السجائر غير المشروعة. وحصل الفريق على أدلة مستندية تبين علامات تجارية أخرى - لا سيما ييس (Yes) و أوريس (ORIS) وبيزنيس رويالز (Business Royals) وجولد سيل (Gold Seal) - وهي يجري تصديرها أساسا من الإمارات العربية المتحدة وتدخل عبر ميناء كوتونو، بنن، وتمر عبر بوركينا فاسو والنيجر في انتهاك لتشريعات العبور وإعادة التصدير ذات الصلة، ويتم الاتجار بها بشكل سافر في المراحل اللاحقة.

110 - وفي حين لم تحدث مؤخرا عمليات ضبط للعلامات التجارية المذكورة أعلاه من السجائر في مالي، فقد أفيد عن الاتجار بالعلامات التجارية **أوريس** وبيزنيس رويالز وجولد سيلعبر مالي في السنوات السابقة[138]. وفي عام 2017، كانت بعض صادرات السجائر من الإمارات العربية المتحدة إلى توغو وبنن وغانا متجهة إلى الجزائر عبر مالي[139]، وفقاً لدراسة دولية، حيث اعتبر المؤلفون أنه من المعقول أن تتدفق العلامات التجارية المذكورة أعلاه، باستثناء **ييس**، من مالي إلى الجزائر[140].

111 - وأوضحت سلسلة من عمليات التفتيش التي أجريت في بوركينا فاسو وبنن في عام 2019 كيف تقوم شركتان، هما شركة سيري لتوزيع المنتجات (إس بي سي) (SIRI Produits et Compagnie (SPC)) في بوركينا فاسو و بيتاسينيك (Petacynic) في بوركينا فاسو والنيجر، بالتحكم في استيراد العلامات التجارية الأربع وتنسيق استيرادها. وسبق أن قام ممثل شركة بيتاسينيك النيجر بجلب سجائر أمريكان ليدجند بشكل غير قانوني إلى مالي (S/2019/137، الفقرة 72)، ويجلب حالياً سجائر أوريس لعملائه في تمبكتو. ولا تقوم هذه الشركات، التي تعمل كشبكة إجرامية، والأفراد المرتبطون بها بالتهرب من الضرائب فحسب، بل إنها تستورد عن علم السجائر التي يرجح بشكل كبير إسهامها في تأجيج النزاع في مالي وأماكن أخرى في المنطقة.

---

(138) اجتماع مع خبير دولي في تجارة التبغ، باماكو، 1 شباط/فبراير 2020؛ انظر أيضاً العرض المقدم خلال مؤتمر مكافحة الاتجار غير المشروع الذي عقده معهد التبغ في الجنوب الأفريقي في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وهو متاح على: www.tobaccosa.co.za/wp-content/uploads/Presentation-TISA_AIT_Conf_Day_2d-WAA.pdf. وكانت سجائر جولد سيل من بين العلامات التجارية التي قام مختار بلمختار (QDi.136) بالاتجار بها عبر مالي قبل عقد من الزمن إلى جانب أمريكان ليدجند ومارلبورو (Marlboro). انظر: Erik Alda, and Joseph Sala, "Links between terrorism, organized crime and crime: the case of the Sahel region", *Stability: International Journal of Security and Development*, vol. 3, No. 1 (2014), pp. 1–9.

(139) انظر: Alberto Aziani and Marco Dugato, *ITTP NEXUS in Europe and Beyond* (Milan, Transcrime and Università Cattolica del Sacro Cuore, 2019), p. 154.

(140) رسائل بريد إلكتروني متبادلة مع أحد مؤلفي *ITTP NEXUS in Europe and Beyond* (انظر الحاشية السابقة)، 27 أيار/مايو 2020.

112 - وقد أظهرت سلسلة من عمليات التفتيش في بوركينا فاسو وبنن أجريت في عام 2019 كيف تقوم الشركات بنقل سجائر غير موسومة بعلامة تجارية أو تحمل علامات خاطئة عبر منطقة الساحل، من خلال الإقرار بأنها سلع عابرة أو أن من المقرر إعادة تصديرها، بما في ذلك إلى كيانات وهمية، مع قيام سلطات الجمارك في كلا البلدين بغض الطرف عن ذلك.

تفتيش شاحنة في بوركينا فاسو في نيسان/أبريل 2019

113 - في 16 نيسان/أبريل 2019، اعترضت المديرية التجارية الإقليمية شاحنة تنقل 840 1 صندوق سجائر، معظمها من نوع جولد سيل[141]، في طريقها من الحدود بين بنن وبوركينا فاسو إلى واغادوغو. وكان مكتوبا على عبوات سجائر جولد سيل عبارة "تُباع في كوت ديفوار" ولكنها كانت موجهة إلى شركة SPC في بوركينا فاسو[142]. وعند وصول البضائع إلى بوركينا فاسو، تم تغيير الجهة المرسل إليها البضائع في إعلان العبور إلى شخص في كوت ديفوار ولكن ظلت بوركينا فاسو هي بلد المقصد. وشركة SPC مصرح لها في بوركينا فاسو باستيراد وتوزيع العلامة التجارية أوريس[143]. لكن العلامة التجارية جولد سيل غير مصرح باستيرادها في بوركينا فاسو. ولم يتسن تقديم أي وثيقة تبرر التصريح للمستورد المفترض في كوت ديفوار باستيراد السجائر. وعلاوة على ذلك، لم تكن السلع خاضعة للحراسة الجمركية، كما هو مطلوب للسجائر أثناء العبور.

114 - وقد حددت وزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية مخالفات متعددة للتشريعات ذات الصلة، لا سيما مرسوم عام 2017 بشأن واردات السجائر وعبورها، التي تتطلب وضع العلامات، والحراسة الجمركية، ووجود تصاريح للاستيراد[144]. وكان ينبغي أن تجبر المخالفات سلطات الجمارك على إعادة الشاحنة إذا كانت بالفعل عابرة إلى كوت ديفوار، أو مصادرة وتدمير محتواها إذا كان المقصود منها الاستهلاك في بوركينا فاسو. ويبدو أن ما حدث هو الأمر الأخير، بالنظر إلى المسار غير المنطقي - عبر بنن وبوركينا فاسو - للسجائر إذا كان المقصود حقا استهلاكها في كوت ديفوار. وعلى الرغم من الاعتراف بوجود مخالفات، لم تفعل سلطات الجمارك في بوركينا فاسو أياً من الخيارين وأفرجت عن السلع التي قبلت مرورها. وامتنعت شركة SPC عن الإجابة على أسئلة الفريق بشأن امتثال الشركة للقوانين.

(141) 740 1 صندوقا من سجائر جولد سيل و 100 صندوق تحتوي على سبع علامات تجارية أخرى (Suyan و furongwang و Chunghwa و Yuxi و Zen Long و Yellow Care و Hungelou)، ولا يوجد تصريح بتوزيع أي منها في بوركينا فاسو.

(142) بوركينا فاسو، وزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية، مذكرة داخلية، بدون تاريخ.

(143) الأمر رقم 2018-0055 لوزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية، الأمانة العامة، المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، الذي يحدد أسعار بيع سجائر العلامة التجارية ORIS.

(144) الأمر رقم 2019-0049 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية، الأمانة العامة، المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، بمنح ترخيص بتشغيل مستودع لمنتجات احتكار التبغ لعام 2019؛ والأمر المشترك رقم 2017-0281 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية ووزارة الاقتصاد والمالية والتنمية، بشأن تعزيز تدابير الرقابة على السجائر وغيرها من منتجات التبغ المستوردة إلى بوركينا فاسو أو المارة عبر بوركينا فاسو إلى بلدان أخرى؛ والأمر رقم 2015-0356 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة والحرف اليدوية ووزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، الذي ينشئ نظاماً يستند إلى نظام Codentify، لتوثيق منتجات التبغ المصنوعة في بوركينا فاسو أو المستوردة إليها، ورصدها، وإمكانية تتبعها، والتحقق من الضرائب المستحقة عليها.

مواصلة تتبع الشاحنات في بوركينا فاسو في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2019

115 - الحالة المذكورة أعلاه ليست حالة منفردة. فقد حصل الفريق على معلومات حول دخول سبع حاويات شحن في كوتونو - أربع منها تحمل سجائر من نوع جولد سيل وثلاث تحمل سجائر من نوع ييس - جرى نقلها وخلطها في آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل 2019 على متن 12 شاحنة في بلدة بورغا الحدودية في بنن وفي نادجاغو على جانب بوركينا فاسو[145]. وكانت وثائق النقل العابر قد ورد فيها نفس وكيل الشحن، توناس وأولاده (Tonasse et Fils) في كوتونو، بنن. وكانت سجائر جولد سيل موجهة أيضا إلى شركة SPC في بوركينا فاسو، في حين كانت سجائر **ييس** موجهة لشركة بيتاسينيك إما في بوركينا فاسو أو نيامي. وسجائر **ييس** هي علامة تجارية غير مرخصة في النيجر ولم تعد مرخصة في بوركينا فاسو[146]. وشركة بيتاسينيك بوركينا فاسو لديها تصريح باستيراد وتوزيع علامة تجارية أخرى، هي بلاتينوم سيفن (Platinum Seven). ولم تحصل شركة بيتاسينيك النيجر على تصريح باستيراد وتوزيع سجائر ييس[147]. وامتنعت شركة بيتاسينيك بوركينا فاسو عن الرد على أسئلة الفريق بشأن امتثال الشركة للقوانين.

116 - ولم يكن موضوعا على عبوات **ييس** في إحدى الحاويات أي إشعارات قانونية، أو إشعارات قانونية خاصة بتوغو، وهو ما يتعارض مرة أخرى مع مرسوم عام 2017 بشأن عبور السجائر وارداتها في بوركينا فاسو[148]. وتحركت جميع الشاحنات ليلا بعد ساعات حظر التجول ولم تكن أي منها تحت الحراسة الجمركية. وقد ذهبت إما في اتجاه واغادوغو أو إلى كومبينغا، للخروج من بوركينا فاسو ودخول توغو. ويفترض أن الأمر الأخير كان ينطبق على أربع شاحنات تحتوي على سجائر **ييس** وشاحنتين تحتويان على العلامتين التجاريتين كليهما، حيث شوهدتا مرة أخرى في سينكاسيه في الصباح بعد مغادرتهما نياديبو ليلا. وتقع سينكاسيه في أقصى شمال غرب توغو، على الحدود مع بوركينا فاسو وغانا. ومن هناك دخلت البضائع إلى شمال غانا لتفريغها في مستودع في ويدانا، وهي ترسل بصورة غير قانونية بدراجات نارية إلى أماكن في غانا وتوغو وبوركينا فاسو. ومن غير الواضح ما إذا كانت ست شاحنات أخرى قد أخذت نفس خط سير الرحلة أو إذا كانت أي منها قد اتجهت مباشرة إلى واغادوغو، مثل تلك التي تم اعتراضها في 16 نيسان/أبريل 2019.

عمليتا التفتيش المنفذتان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019 في ميناء كوتونو

117 - قدمت عمليتا تفتيش الحاويات اللتان نُفِّذتا لاحقا في ميناء كوتونو في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019 مزيدا من الأدلة على شحن سجائر غير موسومة بعلامة تجارية أو موسومة بعلامات غير صحيحة إلى الشركات المحددة أعلاه في بوركينا فاسو والنيجر. فإلى جانب الكشف عن تسع حاويات محمَّلة بسجائر ييس مشحونة إلى شركة بيتاسينيك في بوركينا فاسو وحاويتين محمَّلتين بسجائر جولد سيل وحاوية محمَّلة بسجائر أوريس مشحونة إلى شركة إس بي سي في بوركينا فاسو، قامت وحدة الجمارك المسؤولة عن

(145) تقارير سرية.

(146) كانت شركة أفونتوس بوركينا فاسو (Aventus Burkina) حائزة على التصريح من قبل، ولكن لم يتم تأكيد العلامة التجارية في مذكرة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2019 من المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، المشار إليها في الوثيقة DGCRF/019-0005/MCIA/SG/DGRF التي تحدد قائمة منتجات التبغ بما يتماشى مع قواعد بوركينا فاسو.

(147) اجتماع مع ممثل شركة بيتاسينيك في نيامي، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(148) انظر الصور الفوتوغرافية الواردة في المرفق الحادي عشر.

مراقبة الحاويات في ميناء كوتونو بتفتيش أربع حاويات مُحمَّلة بسجائر بيزنيس رويالز[149]. وبالنسبة للحالة الثانية، لم يتضح ما إذا كانت هذه الحاويات مشحونة إلى شركة بيتاسينيك في بوركينا فاسو أم في النيجر[150]. وبالنسبة لجميع الحاويات الـ 11، أُستُخدِم وكيل شحن واحد، أقر ممثله بأن البضائع سيعاد تصديرها إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية. ووفقاً لمرسوم وزاري مشترك صدر في عام 2016 بشأن المرور العابر للسجائر[151]، كان ينبغي لسلطات بنن أن تعيد الشحنات التي تبين أنها لم تكن تحتوي على الإشعارات القانونية الضرورية. غير أن سلطات بنن أيضا أفرجت في النهاية عن الشحنات، مثلما فعلت سلطات بوركينا فاسو.

118 - وأُحيط الفريق علما بعشر حاويات شحن أخرى دخلت كوتونو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 في طريقها إلى شركة بيتاسينيك في نيامي وكانت محمَّلة بسجائر بيزنيس رويالز وأوريس أو جولد سيل، وكانت السجائر إما غير موسومة بعلامة تجارية أو موسومة بعلامة غير صحيحة[152]، وهو ما يهدد بطرحها للتداول غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية. وممثل شركة بيتاسينيك، الذي سبق أن تورط في إدخال سجائر أمريكان ليدجند بصورة غير قانونية إلى مالي، نفى استيراد أي من الشحنات. وكذلك، فسلطات النيجر الجمركية لم تسجل أن الشحنات دخلت الإقليم[153]. وفي نيامي، حصل الفريق على علب سجائر من نوع أوريس عليها إشعارات قانونية خاصة بكوت ديفوار وعليها تحذير صحي عام باللغة العربية، ولكنه ليس خاصا بأي بلد بعينه. ومن المرجح أنَّ السجائر المتجهة إلى شركة بيتاسينيك النيجر تُشحَن من شمال غانا أو بوركينا فاسو، باستخدام وسائل نقل أصغر، ثم تُهرَّب إلى النيجر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيتاسينيك، بتحديدها النيجر كوجهة، تحاول الإفلات من اليقظة المتزايدة للسلطات الجمركية في بنن بشأن السجائر الموجهة إلى بوركينافاسو، وفقا لما ورد في تعميم مؤرخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019[154].

خسارة إيرادات الدولة

119 - تمثل حاويات شحن السجائر الـ 28 التي وُجِّه انتباه الفريق إليها عام 2019 جزءا صغيرا، يزيد قليلا على 10 في المائة من الحاويات البالغ عددها الإجمالي 245 التي جُلِبَت عبر كوتونو ولومي وتيما، والتي يُقدَّر أنها طُرِحَت للتداول بشكل غير مشروع في منطقة الساحل ككل في عام 2018[155]. وفي عام 2018، مثلت تجارة السجائر الاحتيالية التي دخلت هذه الموانئ رقم أعمال قدره 63 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (107 ملايين دولار) وخسارة في الإيرادات قدرها 23 بليون فرنك

(149) انظر عينات من سندات الشحن ووثائق المرور العابر في المرفق الثاني عشر.

(150) سندات الشحن تحمل اسم شركة بيتاسينيك النيجر باعتبارها الجهة المرسل إليها، ولكن وثيقة المرور العابر في بنن تقر بأن شركة بيتاسينيك بوركينا فاسو هي المستلم وأن بوركينا فاسو هي بلد المقصد (انظر المرفق الثاني عشر).

(151) بنن، المرسوم الوزاري المشترك رقم 016/MISPC/MEFPD/MS/MIC/DC/SGM/DG-CILAS/SA، 4 شباط/فبراير 2016.

(152) البيانات المتعلقة بست حاويات شحن لم تحدد نوع السجائر ولكن الجهة التي صَدَّرتها هي شركة أوريونتال للتجارة العامة (Oriental General trading) في جبل علي بالإمارات العربية المتحدة، التي تُسوِّق كلا النوعين، حيث تزود شركة إس بي سي في بوركينا فاسو بكليهما.

(153) مراسلات مع سلطات النيجر الجمركية، 24 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(154) التعميم رقم 4268/DGDDI/DLRI الصادر عن المديرية العامة للجمارك.

(155) تقرير سري، حزيران/يونيه 2019.

(39 مليون دولار) لحكومات المنطقة[156]. وكان اعتماد قواعد صارمة لتنظيم تجارة السجائر في جميع البلدان المعنية (باستثناء غانا) في عامي 2016 و 2017 من المفترض أن يساعد في كبح التجارة الاحتيالية، غير أن الحكومات، لا سيما في بنن وبوركينا فاسو، رغم الجهود التي تبذلها بعض السلطات لفحص السلع والكشف عن المخالفات، لم تُطبّق قواعدها التنظيمية، ومن ثمّ، لم يُفرَض على المستوردين ضغط حقيقي من أجل أن يوزعوا السجائر بشكل قانوني ويدفعوا الضرائب المستحقة. وإلى جانب عمليات التفتيش المذكورة أعلاه، تشير البيانات المفتوحة المصدر إلى تنفيذ بعض عمليات ضبط السجائر وإتلافها، ولكنها عمليات عَرَضِيّة وصغيرة الحجم[157]. ونتيجة لضعف الإنفاذ، تشير التقديرات إلى أن حجم تجارة السجائر الاحتيالية التي دخلت عبر الموانئ المذكورة أعلاه قد زاد بنسبة تتجاوز 40 في المائة في عام 2019[158].

دال - الذهب الحرفي

120 - الإنتاج غير الرسمي للذهب الحرفي الذي ظهر أولا في منطقة كيدال في عام 2018 وأصبح الآن يُمارَس في منطقة غورما ليس نشاطا إجراميا. غير أن ذلك يهدد بأن تُرتكَب جرائم في سياق السباق على الثروة وأن تتخرط في هذا القطاع الشبكات الإجرامية التي يشارك فيها أعضاء الجماعات المسلحة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على تنفيذ الاتفاق.

منطقة كيدال

121 - استغلال الذهب الحرفي الذي ظهر لأول مرة في محيط منطقة كيدال في عام 2018 انتشر شمالا في اتجاه تيساليت، وأصبحت مناجم إن ديرست وإغرغر مركز الجذب لأنشطة الاستغلال، حيث تستقطب آلاف العمال. وفي غياب الدولة، تتولى تنسيقية الحركات الأزوادية إدارة أنشطة تعدين الذهب في محيط منطقة كيدال، ويؤدي الطيوب آغ إنتالا، رئيس المجتمع المدني في كيدال، دورا بارزا في هذا الصدد. وتفرض التنسيقية قواعد تنظيمية على استخدام المواد الكيميائية، واتخذت مؤخرا قرارا بإخراج مصانع التجهيز من المدينة لتقليل الضرر البيئي[159]. ولئن كانت التنسيقية لا تفرض ضرائب مباشرة على الذهب، فهي تفرض ضرائب على نشاط التعدين التجاري العام في مدينة كيدال والمواقع القريبة الواقعة في دائرة كيدال، وتمول منها عملياتها الأمنية بصفة عامة، وعملية "أشروشو" بصفة خاصة، كما سبق أن ورد في تقرير الفريق (S/2019/636، الفقرتان 86 و 87).

122 - غير أن إدارة الشؤون الأمنية التي تمارسها التنسيقية لا تمتد إلى مواقع التعدين التي تقع بعيدا عن المنطقة مثل المناطق الواقعة في اتجاه تيساليت، والتي تخضع لنفوذ جماعة نصرة الإسلام والمسلمين،

---

(156) المرجع نفسه.

(157) في بوركينا فاسو، دُمِّرَ 736 4 علبة من السجائر غير معروفة النوع في 31 تموز/يوليه 2019 (انظر: Koaci, "Burkina Faso: des cigarettes d'une valeur de plus de 28 millions incinérées", 1 August 2019 [إحراق سجائر تفوق قيمتها 28 مليونا])؛ و 750 75 علبة سجائر منها، علب جولد سيل وأوريس، في 6 كانون الأول/ديسمبر (انظر: Adaman Drabo, "Lutte contre la contrebande: 75 ,750 paquets de cigarettes détruits", Agence Information de Burkina, 17 December 2019 [مكافحة التهريب: إتلاف 750 75 علبة سجائر]).

(158) تقرير سري، حزيران/يونيه 2019.

(159) انظر قرار النقل الوارد في المرفق الثالث عشر.

وفقا لما ذكرته السلطات المحلية[160]. ومع ذلك، فالتنسيقية تسيطر على مواقع التجهيز في مدينة تيساليت. وقد حال هذا التعايش المفيد للجانبين دون نشوب نزاع كبير حول مواقع تعدين الذهب ومناطق تجهيزه.

غورما

123 - منذ آذار/مارس 2020، بدأت ممارسة نشاط تعدين الذهب الحرفي في منطقة غورما، الواقعة بين منطقتي تمبكتو وغاو، جنوب نهر النيجر. وأُبلِغ عن أولى مواقع التعدين في محيط إنتاهاكا ودورو، في منتصف الطريق بين غاو وغوسي، وفي محيط مارسى على بعد 20 كيلومترا شرق إن تيليت. وفي الآونة الأخيرة، نشأت مواقع تعدين في شتى أنحاء دائرة غورما - راروس (منطقة تمبكتو)، وكذلك في دائرتي أنسونغو وبوريم (منطقة غاو). وقد جذب نشاط التعدين أجانب من بلدان منها السودان ونيجيريا وتشاد والجزائر وحتى باكستان، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية، الأمر الذي يثير شواغل أمنية خطيرة، لا سيما في مدينة غاو. ويجري التعدين في منطقة غورما على نطاق مشابه لنطاقه في كيدال، ويجذب آلاف العمال[161].

124 - وتعتبر دورو واحدة من المعاقل الأخيرة لجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في منطقة غورما (S/2019/636، الفقرة 104). وبينما يدعي أحد الممثلين أن الجماعة تسيطر على مواقع التعدين، تشير التقارير إلى تزايد نفوذ عناصر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المتمركزة في المنطقة المجاورة، بقيادة ضابط سابق في حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يدعى أمادو موسى. ويضطلع موسى بدور محوري في المعارك التي تخوضها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، في منطقة غورما، بما في ذلك في الاتجاه الجنوبي المؤدي إلى إن - تيليت ومارسى. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئيا لدوافع اقتصادية لأن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى كان لديه هو الآخر مصالحه في مواقع التعدين هناك. وتوجد في مارسي قاعدة تابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية، يُزعم أن عناصرها تفرض ضرائب على أنشطة التعدين. وتدعي التنسيقية أن جباية الضرائب تقوم بها عناصر مارقة غير خاضعة للسيطرة[162]. وأكد ممثل لإحدى الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وجود تعايش في مجال تحصيل الضرائب بين إرهابيين وجماعات مسلحة موقعة، أي تنسيقية الحركات الأزوادية، في مارسي[163]. وتوجد في إنتاهاكا قاعدة للقوات المسلحة المالية، ولكنها لم تبذل أي جهد لتأمين مواقع المناجم. وتوفر جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وتنسيقية الحركات الأزوادية الحماية وتُحصِّلان مقابلها رسوما. وفي منطقة تمبكتو، أنشأت التنسيقية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 لجنة مشتركة، في حزيران/يونيه 2020، لتأمين أنشطة التعدين والإشراف عليها في غورما - راروس في سياق تهديد إرهابي[164].

(160) تقرير سري، 7 أيار/مايو 2020.

(161) في حزيران/يونيه 2020، لوحظ وجود منجم للذهب في منطقة إنتاهاكا و إن - بيغتان يستوعب ما يصل إلى 000 4 شخص. تقرير سري، 25 حزيران/يونيه 2020.

(162) تقرير سري، 28 حزيران/يونيه 2020.

(163) مراسلات مع مصادر سرية، 10 نيسان/أبريل 2020.

(164) انظر المرفق الرابع عشر للاطلاع على صور لزي اللجنة الأمنية المشتركة ولإيصالات دفع الرسوم الأمنية.

الإنتاج والتجارة وطرق الإجلاء

125 - تفتقر الأرقام المتعلقة بإنتاج الذهب الحرفي في مالي إلى الدقة - حيث تُنتج كميات تتراوح بين 5 أطنان و 20 طنا سنويا بأيدي 000 200 عامل تقريبا - ويزداد الأمر حدة بالنسبة للمواقع المكتشفة حديثا في كيدال، ناهيك عن منطقة غورما. وبالنظر إلى تدفق الناس، يمكن أن يصل الإنتاج في الشمال إلى عدة أطنان سنويا بالفعل، وفقا للمتخصصين في تجارة الذهب.

126 - تسير التجارة في اتجاهات متنوعة. فبسبب الطرق البالغة السوء التي تربط مناطق التعدين في الشمال بباماكو، يجلب التجار أيضا الإنتاج إلى النيجر وبوركينا فاسو والجزائر، أو يستخدمون الخدمات الجوية المتاحة. وتدرك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خطر استخدام الأصول الجوية التابعة لها في كيدال في تيسير نقل الذهب إلى باماكو، وهي قد فرضت حظرا رسميا وأتبَعَه بضوابط رقابية[165]. وتحدث الفريق مع عدد من الأشخاص الضالعين في هذه التجارة وأكدوا أنهم إما استخدموا رحلات البعثة لنقل الذهب إلى باماكو هم أنفسهم أو أنهم يعرفون أفرادا غير تابعين للأمم المتحدة فعلوا ذلك.

هاء - تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر

127 - ناقش الفريق، في تقريره لمنتصف المدة، الأحكام القانونية الوطنية المتعلقة بتنفيذ تجميد الأصول (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 45). وريثما تُدرَج أحكام نظام الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017) في القانون المحلي في مالي، أبلغ الفريق المصارف في مالي بإجراءات الإدراج في قائمة الجزاءات واستعلم عن الحسابات المحتملة التي يحتفظ بها أفراد مدرجون في القائمة. ولم يرد أي رد صريح حتى الآن.

128 - وأُحيط الفريق علما، منذ نشر تقريره لمنتصف المدة، بوقوع انتهاك واحد لحظر السفر ارتكبه محمد بن أحمد المهري، الملقب بالروقي، الذي أبلغ ممثله الفريق أنه سافر إلى نواكشوط وعاد منها في عطلة نهاية الأسبوع في يومي 14 و 15 آذار/مارس 2020. وأبلغ الممثل الفريق بأن الروقي يريد أن يبدي شفافية بشأن أسفاره الدولية. ولم ترد موريتانيا على طلب الفريق بشأن التحقق من هذا السفر.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

ألف - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي

129 - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع بالغ السوء بالنسبة لتيسير وصول المعونة الإنسانية، حيث استمرت الهجمات على قوافل المعونة وعمال المعونة دون أن يُعاقب مرتكبوها. وقد ارتكب الكثير من أطراف النزاعات انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك الجماعات المسلحة والميليشيات والإرهابيون والجهاديون والقوات المسلحة الوطنية.

(165) تقرير سري، 12 حزيران/يونيه 2020.

130 - ويتعرض مقدمو المعونة الإنسانية الوطنيون والدوليون لهجمات عديدة. فأفراد الجماعات المسلحة وغيرهم من الأفراد المجهولين يختطفون عمال المعونة وينهبون المعونة. وتُسرَق المركبات التي تحمل الإمدادات، وتُسرَق كذلك المواد وغيرها من ممتلكات وكالات المعونة الإنسانية[166].

131 - وحتى 18 حزيران/يونيه 2020، تعرضت المنظمات غير الحكومية العاملة في مالي لـ 106 حوادث، منها 10 حوادث في باماكو وكوليكورو (الجنوب)، و 41 حادثا في سيغو وموبتي (الوسط)، و 55 حادثا في تمبكتو وغاو وميناكا وكيدال (الشمال). وعلى مر السنوات، كانت ميناكا هي المنطقة الأكثر تضرراً، حيث أُبلِغ فيها عن حوالي 133 حادثاً منذ عام 2015 مقارنة بمنطقة كيدال التي أُبلِغ عن 100 حادث وباماكو التي أُبلِغ فيها عن 81 حادثاً[167]. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، علقت المنظمات غير الحكومية في ميناكا تقديم المعونة هناك إلى أجل غير مسمى إلى أن يتحسن الوضع الأمني[168]. واستؤنفت أنشطة هذه المنظمات في آذار/مارس 2020 بعد انخفاض معدل الجريمة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020.

132 - وفيما يتعلق بمتابعة أثر العقوبات استنادا إلى المعايير الإنسانية، أخبر أحمد آغ البشر (MLi.004) الفريق بأنه لم ينشط في ميدان العمل الإنساني منذ عامين[169]، مفنداً بذلك أسباب إدراجه في القائمة. ومنذ تفكيك المكتب الإقليمي لإدارة وتنظيم كيدال في نيسان/أبريل 2019 وإدراج اسم البشر في تموز/يوليه 2019، فرضت تنسيقية الحركات الأزوادية نفسها بدرجة أقل على مجتمع المنظمات غير الحكومية في كيدال، مما أدى إلى تحسن وصول المساعدات الإنسانية بشكل عام[170].

133 - ويرد في المرفق الخامس عشر وصف لحوادث أخرى توضيحية لعرقلة المساعدة الإنسانية.

باء - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

134 - تُرتكب بشكل متكرر انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل القتل والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاختطاف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ويُرتكب العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من جانب الجماعات المسلحة والإرهابيين وأبناء الطوائف والقوات الوطنية (انظر الفقرات 139-145 أدناه)[171]. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف النزاعات أن تميز بين المقاتلين والمدنيين وأسباب المعيشة اللازمة لبقاء السكان. وبالتالي، فإن نهب أسباب المعيشة يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

135 - وتستخدم الهجمات على أسباب المعيشة كسلاح من أسلحة الحرب، وهي تشمل السرقة وتدمير الممتلكات، وحرق المساكن والمحاصيل وأسباب المعيشة المخزنة، من قبل الجماعات المسلحة والإرهابيين والجهاديين والميليشيات. وباستغلال النزاعات الطائفية، تهدف الهجمات التي يشنها الجهاديون والإرهابيون

(166) اجتماع مع مصدر سري في باماكو، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(167) رسالة سرية وردت في 24 حزيران/يونيه 2020.

(168) بيان المنتدى الدولي للمنظمات غير الحكومية في مالي، 24 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(169) مراسلات متعددة مع أحمد آغ البشر وممثله من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى حزيران/يونيه 2020.

(170) اجتماع سري في غاو، 11 آذار/مارس 2020.

(171) رسالة سرية، وردت في 17 شباط/فبراير 2020.

على أسباب المعيشة إلى إحداث نقص في الغذاء وإضعاف نظام الأمن الغذائي بهدف إخضاع السكان، وتعبئة الموارد لتمويل الأنشطة الإجرامية. وعلاوة على ذلك، فالهجمات تؤدي إلى هجر الحقول وإلى التشرد الذي يثقل كاهل المجتمعات المضيفة والمشردين أنفسهم.

136 - ولم تتح للفريق الفرصة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. غير أن تقارير عديدة تشير إلى أن الأطفال ما زالوا متضررين من النزاع من خلال انتهاك حقوقهم، حيث ما زالت بعض الأطراف تُجنِّد الأطفال وتستخدمهم كمقاتلين (انظر A/74/845-S/2020/525).

137 - وقد جعل إغلاق المدارس الأطفال أكثر ضعفا وعرضة للخضوع للتجنيد و/أو الاستخدام كجنود أطفال. وفي وقت كتابة هذا التقرير، يُعتقد أن الجماعات المسلحة تضم 129 طفلاً. وقد وقع أولئك الأطفال ضحايا لـ745 انتهاكا لحقوقهم[172].

138 - ويتعرض المهاجرون الذين يمرون عبر الأراضي المالية أيضاً لانتهاكات لحقوقهم؛ فهم يتعرضون للابتزاز والإيذاء البدني والنفسي، بما في ذلك من جانب المتجرين المرتبطين بالجماعات المسلحة الموقعة، على النحو الذي وصفه الفريق بالتفصيل في تقاريره السابقة (S/2018/581، الفقرات 138-143، و S/2019/636، الفقرتان 123 و 124).

العنف الجنساني والجنسي

139 - ارتفع مستوى العنف الجنسي في مالي. ففي الفترة من عام 2012 وعام 2019، أُبلِغ عن 311 20 حالة عنف جنساني في مالي. وكانت نسبة 98 في المائة من الضحايا إناثا، وكانت نسبة 36 في المائة منهن تقل أعمارهن عن 18 سنة[173]. وما فتئ عدد حوادث العنف الجنساني يتزايد بسبب حالة النزاع وسياق انعدام الأمن العام الذي يشكل تربة خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان في ظل ضعف نظام العدالة وسيادة القانون. فتفشي الإفلات من العقاب يؤدي إلى العنف الجنساني والعنف الجنسي.

140 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُبلِغ عن 157 4 حالة عنف جنساني في مالي، وكانت نسبة 97 في المائة من الضحايا إناثا، وكانت نسبة 50 في المائة منهن تقل أعمارهن عن 18 سنة؛ وكانت نسبة 3 في المائة من الضحايا ذكورا وكانت نسبة 2 في المائة منهم صبيانا تقل أعمارهم عن 18 سنة. وتبين البيانات التي جُمِعَت أن 47 في المائة من الحالات المبلغ عنها كانت حالات عنف جنسي، وكانت نسبة 21 في المائة من هذه الحالات اغتصابا مقترنا بالإيلاج، وكانت نسبة 23 في المائة منها اعتداءات جسدية، وكانت نسبة 14 في المائة منها حرمانا من الموارد، وكانت نسبة 9 في المائة منها عنفا نفسيا، وكانت نسبة 7 في المائة زيجات مبكرة[174].

141 - وفي الفترة بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2019، أُبلِغ عن وقوع 708 1 حالات عنف جنسي في شمال ووسط مالي، منها 734 حالة ارتكبتها جهات مسلحة، أو 43 في المائة. وتُعزى إلى عناصر الدفاع والأمن الوطني نسبة 8 في المائة من حالات العنف الجنسي، بينما ارتكبت الجماعات المسلحة 36 في المائة من هذه الحوادث. وبسبب البيئة التي تتسم عموما بانعدام الأمن، وسياق الإفلات من

(172) انظر: https://childrenandarmedconflict.un.org/where-we-work/mali/.

(173) تقرير سري، 23 نيسان/أبريل 2020.

(174) المرجع نفسه.

العقاب الناجم عن ضعف المؤسسات الأمنية، ارتكب أبناء الطوائف أيضا بعض حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي[175].

142 - ولا تقوم النساء المختطفات اللواتي تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي، عند إطلاق سراحهن، بالإبلاغ عما وقع لهن، حرصا على سلامتهن وخشية تعرضهن للوصم. والوصم والثقافة ذاتهما يعدان أيضا من أسباب نقص الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة الإسلامية تحظر الأنشطة المتعلقة بالعنف الجنساني والحقوق الإنجابية في بعض المناطق. وبالتالي، فإن حالات العنف الجنساني لا يتم الإبلاغ عنها على النحو المطلوب.

143 - وقد سجلت منظمة غير حكومية تعمل في مجال العنف الجنساني والعنف الجنسي في عام 2018 سبع حالات اغتصاب مقترن بالإيلاج. أما عام 2019، فقد أُبلِغ فيه عن ثماني حالات اغتصاب. وترتكب ضد النساء أيضا أعمال عنف أخرى، مثل الاعتداء الجسدي والزواج القسري والعنف النفسي والعاطفي[176].

144 - وقد أُبلِغ عن حالات عنف جنسي واغتصاب من "البيوت المغلقة" (maisons closes) في غاو، وهي عبارة عن فنادق صغيرة يُمارَس فيها البغاء[177]. وتكون النساء المهاجرات معرضات بشكل خاص للاستغلال كبغايا.

145 - وترد في المرفق السادس عشر تفاصيل إضافية عن حوادث العنف الجنساني والجنسي.

العنف الطائفي

146 - يحدث العنف الطائفي بشكل متكرر في وسط مالي. ففي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 21 حزيران/يونيه 2020، أبلغت شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة المتكاملة عن وقوع 83 اشتباكا بين طائفتي الفولاني والدوغون في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل 292 شخصا[178]. وقد أصبحت الاشتباكات الطائفية مرتعا للتلاعب والاستخدام من قِبَل الجماعات المسلحة من أجل ترسيخ أقدام جماعاتها وتدعيمها. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020، ارتكبت الجماعات المسلحة 105 حالات انتهاك لحقوق الإنسان، منها 67 حالة قتل في منطقة موبتي وحدها[179].

147 - وعلى سبيل المثال، أُبلِغ في 5 أيار/مايو 2020 بأن مجموعة من أفراد الدوزو هاجمت قرية دجونغو أورو التي يعيش فيها الفولانيون والتي تقع في محيط مدينة دجيني، مما أسفر عن مقتل العديد منهم[180]. ويبدو أن الهجوم كان ردا على الهجوم الذي شنه الفولانيون على قرية دجونغي ساري التي يعيش فيها أفراد الدوزو، في منطقة موبتي، في 2 أيار/مايو 2020.

---

(175) المرجع نفسه.

(176) اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 6 آذار/مارس 2020.

(177) تقرير سري، 17 شباط/فبراير 2020.

(178) MINUSMA, "Note sur les tendances des violations et abus de droits de l'homme" (انظر الحاشية 6).

(179) المرجع نفسه.

(180) تقرير سري، 7 أيار/مايو 2020.

جيم - حالة المشردين داخليا واللاجئين

148 - أدت المعارك بين مقاتلي الجماعات المسلحة والإرهابيين والميليشيات الأخرى وغاراتهم المستمرة على القرى إلى تدمير القرى وتشريد أعداد كبيرة من السكان. وقد أدى انعدام الأمن عموما إلى تشرد السكان بأعداد هائلة، وشكلت النساء والأطفال النسبة الأكبر من المشردين. وفي 30 آذار/مارس 2020، ارتفع عدد المشردين داخليا في مالي إلى 000 250 شخص تقريبا[181]، مقارنة بحوالي 000 200 شخص في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 [182].

149 - وفي 31 آذار/ مارس 2020، كان هناك 537 138 لاجئا ماليا في بلدان بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا المجاورة لبلدهم[183]. وفي بعض المناطق، المعونات الموجهة إلى المجموعات السكانية الضعيفة تُنهَب وممتلكات منظمات العمل الإنساني تُسرَق من قبل الجماعات المسلحة وقطاع الطرق، والاشتباكات الطائفية المتكررة تُضعِف الحالة الأمنية العامة وتقوض الجهود المبذولة والدعم المقدم لحماية المدنيين. وأخيراً، فإن أعمال الابتزاز التي قامت بها قوات الأمن والدفاع الوطنية قد قوضت ثقة السكان فيها.

دال - الهجمات المرتكبة ضد القوات الوطنية والدولية

150 - ما فتئت القوات المسلحة المالية والقوات الدولية الموجودة في مالي وقوات البعثة المتكاملة تتعرض لهجمات. وتشكل الهجمات على المدنيين والقوات الدولية والقوات الوطنية خرقا للقانون الدولي. وفي مالي، توفي نحو 130 جنديا منذ إنشاء البعثة.

151 - ولئن كان بعض الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يعد نتيجة للنزاعات المسلحة، فإن البعض الآخر يُزعَم أن الجماعات المسلحة نصبته من أجل إلحاق الضرر، الأمر الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وما فتئت الأجهزة المتفجرة اليدوية تفتك بالقوات والمدنيين في مالي. ففي الفترة من عام 2013 إلى عام 2020، وقع ما مجموعه 959 حادثاً متعلقاً بهذه الأجهزة[184]. وفي عام 2020، وقع ما مجموعه 82 حادثا من هذا النوع، حيث حدث 52 انفجارا، وكُشِف 30 جهازا وأُزيل. وحتى 31 أيار/مايو 2020، شهدت موبتي 40 حادثا مقارنة بـ 113 حادثًا في عام 2019. وفي الفترة من عام 2013 إلى عام 2020، بلغ عدد ضحايا الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع 692 1 شخصا في مالي، 32 في المائة منهم مدنيون. وينتمي باقي الضحايا لقوات عسكرية وطنية ودولية. ويمثل حفظة السلام التابعون للبعثة المتكاملة 22 في المائة من الضحايا[185].

152 - وترد في المرفق السابع عشر قائمة بحوادث وهجمات مختارة، منها هجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

---

(181) IOM, “Mali: rapport sur les mouvements de populations”, March 2020.

(182) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Mali: rapport de situation”, 17 June 2020.

(183) UNHCR, “Mali situation”, Coordination Platform for Forced Displacements in Sahel database، متاح على: https://data2.unhcr.org/en/situations/malisituation.

(184) رسالة رسمية سرية، 29 حزيران/يونيه 2020.

(185) المرجع نفسه.

سادسا - التوصيات

153 - يوصي الفريق بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بما يلي:

(أ) تحث حكومة مالي، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، على أن تدرج في قانونها الوطني أحكام نظام الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)؛

(ب) تحث حكومة مالي أيضا على أن تنفذ تجميد الأصول المفروض على الأفراد المدرجين في القائمة، على النحو المبين في الفقرات 4 إلى 7 من القرار 2374 (2017)، وتبلغ اللجنة وفريق الخبراء بالإجراءات المتخذة؛

(ج) تحث كذلك حكومة مالي على إجراء مراجعة حسابات مستقلة ونزيهة للأموال المصروفة في إطار ركيزة التنمية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك الأموال المخصصة لصندوق التنمية المستدامة؛

(د) تدعو لجنة متابعة الاتفاق إلى النظر في تعليق مشاركة أعضائها الذين أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي أسماءهم في القائمة، إلى حين رفع أسمائهم منها؛

(هـ) تحث جميع الدول الأعضاء في المنطقة، بما فيها جميع الدول الأعضاء في غرب أفريقيا وشمالها، على أن تبلغ اللجنة بانتظام بالإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة في الفقرتين 1 و 4 من القرار 2374 (2017)، وفقا للفقرة 17 من ذلك القرار، مع التذكير بأن المجلس يعتبر في الفقرة 3 من ذلك القرار أن انتهاكات الحظر المفروض على السفر يمكن أن تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في مالي؛

(و) ترحب بعرض حكومة الجزائر تيسير زيارة رسمية للفريق، يؤمل أن تتم بمجرد أن تسمح الظروف الصحية بذلك؛

(ز) تشجع حكومة المغرب على تبادل المعلومات مع حكومة النيجر ومع الفريق لتيسير عمليات القيام في نهاية المطاف بمقاضاة أشخاص إضافيين و/أو إدراج أسمائهم في قائمة الجزاءات فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات من قبل أو لصالح الفردين الخاضعين للجزاءات محمد بن أحمد المهري (MLi.007) ومحمد ولد متالي (MLi.008)؛

(ح) تشجع البعثة المتكاملة على أن تتبادل مع الفريق، في الوقت المناسب، ما يلي:

'1' معلومات مفصلة عن تنفيذ الفقرة 28 (أ)'3' من قرار مجلس الأمن 2531 (2020) المتعلقة برصد انتهاكات وقف إطلاق النار وتدابير مراقبة حركة الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وأسلحتها، بما في ذلك في المناطق المنزوعة السلاح المحددة؛

‘2’ التقارير التي قد تساعد الفريق على تحديد الأطراف المسؤولة عن عدم التنفيذ المحتمل للتدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 3 من القرار 2531 (2020)، وفقاً للفقرة 5 من ذلك القرار؛

‘3’ معلومات عن أنشطة الأفراد الذين أدرجت اللجنة أسماءهم في القائمة وأعمالهم وسياساتهم.

154 - ويوصي الفريق أيضا بأن يدرج مجلس الأمن في قراره المقبل بشأن مالي العناصر التالية:

(أ) التوسع في معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المنصوص عليها في الفقرة 8 (ج) من القرار 2374 (2017) لتشمل عائدات استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير قانوني، بما في ذلك الذهب والمنغنيز؛

(ب) الطلب إلى البعثة المتكاملة أن تكفل سلامة أعضاء فريق الخبراء وأمنهم وحرية تنقلهم عندما يكونون في مالي.

Annex 1: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 October 2019 to 1 July 2020.

Country/ entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer/ Information not supplied	Pending[1]	N/A, visit accepted
Algeria	1	1				
Alios Finance Mali	1				1	
Banque Atlantique Mali	1				1	
Banque Internationale pour le Commerce et l'Industrie au Mali	1				1	
BSIC, Libya	1	1				
Burkina Faso	2				1	1
ECOWAS	1				1	
EUTM	1	1				
G5 Sahel Secretary	1	1				
Ghana	1				1	
Ivory Coast	1			1		
Libya	1			1		
Mali	3			1		2
Mauritania	2			1	1	
Morocco	3	1	1			1
Niger	4	1			1	2
Nitroerg	1			1		
Orabank, Mali	1			1		
Petacynic	1				1	
Senegal	1			1		
SIRI produits	1				1	
Togo	1			1		
Tunesia	1			1		
UAE	1			1		
UNOWAS	1	1				
USA	1				1	1
WFP	1				1	1

1 Correspondences sent with deadline of response after lockdown in many counties mid-March 2020 due to Covid-19 are considered pending if response has not been provided.

Annex 2: Letter of 12 April 2018 by the Mayor of the *commune* of Kaporona in Koro Circle, Etienne Poudiougou, ordering all Fulani to leave his constituency, obtained from a confidential source.

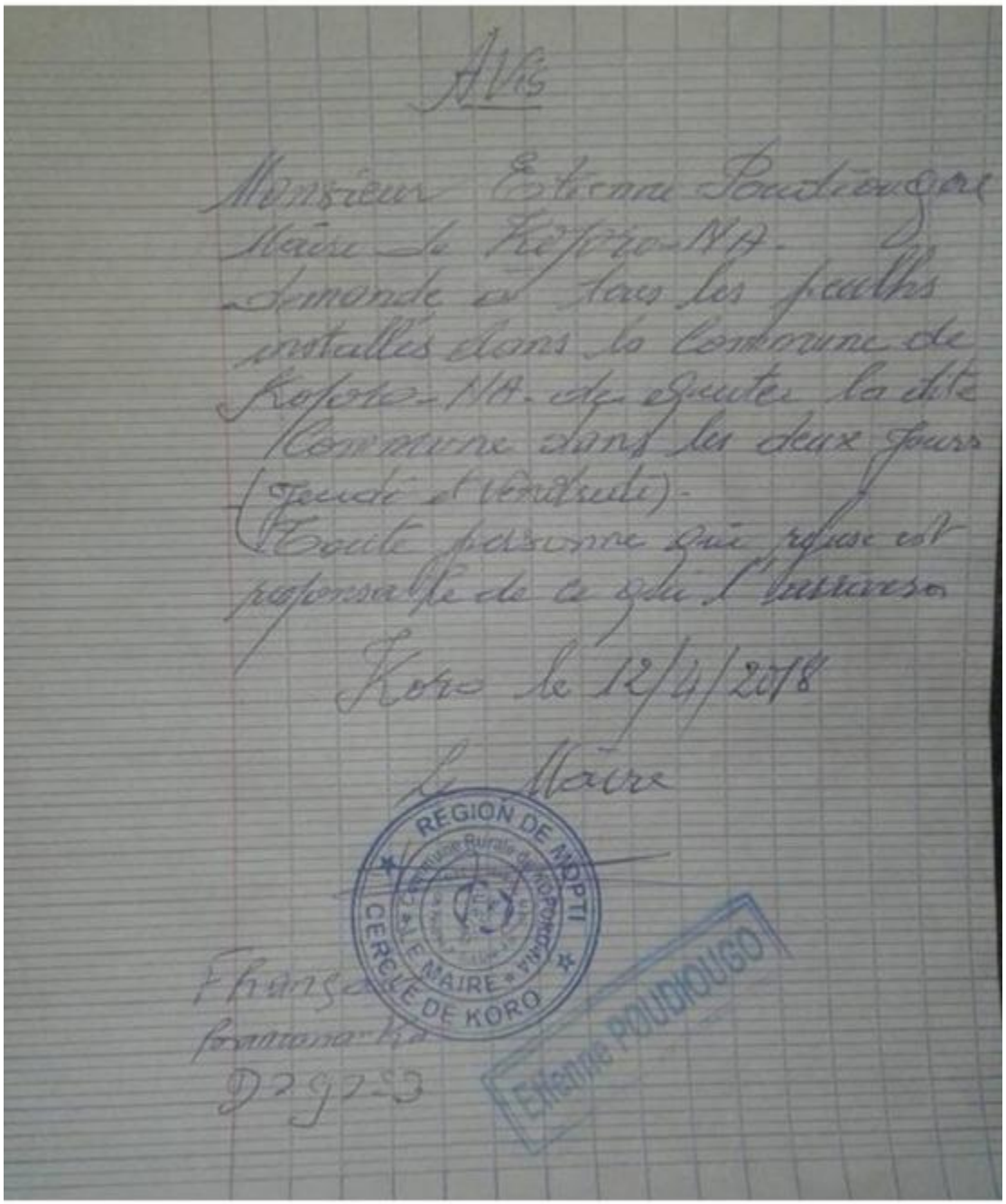

AVIS

Monsieur Etienne Poudiougou
Maire de Kaporo-NA.
demande à tous les peulhs
installés dans la Commune de
Kaporo-NA. de quitter la dite
Commune dans les deux jours
(Tendé et Vendredi).
Toute personne qui refuse est
responsable de ce qui l'arrivera.

Koro le 12/4/2018

Le Maire

REGION DE MOPTI
CERCLE DE KORO
LE MAIRE

Etienne POUDIOUGOU

Français
Bamana-ka
D29-3

Annex 3: Screenshot from a September 2019 video showing the Prefect of Bandiagara, Mr. Siriman Kanouté, standing next to Dan Nan Ambassagou leader, obtained by the Panel from a confidential source.

Annex 4: Copy of letter of release of one of the integrated elements from armed groups that were detained in Burkina Faso, obtained by the Panel from a confidential source.

MINISTERE DE LA JUSTICE
CABINET
DIRECTION GENERALE DE L'ADMINISTRATION PENITENTIAIRE
DIRECTION REGIONALE DE L'ADMINISTRATION PENITENTIAIRE DU RESSORT DE LA COUR D'APPEL DE OUAGADOUGOU
PRISON DE HAUTE SECURITE
Tel : 25 41 90 90

BURKINA FASO
Unité – Progrès – Justice
RI 232 / 2019
Ouagadougou le, 10/03/ 2020

ATTESTATION DE SORTIE

Je soussigné, Directeur de la Prison de Haute Sécurité, atteste que le
Nommé(e) **BOUSSEINI Ould Hamadi**
Né(e) vers 1994 à Sahara/Mali
Fils de **Hamadi** et de **MINAIRE Mahdiabi**
Profession et domicile : Soldat de 2ème classe à Tawagamin/Gao/ Mali
Incarcéré(e) suivant :

- Ordre de mise à la disposition du Procureur du Faso le ...../...../.....
- Mandat de dépôt du Procureur du Faso le ...../...../.....
- Pour :...../...../.....
- Mandat de dépôt du Juge d'Instruction du Cabinet **N° 07 du 02/10/2019**
  Pour : **Acte de terrorisme et apologie du terrorisme**
  Mandat de dépôt du Commissaire du Gouvernement le ...../...../.....
  Pour...../...../.....

A été libéré(e) ce jour suivant

- Ordre de mise en liberté du Procureur Général le.....
- Ordre de mise en liberté du Juge d'instruction du cabinet **n° 07 du 10/03/2020**
- Ordre de mise en liberté du Commissaire du Gouvernement le ...../...../.....

En foi de quoi, je lui délivre cette attestation pour servir et valoir ce que de droit

Le chef de service greffe,

Prison de Haute Sécurité * PHS * Le Chef Greffe

Bernard KOAMA,
Contrôleur de sécurité pénitentiaire

Pour le Directeur et par Ordre
Le Directeur Adjoint

Prison de Haute Sécurité * PHS * Le Directeur

Oumarou DEMBA
Inspecteur de Sécurité Pénitentiaire

Annex 5: Decision of General Keba Sangare, redeployment integrated elements from armed groups to military regions outside the North, and first pages of the list of affectations in the 4th military region (Kayes), obtained by the Panel from a confidential source.

MINISTERE DE LA DEFENSE
ET DES ANCIENS COMBATTANTS

ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES

ETAT-MAJOR ARMEE DE TERRE

N° 5946 /EMAT-A1/SEC/EM-AFF/DAG

Bamako, le 27 DEC 2019

NOTE DE SERVICE

Objet : Affectation des Militaires du Rang.
Annexe : Liste des Militaires du Rang affectés.

Par décision du Chef d'Etat-major de l'Armée de Terre, les Militaires du Rang dont les noms suivent en annexe reçoivent les affectations inscrites devant leurs noms pour compter du 24 décembre 2019.

Les militaires affectés demeurent sur la situation de prise d'armes de leurs unités d'origine jusqu'au 23 janvier 2020 date à laquelle celles-ci les perdent au profit des unités d'affectation. Toutefois, tout élément qui n'aurait pas rejoint son unité d'affectation avant le 24 janvier 2020 sera déclaré absent.

L'Inspecteur en Chef de l'Armée de Terre, les Sous-chefs d'Etat-major Administration Personnel et Finances, Opérations, Logistique, le Chef de Cabinet, les Commandants Régions Militaires n°1 -2-3-4-5-6-7-8, COFEEAT et COSAT sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente note de service.

Le Chef d'Etat-major de l'Armée de Terre

Général de Brigade Kèba SANGARE
Grand Officier de l'Ordre National

Affectations

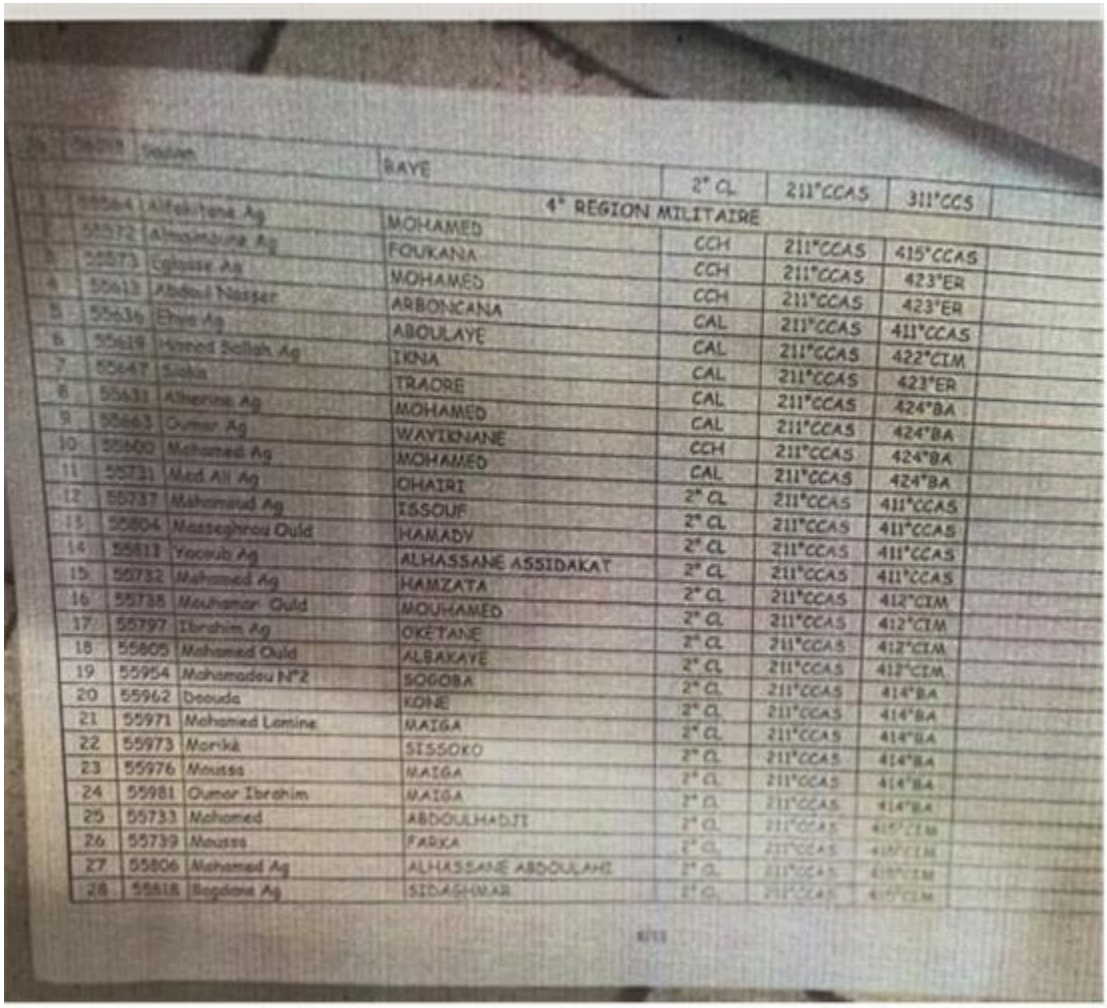

			BAYE			
			4° REGION MILITAIRE	2° CL	211°CCAS	311°CCS
1	55564	Alfakitene Ag	MOHAMED	CCH	211°CCAS	415°CCAS
2	55572	Almaimbure Ag	FOUKANA	CCH	211°CCAS	423°ER
3	55573	Eghasse Ag	MOHAMED	CCH	211°CCAS	423°ER
4	55613	Abdoul Nasser	ARBONCANA	CAL	211°CCAS	411°CCAS
5	55636	Ehya Ag	ABOULAYE	CAL	211°CCAS	422°CIM
6	55619	Hamed Sollah Ag	IKNA	CAL	211°CCAS	423°ER
7	55647	Siaka	TRAORE	CAL	211°CCAS	424°BA
8	55631	Alherine Ag	MOHAMED	CAL	211°CCAS	424°BA
9	55663	Oumar Ag	WAYIKNANE	CCH	211°CCAS	424°BA
10	55600	Mohamed Ag	MOHAMED	CAL	211°CCAS	424°BA
11	55731	Med Ali Ag	OHAIRI	2° CL	211°CCAS	411°CCAS
12	55737	Mahamoud Ag	ISSOUF	2° CL	211°CCAS	411°CCAS
13	55804	Masseghrou Ould	HAMADY	2° CL	211°CCAS	411°CCAS
14	55811	Yacoub Ag	ALHASSANE ASSIDAKAT	2° CL	211°CCAS	411°CCAS
15	55732	Mahamed Ag	HAMZATA	2° CL	211°CCAS	412°CIM
16	55738	Mouhamar Ould	MOUHAMED	2° CL	211°CCAS	412°CIM
17	55797	Ibrahim Ag	OKETANE	2° CL	211°CCAS	412°CIM
18	55805	Mahamed Ould	ALBAKAYE	2° CL	211°CCAS	414°BA
19	55954	Mahamadou N°2	SOGOBA	2° CL	211°CCAS	414°BA
20	55962	Dooudo	KONE	2° CL	211°CCAS	414°BA
21	55971	Mohamed Lamine	MAIGA	2° CL	211°CCAS	414°BA
22	55973	Moriké	SISSOKO	2° CL	211°CCAS	414°BA
23	55976	Mousss	MAIGA	2° CL	211°CCAS	414°BA
24	55981	Oumar Ibrahim	MAIGA	2° CL	211°CCAS	414°BA
25	55733	Mohamed	ABDOULHADJI	2° CL	211°CCAS	414°CIM
26	55739	Mousss	FARKA	2° CL	211°CCAS	414°CIM
27	55806	Mohamed Ag	ALHASSANE ABDOULAHI	2° CL	211°CCAS	414°CIM
28	55818	Bogdana Ag	SIDAGHMAR	2° CL	211°CCAS	414°CIM

Annex 6: Letter of CMA addressed to the President of the Technical Security Committee protesting deployment of newly integrated elements outside the north of the country, obtained by the Panel from a confidential source.

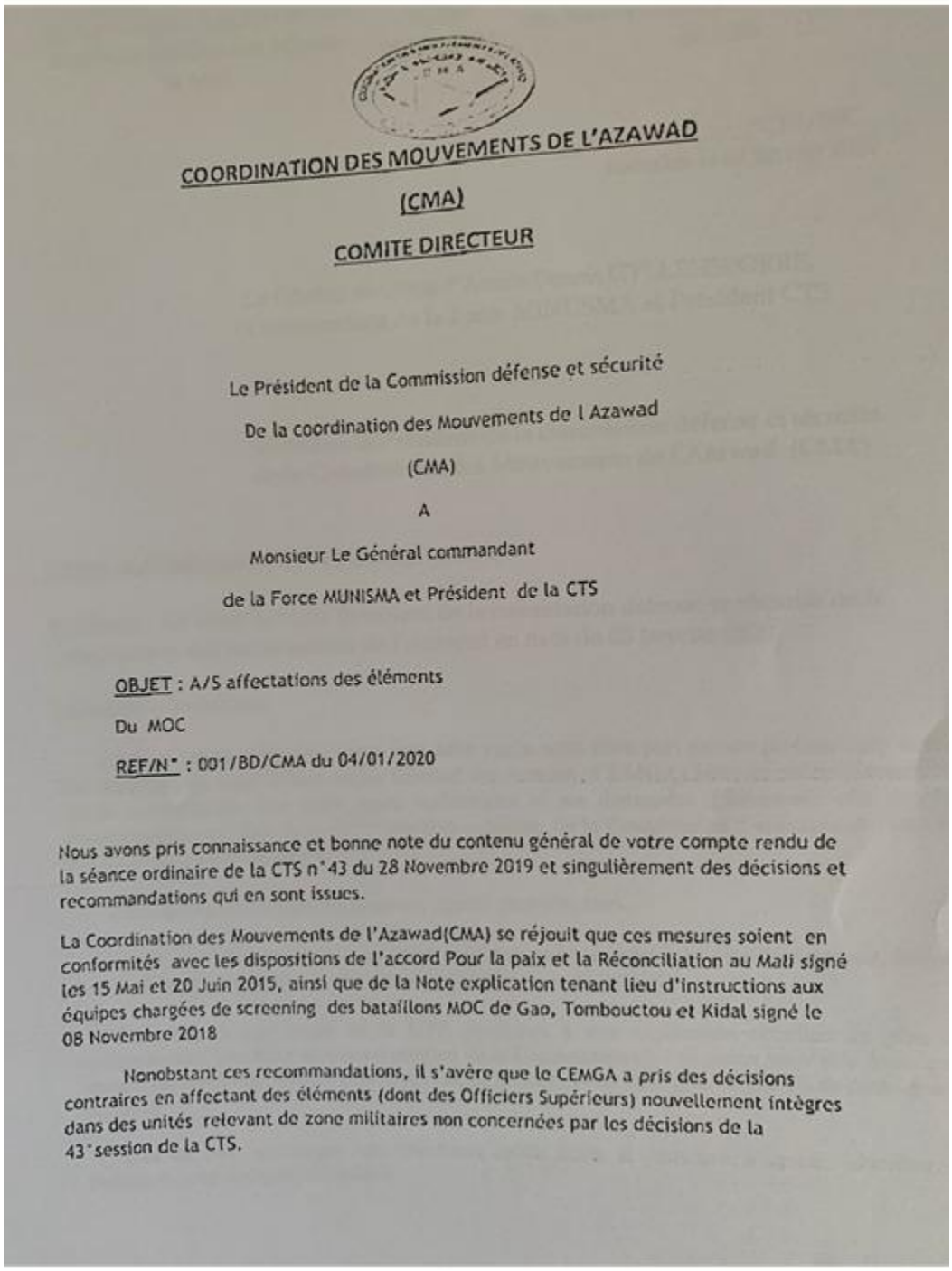

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD

(CMA)

COMITE DIRECTEUR

Le Président de la Commission défense et sécurité

De la coordination des Mouvements de l Azawad

(CMA)

A

Monsieur Le Général commandant

de la Force MUNISMA et Président de la CTS

OBJET : A/S affectations des éléments

Du MOC

REF/N° : 001/BD/CMA du 04/01/2020

Nous avons pris connaissance et bonne note du contenu général de votre compte rendu de la séance ordinaire de la CTS n°43 du 28 Novembre 2019 et singulièrement des décisions et recommandations qui en sont issues.

La Coordination des Mouvements de l'Azawad(CMA) se réjouit que ces mesures soient en conformités avec les dispositions de l'accord Pour la paix et la Réconciliation au Mali signé les 15 Mai et 20 Juin 2015, ainsi que de la Note explication tenant lieu d'instructions aux équipes chargées de screening des bataillons MOC de Gao, Tombouctou et Kidal signé le 08 Novembre 2018

Nonobstant ces recommandations, il s'avère que le CEMGA a pris des décisions contraires en affectant des éléments (dont des Officiers Supérieurs) nouvellement intègres dans des unités relevant de zone militaires non concernées par les décisions de la 43°session de la CTS.

Annex 7: Designation letter signed by Chief of staff of the National Garde for command posts of re-constitutes army units in Gao and Menaka, obtained by the Panel from a confidential source on 9 March 2020.

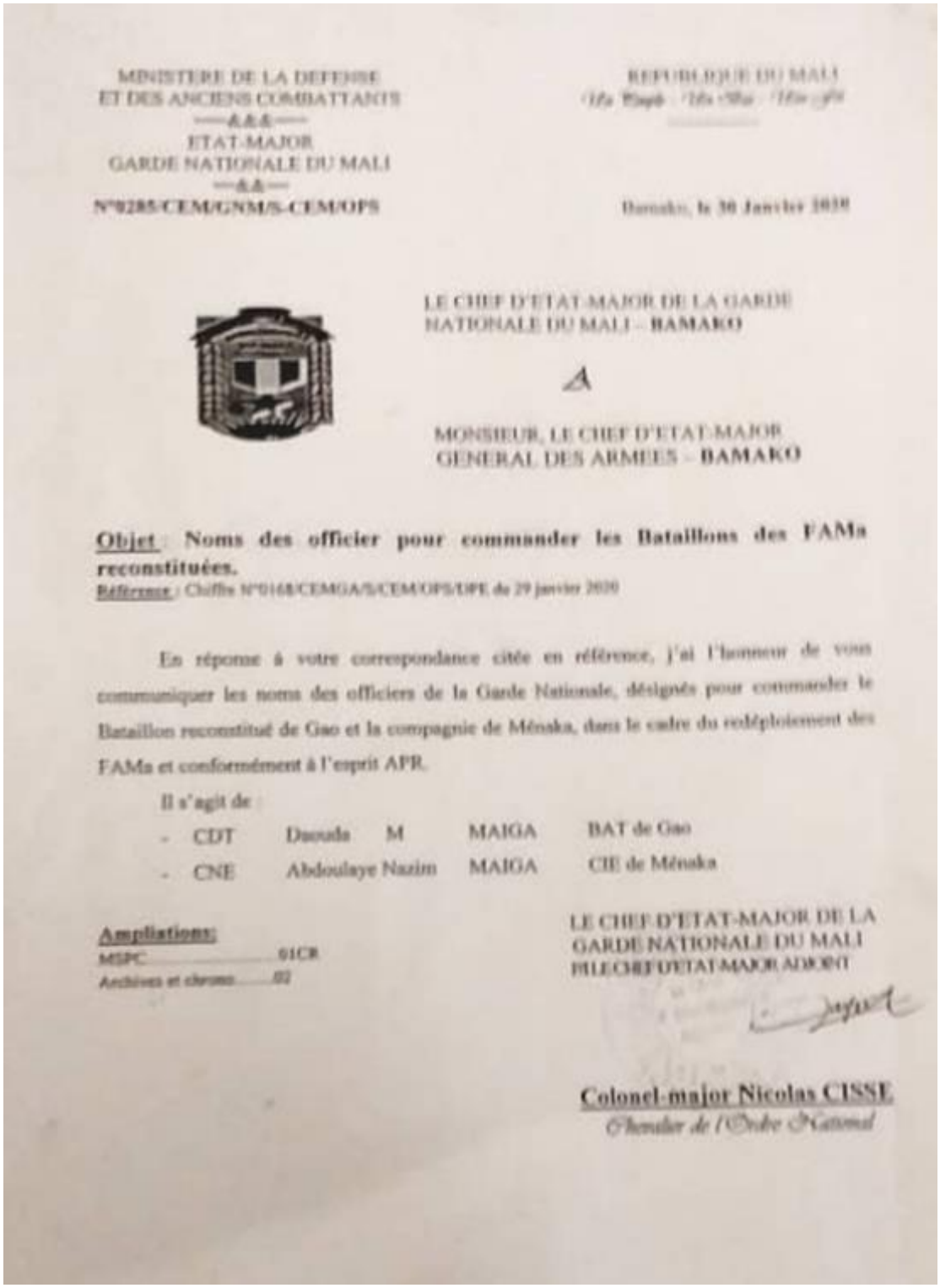

MINISTERE DE LA DEFENSE
ET DES ANCIENS COMBATTANTS
---&&&---
ETAT-MAJOR
GARDE NATIONALE DU MALI
---&&---
N°0285/CEM/GNM/S-CEM/OPS

REPUBLIQUE DU MALI

Bamako, le 30 Janvier 2020

LE CHEF D'ETAT-MAJOR DE LA GARDE NATIONALE DU MALI – **BAMAKO**

A

MONSIEUR, LE CHEF D'ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES – **BAMAKO**

Objet : Noms des officier pour commander les Bataillons des FAMa reconstituées.

Référence : Chiffre N°0168/CEMGA/S/CEM/OPS/DPE du 29 janvier 2020

En réponse à votre correspondance citée en référence, j'ai l'honneur de vous communiquer les noms des officiers de la Garde Nationale, désignés pour commander le Bataillon reconstitué de Gao et la compagnie de Ménaka, dans le cadre du redéploiement des FAMa et conformément à l'esprit APR.

Il s'agit de :

- CDT	Daouda	M	MAIGA	BAT de Gao
- CNE	Abdoulaye Nazim		MAIGA	CIE de Ménaka

Ampliations:
MSPC 01CR
Archives et chrono 02

LE CHEF D'ETAT-MAJOR DE LA GARDE NATIONALE DU MALI
P/LE CHEF D'ETAT-MAJOR ADJOINT

Colonel-major Nicolas CISSE
Chevalier de l'Ordre National

Annex 8: CMA letter of response to the Panel's midterm report, 22 May 2020

COORDINATION DES MOUVEMENTS
DE L'AZAWAD (CMA)

تنسيقية الحركات الأزوادية

ⵜⵓⵙⵙⴰⵏⵉⵢⵜ ⵜⵉⵎⴰⵣⵔⴰⵢⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵖⵉⵏ

COMITE DIRECTEUR

Ref : 018/2020/PCD-CMA

Dr Albert Barume
Coordinator of the Panel of Experts on Mali of the UN Security Council

Kidal, 22 May 2020

Response to the midterm report of the Panel of Experts on Mali of the UN Security Council

Dear Dr Barume,

The CMA welcomes the mission of the Panel of Experts, established by resolution 2374 (2017) and extended by resolution 2484 (2019). We continue to support the Panel's mandate to "name those responsible for or complicit in activities or policies that pose a threat to peace, security or stability in Mali or those having taken part in such activities or policies directly or indirectly". And we are committed to engaging constructively with the Panel, the UN Security Council and its Committees to ensure a full and swift implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali.

It is regrettable therefore that the Panel's latest midterm report (28 Feb 2020) once again presents significant inconsistencies, misunderstanding and inaccuracies. We are seriously concerned that such a report could be used to inform the decisions of the Security Council. We have a number of concerns:

(i) Methodology

The CMA was not consulted on the incidents that we list below. We were given no opportunity to respond to accusations or verify facts. If such an approach were taken in a legal trial, it would be a scandal. And yet the Security Council is expected to make decisions about international peace and security on the basis of accusations of parties that have had no opportunity to respond. In future, it must be the case that all parties are consulted by the Panel and given an opportunity to respond to specific accusations;

(ii) Lack of focus on decentralisation and development

The Panel's mandate clearly states that it shall provide information on actions taken that "obstruct, or obstruct by prolonged delay, or that threaten the implementation of the Agreement", and to assist with information that helps identify individuals responsible for obstruction. Development and decentralisation are critical components of the Peace Agreement. There have been significant delays in implementation, which represent a major obstacle to the implementation of the Agreement. Yet the Panel of Experts report fails to adequately reflect this or the Government's failure to transfer the resources and financial assets for the functioning of the Interim Authorities. And it fails to reflect the deadlock around the constitutional reform process and measures to make the North Development Zone fully operational. These are clear obstructions to the implementation of the Agreement. If the only tangible outcome that the people of the Azawad see from this Agreement is redeployment of the reconstituted army, without parallel progress on development and inclusion in the democratic process, the credibility and legitimacy of the whole Peace Agreement will be at risk.

Furthermore, it is worth reiterating that an inclusive democratic process is yet to be achieved in Mali. Indeed, despite the clear provisions of the Peace Agreement that stipulate that there should be an increase in representation of the people of the Azawad in the Malian institutions, the recent parliamentary elections have failed to do so. The Azawad regions of Taoudenni and Ménaka were not included in the election with the consequence that - once again - the people of the Azawad are under-represented. Despite this, in April the CMA decided to collaborate with the Government of Mali to ensure a smooth holding of parliamentary elections for the overall benefit of peace and security in Mali - another example of our constructive approach to peace.

(iii) False accusations and factual errors

The report accuses the CMA of "conducting a territorial expansion strategy at the expense of other armed groups in breach of ART9 of ceasefire agreement". The Panel cites as evidence a report and imply strongly in their wording that the CMA is responsible for the killing of the chief military staff of the MSA-D, Sahidima Ag Mahgani, in the Ménaka region. But the CMA was not responsible. No evidence has been found to prove CMA's responsibility. And - as the Panel finally acknowledges after several paragraphs - the members of the joint observation and verification team established to look into the incident did not establish CMA culpability. Moreover, the Panel of Experts has not taken into account the report produced by the CMA on this specific issue.

The Panel also cites as evidence a mission led by the mayor of Talataye, Mohamed Assaleh Ishak (alias Salah Ag Ahmed) to kill four MSA-D combatants and three civilians in Agarnadanamos while also attempting to kill MSA-D regional commander, Moussa Ag Alhadi. But Mayor Mohamed Assaleh Ishak could not have been leading such mission as he was in an official meeting with the Head of MINUSMA's Gao Office **(see annex attached)**

The Panel considers the CMA's reconciliation mission to Ménaka organised by CMA President, Bilal Ag Acherif, as an example of CMA territorial expansion strategy despite the fact that the mission was supported by local authorities as well as MINUSMA and other international actors on the ground to promote peace and reconciliation among local partners.

The CMA also takes this opportunity to formally deny all accusations of CMA collusion with jihadist groups and responsibility for crimes committed by an individual or group of individuals claiming allegiance to the CMA. We are particularly concerned by the serious consequences that such allegations have not only on the trust between the signatory parties but also on the CMA's capacity to continue its cooperation with the Panel of Experts. The CMA makes every effort against of all acts that can bring harm to the civil population of the Azawad, including the fight against terrorism. The CMA has already lost over 300 of its combatants as part of its efforts to fight terrorism. We shouldn't be carrying this burden alone. The Peace Agreement is clear that the fight against terrorism should involve the reconstituted army and the creation of special units to fight terrorism and transnational crime. The onus must now be on the Government of Mali to stop delaying security arrangements with respect to the first deployments to Kidal, Gao, Timbuktu and Ménaka so that CMA forces can engage in anti-terror operations as part of the reconstituted army.

The Panel of Experts report points to unsubstantiated and unverified claims. We urge the Panel to conduct thorough, participatory and credible verification efforts on the serious allegations made against the CMA in its midterm report in order to establish an objective truth while respecting the values of transparency, fairness and neutrality. And to ensure that the Panel's work meets the high standard of professionalism and accuracy that should be required for expert reports intended to inform the decision-making of the Council.

We remain committed to accountability and justice for all Malians and we hope that the Panel of Experts can make a contribution to securing that goal.

Please accept the assurances of my highest consideration.

The President

Bilal AG ACHERIF

ANNEXE :

ELEMENTS DE REPONSE AU POINT 17 DU RAPPORT DES EXPERTS DU CONSEIL DE SECURITE DES NATIONS UNIES SUR LE MALI :

En réponse au point 17 du rapport des experts sur le Mali qui accuse le maire de Talataye, Mohamed Assaleh Ishak dit Salah Ag Ahmad d'être à la tête d'un convoi de plusieurs camionnettes pour s'attaquer au MSA-D à Agarnadamos, il y a lieu d'apporter ces quelques précisions.

L'attaque en question a eu un lundi 24 juin 2019 entre 14 et 15 heures. (Voir rapport EMOV-GAO du 29 juin 2019 annexé au 38ème CR de la réunion de la CTS). **Image 3**

Le même jour, Mohamed Assaleh ISHAK dit Salah Ag Ahmad, maire de Talataye, à la tête d'une forte délégation composée des membres de la CMA, était dans les locaux de la MINUSMA à Gao de 9h à 13h. Il a tenu une réunion avec le chef du bureau, le Commandant Secteur Est et autres responsable de la mission : (Voir liste de la délégation, images et captures de vidéo tournées au cours de la réunion). **Image 2**

Les échanges au cours de cette réunion ont porté sur le risque d'affrontement entre la CMA et le MSA-D, car ayant reçu l'alerte selon laquelle une colonne de véhicules du MSA-D a quitté Indelimane pour se rendre à Talataye en vue de déloger la CMA de cette localité qui est sous son contrôle depuis les accords locaux de Tinfadimata. (Voir accords annexes au 38ème CR de la réunion de la CTS).

Une heure et demie après la réunion, l'affrontement en question a eu lieu à Agarnadamos (Talataye), alors que le maire, Mohamed Assaleh Ishak et sa délégation étaient en réunion avec des responsables de OCHA à Gao en vue de faciliter l'accès de la zone de Talataye aux humanitaires.

Après la réunion avec OCHA, et après avoir eu la confirmation et quelques détails sur l'incident, le maire a pris le soin de saisir la Minusma- Gao à travers son chef de bureau pour lui informer de l'attaque. (Voir échanges de SMS entre le maire et le chef de bureau). **Image 1**

Le même jour, vers 18h (3h après l'attaque de Agarnadamos), en compagnie de l'officier de liaison de la CMA à Gao, monsieur Ibrahim Ag ATTAYOUB, le maire de Talataye et sa délégation, à bord de quatre camionnettes et une Toyota car, marque V8, ont quitté Gao pour passer la nuit dans la zone de EMNAGHIL (40 km nord de Gao sur la route de Kidal), en vue d'éviter d'éventuelles escarmouches avec le MSA-D à l'intérieur de la ville de Gao.

Le lendemain, 25 juin 2019, la délégation a pris la route de Talataye pour y rester et attendre la rencontre avec l'EMOV GAO qui a eu lieu, le 29 juin 2019. (Voir rapport EMOV). **Image 3.**

Il est important de préciser que le maire de Talataye, Mohamed Assaleh Ishak a séjourné à Gao du 21 au 24 juin 2019 pour officiellement prendre part à la mise en place de la coordination régionale de la CMA à Gao.

Le 22 juin 2019, en marge de la réunion de la mise en place du bureau de la CMA, le maire a rencontré un des collaborateurs du chef de bureau de la Minusma-Gao, en la personne de monsieur Katadata Alhousseini Malga, pour parler de la situation à Talataye et préparer la rencontre du 24 avec le chef de bureau.

Le lendemain 23 juin 2019, il a ensuite rencontré au super camp de la Minusma, Mr. Jean Kabirigi de la Minusma (Section analyse et statistique) pour toujours parler de la situation sécuritaire à Talataye.

Le même jour, le maire, Mohamed Assaleh a rencontré la direction de l'ONG EQUAL-ACCES INTERNATIONAL (Voix de la paix) pour discuter du report ou non d'une rencontre intercommunautaire, prévue à Talataye le 25 juin 2019. (Voir mail d'annulation de la rencontre par le directeur de l'ONG pour cause des tensions entre le MSA-D et la CMA dans la zone de Talataye). **Image 4**

NB. L'arrivée de la délégation du maire de Talataye à Gao le 21 juin 2019 à 16h30 et son départ le 24 juin 2019 à 18h sont tous consignés dans les archives du poste de la gendarmerie malienne situé sur la route Gao-Bourem car les gendarmes.

Image 1: ***SMS échangés entre le chef de bureau de la MINUSMA et le Maire de Talataye après l'attaque de Agarnadamos (commune de Talataye).***

Image 2 : ***Photos de famille avec les responsables politico-militaires de la MINUSMA à Gao et le maire de Talataye le 24 juin 2019, 3 heures avant l'attaque de Agarnadamos (Talataye).***

Image 3 : ***Ci-dessous le rapport de l'EMOV GAO qui n'établit nullement pas de responsabilité de la CMA dans la fameuse "violation de cesser-le feu" lors de l'incident de Agarnadamos, encore moins évoquer la présence du maire de Talataye dans la zone le jour de l'affrontement.***

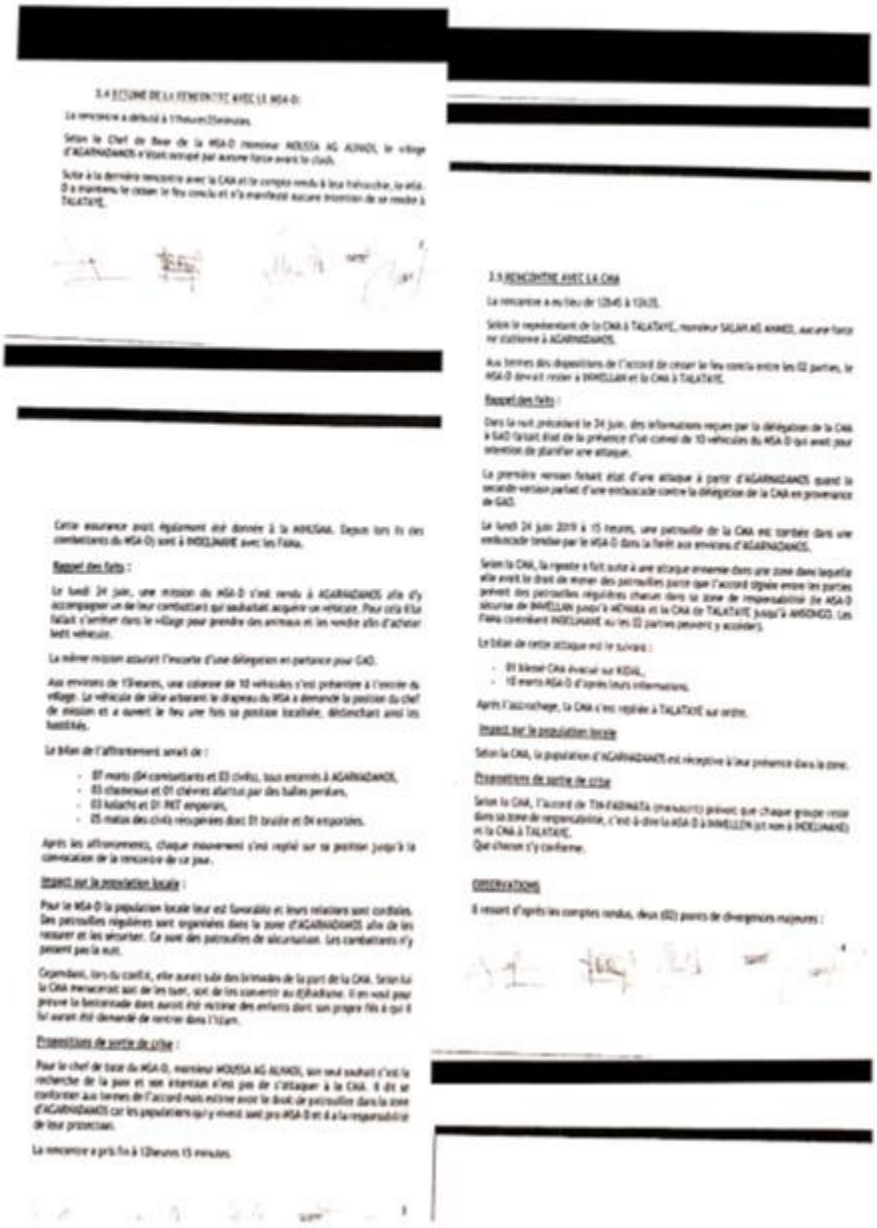

[redacted]

3.4 ECLAIRE DE LA FERMETTE AVEC LE MSA-D

La rencontre a débuté à 17heures15minutes.

Selon le Chef de Base de la MSA-D monsieur MOUSSA AG ALINOU, le village d'AGARNADAMOS n'était occupé par aucune force avant les clash.

Suite à la dernière rencontre avec la CMA et le compte rendu à leur hiérarchie, la MSA-D a maintenu, le cessez- le feu conclu et n'a manifesté aucune intention de se rendre à TALATAYE.

[redacted]

Cette assurance avait également été donnée à la MINUSMA. Depuis lors les ces combattants du MSA-D) sont à INGELIANE avec les Fama.

Rappel des faits :

Le lundi 24 juin, une mission du MSA-D s'est rendu à AGARNADAMOS afin d'y accompagner un de leur combattant qui souhaitait acquérir un véhicule. Pour cela il a fallait s'arrêter dans le village pour prendre des animaux et les vendre afin d'acheter ledit véhicule.

La même mission assurait l'escorte d'une délégation en partance pour GAO.

Aux environs de 13heures, une colonne de 10 véhicules s'est présentée à l'entrée du village. Le véhicule de tête arborant le drapeau du MSA a demandé la position du chef de mission et a ouvert le feu une fois sa position localisée, délenchant ainsi les hostilités.

Le bilan de l'affrontement serait de :

- 07 morts (04 combattants et 03 civils), tous enterrés à AGARNADAMOS,
- 03 chameaux et 01 chèvres abattus par des balles perdues,
- 03 kalachs et 01 RKT emportés,
- 05 motos des civils récupérées dont 01 brulée et 04 emportées.

Après les affrontements, chaque mouvement s'est replié sur sa position jusqu'à la convocation de la rencontre de ce jour.

Impact sur la population locale :

Pour le MSA-D la population locale leur est favorable et leurs relations sont cordiales. Des patrouilles régulières sont organisées dans la zone d'AGARNADAMOS afin de les rassurer et les sécuriser. Ce sont des patrouilles de sécurisation. Les combattants n'y passent pas la nuit.

Cependant, lors du conflit, elle aurait subi des brimades de la part de la CMA. Selon lui la CMA menacerait tout de les tuer, sinon de les convertir au djihadisme. Il en veut pour preuve la lapidation dont aurait été victime des enfants dont son propre fils à qui il lui aurait été demandé de réciter dans l'Islam.

Propositions de sortie de crise :

Pour le chef de base du MSA-D, monsieur MOUSSA AG ALINOU, son vœu souhait c'est la recherche de la paix et son intention n'est pas de s'attaquer à la CMA. Il dit se conformer aux termes de l'accord mais estime avoir le droit de patrouiller dans la zone d'AGARNADAMOS car les populations qui y vivent sont pro-MSA-D et il a la responsabilité de leur protection.

La rencontre a pris fin à 18heures 15 minutes.

[redacted]

3.5 RENCONTRE AVEC LA CMA

La rencontre a eu lieu de 12h45 à 13h35.

Selon le représentant de la CMA à TALATAYE, monsieur SALAH AG AHMED, aucune force ne stationne à AGARNADAMOS.

Aux termes des dispositions de l'accord de cessez le feu conclu entre les 02 parties, le MSA-D devrait rester à INMELLAN et la CMA à TALATAYE.

Rappel des faits :

Dans la nuit précédant le 24 juin, des informations reçues par la délégation de la CMA à GAO faisait état de la présence d'un convoi de 10 véhicules du MSA-D qui avait pour intention de planifier une attaque.

La première version faisait état d'une attaque à partir d'AGARNADAMOS quand la seconde version parlait d'une embuscade contre la délégation de la CMA en provenance de GAO.

Le lundi 24 juin 2019 à 15 heures, une patrouille de la CMA est tombée dans une embuscade tendue par le MSA-D dans la forêt aux environs d'AGARNADAMOS.

Selon la CMA, la riposte a fait suite à une attaque ennemie dans une zone dans laquelle elle avait le droit de mener des patrouilles parce que l'accord signée entre les parties prévoit des patrouilles régulières chacun dans sa zone de responsabilité (le MSA-D sécurise de INMELLAN jusqu'à MENAKA et la CMA de TALATAYE jusqu'à ANSONGO. Les Fama coordonne INGELIANE où les 02 parties peuvent y accéder).

Le bilan de cette attaque est le suivant :

- 01 blessé CMA évacué sur KIDAL,
- 10 morts MSA-D d'après leurs informations.

Après l'accrochage, la CMA s'est repliée à TALATAYE sur ordre.

Impact sur la population locale

Selon la CMA, la population d'AGARNADAMOS est réceptive à leur présence dans la zone.

Propositions de sortie de crise

Selon la CMA, l'accord de Tin-Hinanata (Tamanrasset) prévoit que chaque groupe reste dans sa zone de responsabilité, c'est-à-dire la MSA-D à INMELLEN (et non à INGELIANE) et la CMA à TALATAYE.
Que chacun s'y conforme.

OBSERVATIONS

Il ressort d'après les comptes rendus, deux (02) points de divergences majeurs :

[redacted]

[redacted]

1. Sur le lieu de l'attaque

Pour le MSA-D, l'attaque a eu lieu dans le village d'AGARNADAMOS, d'où les pertes civiles quand la CMA affirme que les combats se sont déroulés en dehors et qu'aucune perte civile n'est à déplorer. Le seul point d'accord est l'heure de l'attaque, c'est-à-dire 15heures, le lundi 24 juin 2019.

2. Sur les zones de responsabilité de chaque groupe aux termes de l'accord de cesser le feu

Les deux parties estiment avoir le droit de patrouiller dans le village d'AGARNADAMOS. Ce qui manifestement pose problème parce que la CMA considère que le village fait partie de TALATAYE, donc sous sa responsabilité, alors que le MSA-D prétend que le village appartient à INDELIMANE étant donné que sa population est d'obédience MSA-D.

RECOMMANDATIONS

Au regard de ce qui précède,

- La MINUSMA doit intensifier ses patrouilles dans la zone, y accroitre sa présence à travers les activités CIMIC afin de rassurer les populations.
- Les forces régaliennes devraient marquer leur présence également afin de ne pas donner aux populations le sentiment d'abandon pour ne pas faire le lit des groupes terroristes.
- Enfin, une relecture de l'accord de cesser le feu est à envisager avec l'implication de haute hiérarchie à tout le moins afin d'éviter de nouveaux accrochages.

Fait à GAO le 30 juin 2019

[redacted]

LISTE DE LA DELEGATION CMA TALATAYE AYANT RENCONTRÉ LA MINUSMA ET AUTRES PARTENAIRES à GAO, LES 23 ET 24 JUIN 2019

1. Mohamed Assaleh ISHAK, maire commune et membre du Comité Directeur de la CMA (79343593)

2. Saleh Mohamed Ahmed, regiseur commune et membre CNDDR (90283977)

3. Almouner Ag Ahna, conseiller communal,

4. Abdoussamad Ag Hamadou, membre autorité interimaire cercle Ansongo(68529435),

5. Eglasse Ag Ahmadadim, chef bureau local de la CMA à Talataye,

[redacted]

6. Sagdoudine Ag Ahmad Baye, conseiller de fraction (61726111),

9. Issa Ag Abdoulfatah, officier CMA (66856476),

10. Sagdoudine Ag Chahnoun, officier CMA (96621956),

11. Abdou Ag Mohamed, notable Talataye (67625572),

12. Eglas Ag Mohamed, notable Talataye.

13. Ibrahim AG ATTAYOUB, officier de liaison de la CMA à Gao (66776141)

PERSONNES RENCONTRÉES AU SUPER CAMPS DE LA MINUSMA À GAO le 24/06/2019 de 10 h à 13 h

1. Oumar BAH, Chef de Bureau Minusma-Gao (94950077),

2. Général Sénégalais, Commandant du Secteur Est de la Minusma,

3. Jean KARIDIOU, Section Analyse et

5. Queson JEAN-LOUIS, Affaires Civiles (94950932)

Et autres collaborateurs(voir photo)

PERSONNES RENCONTRÉES AU SIÈGE DE OCHA, GAO/CHÂTEAU, LE 24/06/2019 de 15h 30 à 16h 30

Ismaguel AG MOHAMED, représentant d'OCHA pour les régions de Kidal et Menaka mais basé à Gao (94547374) et collaborateurs (voir archives du poste de contrôle OCHA-GAO).

PERSONNES RENCONTRÉES AU SIÈGE DE L'ONG EQUAL-ACCES INTERNATIONAL A GAO/CHÂTEAU, le 23/06/2019 DE 8H A 10 H.

Image 4 : ***Mails échangés avec le directeur Pays de L'ONG Voix de la paix (Equal Acces International) la veille de l'incident de Agarnadamos.***

Annex 9: Photograph of seized narcotics and individuals arrested in Western Sahara on 26 July 2019, obtained by the Panel from a Malian customs official on 6 February 2020.

عملية نوعية قام بها جيش التحرير الشعبي الصحراوي اسفرت
عن حجز 1500 كلغ من القنب الهندي (الحشيش المغربي)
مهربة من المغرب وتوقيف عصابة مسلحة حتى النخاع عملية
نوعية قام بها جيش التحرير الشعبي الصحراوي اسفرت عن
حجز 1500 كلغ من القنب الهندي (الحشيش المغربي) مهربة
من المغرب وتوقيف عصابة مسلحة حتى النخاع

Annex 10: Agreement between Oualad Ich and Tourmouz community representatives, mediated in Nouackshott on 20 October 2019, obtained by the Panel from a confidential source on 7 June 2020.

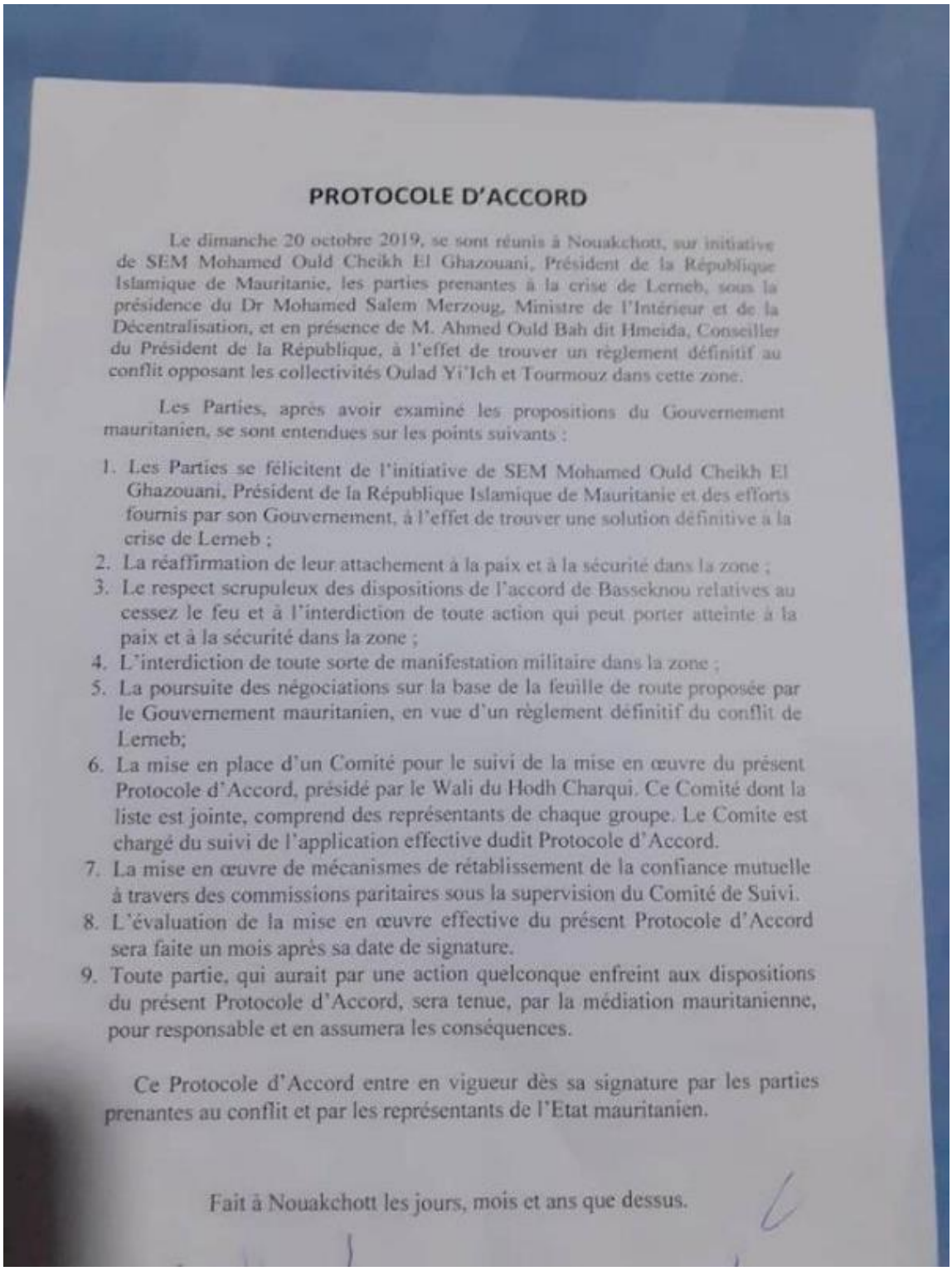

PROTOCOLE D'ACCORD

Le dimanche 20 octobre 2019, se sont réunis à Nouakchott, sur initiative de SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, Président de la République Islamique de Mauritanie, les parties prenantes à la crise de Lemeb, sous la présidence du Dr Mohamed Salem Merzoug, Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation, et en présence de M. Ahmed Ould Bah dit Hmeida, Conseiller du Président de la République, à l'effet de trouver un règlement définitif au conflit opposant les collectivités Oulad Yi'Ich et Tourmouz dans cette zone.

Les Parties, après avoir examiné les propositions du Gouvernement mauritanien, se sont entendues sur les points suivants :

1. Les Parties se félicitent de l'initiative de SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, Président de la République Islamique de Mauritanie et des efforts fournis par son Gouvernement, à l'effet de trouver une solution définitive à la crise de Lemeb ;
2. La réaffirmation de leur attachement à la paix et à la sécurité dans la zone ;
3. Le respect scrupuleux des dispositions de l'accord de Basseknou relatives au cessez le feu et à l'interdiction de toute action qui peut porter atteinte à la paix et à la sécurité dans la zone ;
4. L'interdiction de toute sorte de manifestation militaire dans la zone ;
5. La poursuite des négociations sur la base de la feuille de route proposée par le Gouvernement mauritanien, en vue d'un règlement définitif du conflit de Lemeb;
6. La mise en place d'un Comité pour le suivi de la mise en œuvre du présent Protocole d'Accord, présidé par le Wali du Hodh Charqui. Ce Comité dont la liste est jointe, comprend des représentants de chaque groupe. Le Comite est chargé du suivi de l'application effective dudit Protocole d'Accord.
7. La mise en œuvre de mécanismes de rétablissement de la confiance mutuelle à travers des commissions paritaires sous la supervision du Comité de Suivi.
8. L'évaluation de la mise en œuvre effective du présent Protocole d'Accord sera faite un mois après sa date de signature.
9. Toute partie, qui aurait par une action quelconque enfreint aux dispositions du présent Protocole d'Accord, sera tenue, par la médiation mauritanienne, pour responsable et en assumera les conséquences.

Ce Protocole d'Accord entre en vigueur dès sa signature par les parties prenantes au conflit et par les représentants de l'Etat mauritanien.

Fait à Nouakchott les jours, mois et ans que dessus.

LES SIGNATAIRES

POUR LES OULAD YI ICH		POUR LES TOURMOUZ	
Mahmoud Tijani		Baba Sidi Mohamed	
Salihi Bouna		Sidi Mohamed Ely	
Idoumou Sidamar		Mohamed Ely	
Ali Mohamed		Daye Mohamed Salem	
Day Cheikh		Elbou Hama	
~~Ahmed Ghelli~~		Mohamed Lemine Baba	
~~Yahya Bechir~~		Mohamed Boubacar	

POUR L'ETAT MAURITANIEN

Dr Mohamed Salem Merzoug

Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

الوزير
Le Ministre

Mr Ahmed Ould Bah dit Hmeida

Conseiller du Président de la République

Annex 11: Photographs of packets of Yes brand cigarettes transported between Benin and Burkina Faso with labeling for Togo and without label, from Confidential report.

With Togo labelling

Without any country specific labeling

Annex 12: Bills of lading and Benin customs documents of inspected containers in September and October 2019, obtained by the Panel from a confidential source on 12 May 2020.

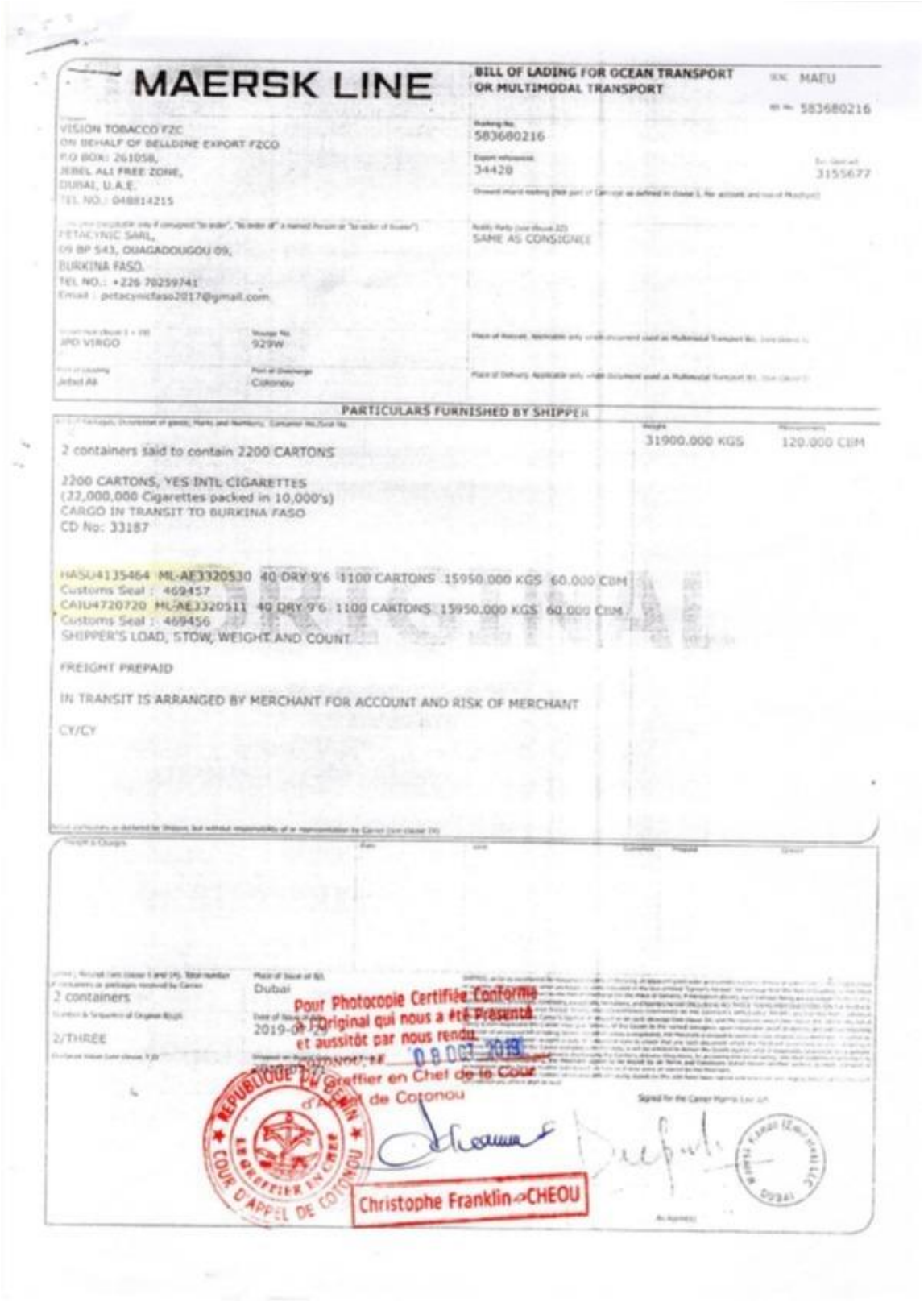

MAERSK LINE

BILL OF LADING FOR OCEAN TRANSPORT OR MULTIMODAL TRANSPORT

B/N MAEU

583680216

VISION TOBACCO FZC
ON BEHALF OF BELLDINE EXPORT FZCO
P.O BOX: 261058,
JEBEL ALI FREE ZONE,
DUBAI, U.A.E.
TEL NO.: 048814215

583680216

34420

3155677

PETACYNIC SARL,
09 BP 543, OUAGADOUGOU 09,
BURKINA FASO.
TEL NO.: +226 70259741
Email : petacynicfaso2017@gmail.com

SAME AS CONSIGNEE

JPO VIRGO

929W

Jebel Ali

Cotonou

PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER

31900.000 KGS

120.000 CBM

2 containers said to contain 2200 CARTONS

2200 CARTONS, YES INTL CIGARETTES
(22,000,000 Cigarettes packed in 10,000's)
CARGO IN TRANSIT TO BURKINA FASO
CD No: 33187

HASU4135464 ML-AE3320530 40 DRY 9'6 1100 CARTONS 15950.000 KGS 60.000 CBM
Customs Seal : 469457
CAIU4720720 ML-AE3320511 40 DRY 9'6 1100 CARTONS 15950.000 KGS 60.000 CBM
Customs Seal : 469456
SHIPPER'S LOAD, STOW, WEIGHT AND COUNT

FREIGHT PREPAID

IN TRANSIT IS ARRANGED BY MERCHANT FOR ACCOUNT AND RISK OF MERCHANT

CY/CY

2 containers

2/THREE

Dubai

2019-09-27

Pour Photocopie Certifiée Conforme
à l'original qui nous a été Présenté
et aussitôt par nous rendu.
08 OCT 2019
Le Greffier en Chef de la Cour
d'Appel de Cotonou

RÉPUBLIQUE DU BÉNIN
LE GREFFIER EN CHEF
COUR D'APPEL DE COTONOU

Christophe Franklin CHEOU

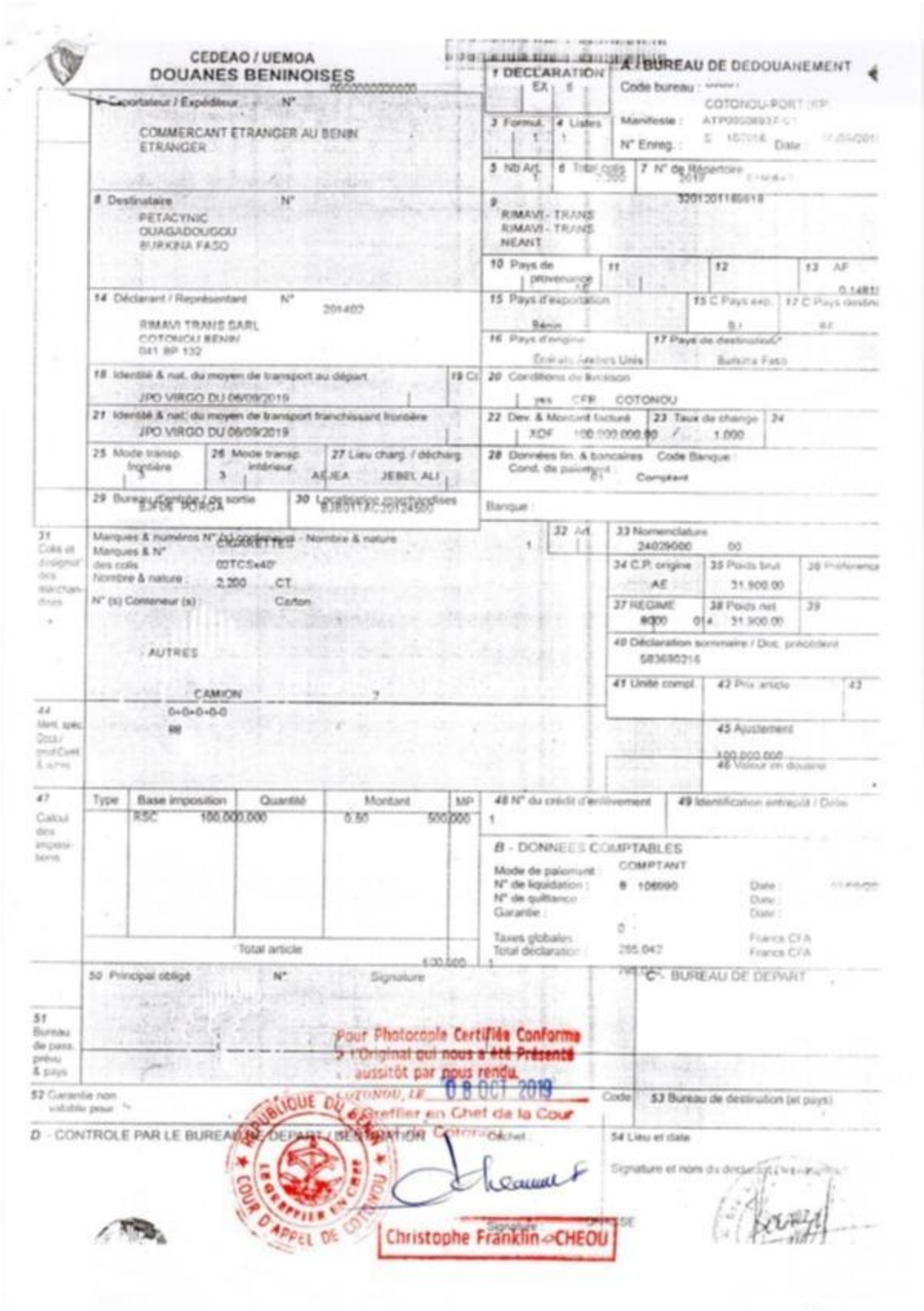
CEDEAO / UEMOA
DOUANES BENINOISES

A - BUREAU DE DEDOUANEMENT

1 DECLARATION EX 6

Code bureau : COTONOU-PORT

Manifeste : ATP000089370

N° Enreg. : Date

2 Exportateur / Expéditeur N°
COMMERCANT ETRANGER AU BENIN
ETRANGER

3 Formul. 1 | 4 Listes 1 | 5 Nb Art. 1 | 6 Total colis | 7 N° de Répertoire

8 Destinataire N°
PETACYNIC
OUAGADOUGOU
BURKINA FASO

9 RIMAVI - TRANS
RIMAVI - TRANS
NEANT

10 Pays de provenance | 11 | 12 | 13 AF 0,14831

14 Déclarant / Représentant N° 204407
RIMAVI TRANS SARL
COTONOU BENIN
041 BP 132

15 Pays d'exportation Bénin | 15 C Pays exp. BJ | 17 C Pays destin. BF

16 Pays d'origine Etats-Unis | 17 Pays de destination Burkina Faso

18 Identité & nat. du moyen de transport au départ
JPO VIRGO DU 06/09/2019 | 19 Ct

20 Conditions de livraison
yes CFR COTONOU

21 Identité & nat. du moyen de transport franchissant frontière
JPO VIRGO DU 06/09/2019

22 Dev. & Montant facturé XOF 100 000 000,00 | 23 Taux de change 1,000 | 24

25 Mode transp. frontière 3 | 26 Mode transp. intérieur 3 | 27 Lieu charg. / décharg. AEJEA JEBEL ALI

28 Données fin. & bancaires Code Banque : Cond. de paiement 01 Comptant
Banque :

29 Bureau Contrôle / de sortie BJCOT

30 Localisation marchandises BJBOT1C20124500

31 Colis et désignation des marchandises
Marques & numéros N° de conteneur(s) - Nombre & nature
Marques & N° CIGGBETEE
des colis COTCSx40'
Nombre & nature 2.200 CT
N° (s) Conteneur (s) Carton

AUTRES

CAMION 7

32 Art. 1 | 33 Nomenclature 24029000 00

34 C.P. origine AE | 35 Poids brut 31 900,00 | 36 Préférence

37 REGIME 9000 | 38 Poids net 014 31 900,00 | 39

40 Déclaration sommaire / Doc. précédent 583690216

41 Unité compl. | 42 Prix article | 43

44 Ment. spéc. Docs / Conf. & autres
0+0+0+0-0
00

45 Ajustement 100 000,000

46 Valeur en douane

47 Calcul des impositions

Type	Base imposition	Quantité	Montant	MP
RSC	100 000,000	0,50	500,000	

Total article 630,000

48 N° du crédit d'enlèvement 1 | 49 Identification entrepôt / Dépôt

B - DONNEES COMPTABLES
Mode de paiement COMPTANT
N° de liquidation : 106990 Date :
N° de quittance Date :
Garantie : Date :
Taxes globales 0 France CFA
Total déclaration 285 042 France CFA

50 Principal obligé N° Signature

C - BUREAU DE DEPART

51 Bureau de pass. prévu & pays

Pour Photocopie Certifiée Conforme
à l'Original qui nous a été Présenté
aussitôt par nous rendu.
COTONOU, LE 08 OCT 2019
Le Greffier en Chef de la Cour

52 Garantie non valable pour | Code | 53 Bureau de destination (et pays)

D - CONTROLE PAR LE BUREAU DE DEPART / DE TRANSIT Cachet

54 Lieu et date

Signature et nom du déclarant

Signature

Christophe Franklin CHEOU

Yes to Petacynic Burkina Faso

ALS APOLLO

SHIPPER
ORIENTAL GENERAL TRADING INC. 18/08/19
P O BOX 17432
JEBAL ALI, U.A.E

ORIGINAL
BILL OF LADING

VOYAGE NUMBER
0715
BILL OF LADING NUMBER
SGNGO3160

CONSIGNEE
SIRI PRODUIT ET COMPAGNIE BP
1256 BOBO DIOULASSO
BURKINAFASO

EXPORT REFERENCES

CMA CGM

NOTIFY PARTY, Carrier not to be responsible for failure to notify
SIRI PRODUIT ET COMPAGNIE BP
1256 BOBO DIOULASSO
BURKINAFASO

CARRIER: CMA CGM Société Anonyme au Capital de 234 588 330 Euros
Head Office: 4, quai d'Arenc - 13002 Marseille - France
Tel: (33) 4 88 91 90 00 Fax: (33) 4 88 91 90 99
562 024 422 R.C.S. Marseille

PRE CARRIAGE BY*	PLACE OF RECEIPT*	FREIGHT TO BE PAID AT	NUMBER OF ORIGINAL BILLS OF LADING
		HO CHI MINH CITY	THREE (3)
VESSEL	PORT OF LOADING	PORT OF DISCHARGE	FINAL PLACE OF DELIVERY*
SUNSHINE BANGKOK	HAIPHONG PORT, VIETNAM	COTONOU, BENIN	

MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS	NO AND KIND OF PACKAGES	DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN	GROSS WEIGHT CARGO	TARE	MEASUREMENT
CMAU5038235 SEAL: 89702577	1 x 40HC	1290 CASES	KGS 16125.000	KGS 3900	CBM 58.000

1290 CASES OF CIGARETTES
CARGO IN TRANSIT TO BURKINAFASO at receiver's risk, care and expenses. CMA CGM liability ceases at Port of Discharge COTONOU COTONOU, BENIN

FREIGHT PREPAID

SHIPPED ON BOARD SUNSHINE BANGKOK 15-JUL-2019 CMA CGM VIETNAM
AS AGENT FOR THE CARRIER

Pour Photocopie Certifiée Conforme
à l'Original qui nous a été Présenté
et aussitôt par nous rendu
COTONOU, LE 10 OCT 2019
Le Greffier en Chef de la Cour
d'Appel de Cotonou

RÉPUBLIQUE DU BÉNIN
COUR D'APPEL EN CHEF COTONOU

Christophe Franklin CHEOU

Weights in Kgs. Total: 1 CONTAINER(S)

ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER - CARRIER NOT RESPONSIBLE

ADDITIONAL CLAUSES

RECEIVED by the carrier from the shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or units indicated above stated by the shipper to comprise the cargo specified above for transportation subject to all the terms hereof (including the terms on page one) from the place of receipt or the port of loading, whichever is applicable, to the port of discharge or the place of delivery whichever is applicable. Delivery of the Goods will only be made on payment of all Freight and charges. On presentation of this document (duly endorsed) to the Carrier, by or on behalf of the holder, the rights and liabilities arising in accordance with the terms hereof shall (without prejudice to any rule of common law or statutes rendering them binding upon the shipper, holder and carrier) become binding in all respects between the Carrier and Holder as though the contract contained herein or evidenced hereby had been made between them.
All claims and actions arising between the Carrier and the Merchant in relation with the contract of Carriage evidenced by this Bill of Lading shall exclusively be brought before the Tribunal de Commerce de Marseille and no other Court shall have jurisdiction with regards to any such claim or action. Notwithstanding the above, the Carrier is also entitled to bring the claim or action before the Court of the place where the defendant has his registered office.
In witness whereof three (3) original Bills of Lading, unless otherwise stated above, have been issued, one of which being accomplished, the others to be void.
(OTHER TERMS AND CONDITIONS OF THE CONTRACT ON PAGE ONE)

PLACE AND DATE OF ISSUE HO CHI MINH CITY 15 JUL 2019

SIGNED FOR THE SHIPPER
*APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING

SIGNED FOR THE CARRIER: CMA CGM S.A.
BY CMA CGM VIETNAM JSC
as agents for the carrier CMA CGM S. A.
CMA CGM VIETNAM JSC

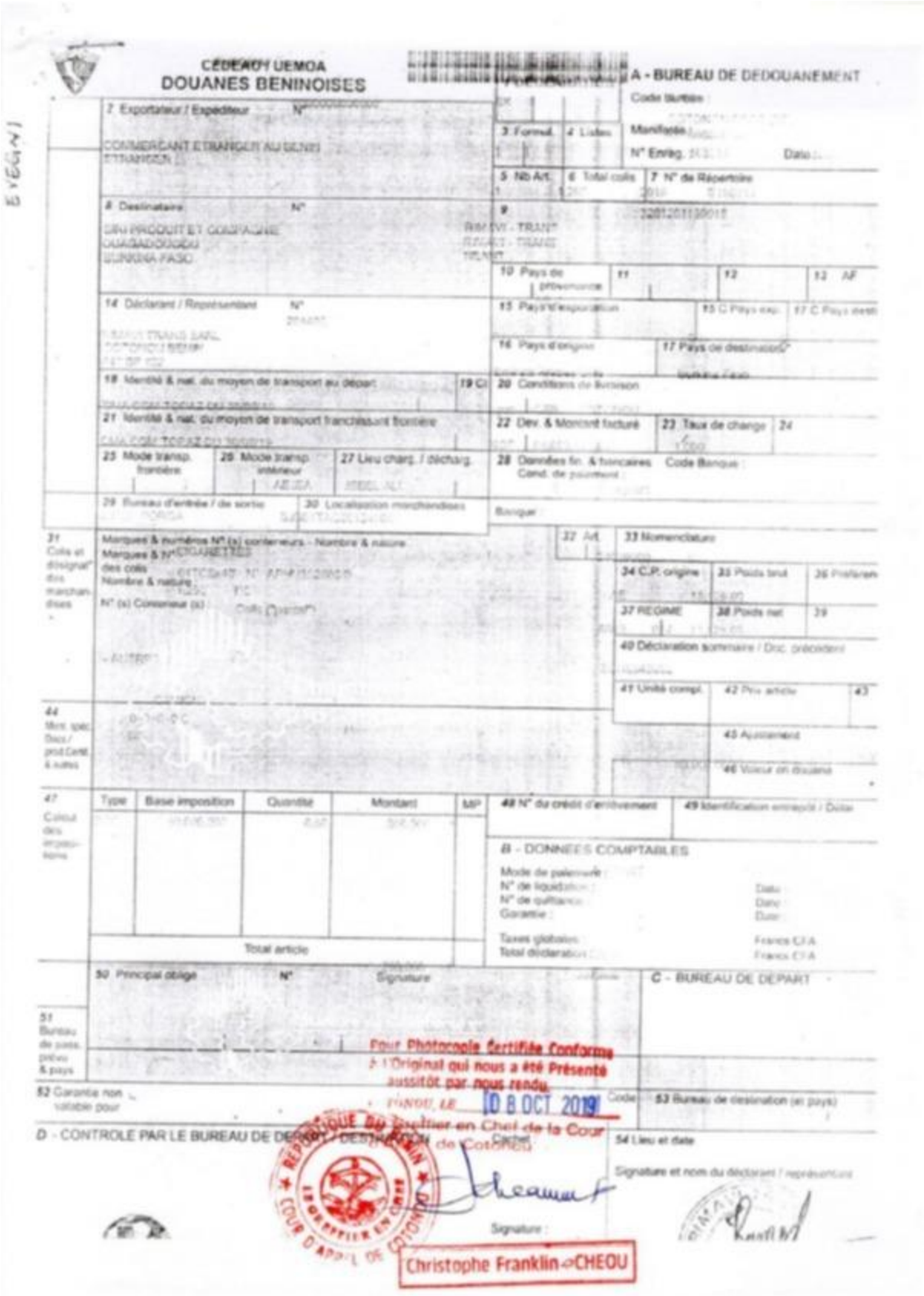

Gold Seal to SIRI Produits in Burkina Faso

SHIPPER
ORIENTAL GENERAL TRADING INC.,
P.O. BOX NO 17432,
JEBEL ALI, U.A.E.

DRAFT
BILL OF LADING

VOYAGE NUMBER
0IU36S1NC
BILL OF LADING NUMBER
SGN0646535

CONSIGNEE
SIB PRODUIT ET COMPAGNIE
BP 1256 BOBO DIOULASSO
BURKINAFASO

EXPORT REFERENCES

CMA CGM

NOTIFY PARTY, Carrier not to be responsible for failure to notify
SIB PRODUIT ET COMPAGNIE
BP 1256 BOBO DIOULASSO
BURKINAFASO

CARRIER: CMA CGM Société Anonyme au Capital de 234 958 330 Euros
Head Office: 4, quai d'Arenc - 13002 Marseille - France
Tel: (33) 4 88 91 90 00 - Fax: (33) 4 88 91 90 95
562 024 422 R.C.S. Marseille

PRE CARRIAGE BY*	PLACE OF RECEIPT*	FREIGHT TO BE PAID AT	NUMBER OF ORIGINAL BILLS OF LADING
		HO CHI MINH CITY	THREE (3)
VESSEL	PORT OF LOADING	PORT OF DISCHARGE	FINAL PLACE OF DELIVERY*
KOTA JOHAN	HAIPHONG PORT, VIETNAM	COTONOU, BENIN	

MARKS AND NOS CONTAINER AND SEALS	NO AND KIND OF PACKAGES	DESCRIPTION OF PACKAGES AND GOODS AS STATED BY SHIPPER SHIPPER'S LOAD, STOW AND COUNT SAID TO CONTAIN	GROSS WEIGHT CARGO	TARE	MEASUREM
CMAU7345502 SEAL: P0624451	1 x 40HC	1290 CASES 1290 CASES OF CIGARETTES ECTN #:USN - CNCR/TR/190354D6/C/V0 CARGO IN TRANSIT TO BURKINAFASO at receiver's risk, care and expenses. CMA CGM liability ceases COTONOU, BENIN FREIGHT PREPAID Shipped on Board KOTA JOHAN 04-AUG-2019 CMA CGM VIETNAM JSC As agents for the Carrier	16125.000	3700	60.000

Pour Photocopie Certifiée Conforme à l'Original qui Nous a été Présenté aussitôt par Nous rendu
COTONOU, LE 17 OCT 2019
Le Greffier en Chef de la Cour d'Appel de Cotonou

RÉPUBLIQUE DU BÉNIN
COUR D'APPEL DE COTONOU

Weight in Kgs Total: 1 CONTAINER(S) — Sheet 1 of 2 — 16125.000 — 3700 — 60.000

ABOVE PARTICULARS DECLARED BY SHIPPER, CARRIER NOT RESPONSIBLE

Christophe Franklin PEHEOU

ADDITIONAL CLAUSES

4. Cargo at port is at merchant risk, expenses and responsibility
5. FCL
22. THC at destination payable by Merchant as per line/port tariff
156. For the purpose of the present carriage, clause 14(2) shall exclude the application of the York/Antwerp rules, 2004.
202. Demurrage and detention shall be calculated and paid as per general tariff available on the web site www.cma-cgm.com, or in any of CMA CGM agency. However if special free time conditions are granted, then rates applicable as per general tariff grid shall start from the day following the last free day.
216. Mis-declaration of cargo weight endangers crew, port workers and vessels' safety. Your cargo may be weighed at any place and time of carriage and any mis-declaration will expose you to claims for all losses, expenses or damages whatsoever resulting thereof and be subject to freight surcharge.
225. The shipper acknowledges that the Carrier may carry the goods identified in this bill of lading on the deck of any vessel and in taking remittance of this bill of lading the Merchant (including the shipper, the consignee and the holder of the bill of lading, as the case may be) confirms his express acceptance of all the terms and conditions of this bill of lading and expressly confirms his unconditional and irrevocable consent to the possible carriage of the goods on the deck of any vessel.
247. Carrier is not responsible for any error, omission or discrepancies with regard to the CTN (Cargo Tracking Note) and the responsibility remains with the Merchant/Importer. Any fine or penalty levied against the Carrier is for the account of the Merchant.
274. The Merchant is responsible for returning any empty container, with interior clean, free of any dangerous goods placards, labels or markings, at the designated place, and within 60 days following its the date of release, failing which the container shall be construed as lost. The Merchant shall be liable to indemnify the Carrier for any loss or expense whatsoever arising out of the foregoing, including but not limited to liquidated damages equivalent to the sound market value - or the depreciated value due by the Carrier to a container lessor. The Carrier is entitled to collect a deposit from the Merchant at the time of release of the container which shall be remitted as security for payment of any sums due to the Carrier, in particular for payment of all detention and demurrage and/or container indemnity as retained above.
343. In the event that this Bill of Lading is a Paperless Bill of Lading, it shall be governed by the Terms

RECEIVED by the carrier from the shipper in apparent good order and condition (unless otherwise noted herein) the total number or quantity of Containers or other packages or u indicated above stated by the shipper to comprise the cargo specified above for transportation subject to all the terms hereof (including the terms on page one) from the place of receipt or t port of loading, whichever is applicable, to the port of discharge or the place of delivery, whichever is applicable. Delivery of the Goods will only be made on payment of all Freight a charges. On presentation of this document (duly endorsed) to the Carrier, by or on behalf of the holder, the rights and liabilities arising in accordance with the terms hereof shall (with prejudice to any rule of common law or statutes rendering them binding upon the shipper, holder and carrier) become binding in all respects between the Carrier and Holder as though contract contained herein or evidenced hereby had been made between them.
All claims and actions arising between the Carrier and the Merchant in relation with the contract of Carriage evidenced by this Bill of Lading shall exclusively be brought before the Tribunal de Commerce de Marseille and no other Court shall have jurisdiction with regards to any such claim or action. Notwithstanding the above, the Carrier is also entitled to bring the claim or action before the Court of the plac where the defendant has his registered office.
In witness whereof three (3) original Bills of Lading, unless otherwise stated above, have been issued, one of which being accomplished, the others to be void.
(OTHER TERMS AND CONDITIONS OF THE CONTRACT ON PAGE ONE)

PLACE AND DATE OF ISSUE HO CHI MINH CITY 04 AUG 2019

SIGNED FOR THE CARRIER CMA CGM S.A.
BY CMA CGM BENIN
as agents for the carrier CMA CGM S. A.

SIGNED FOR THE SHIPPER
*APPLICABLE ONLY WHEN THIS DOCUMENT IS USED AS A COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING

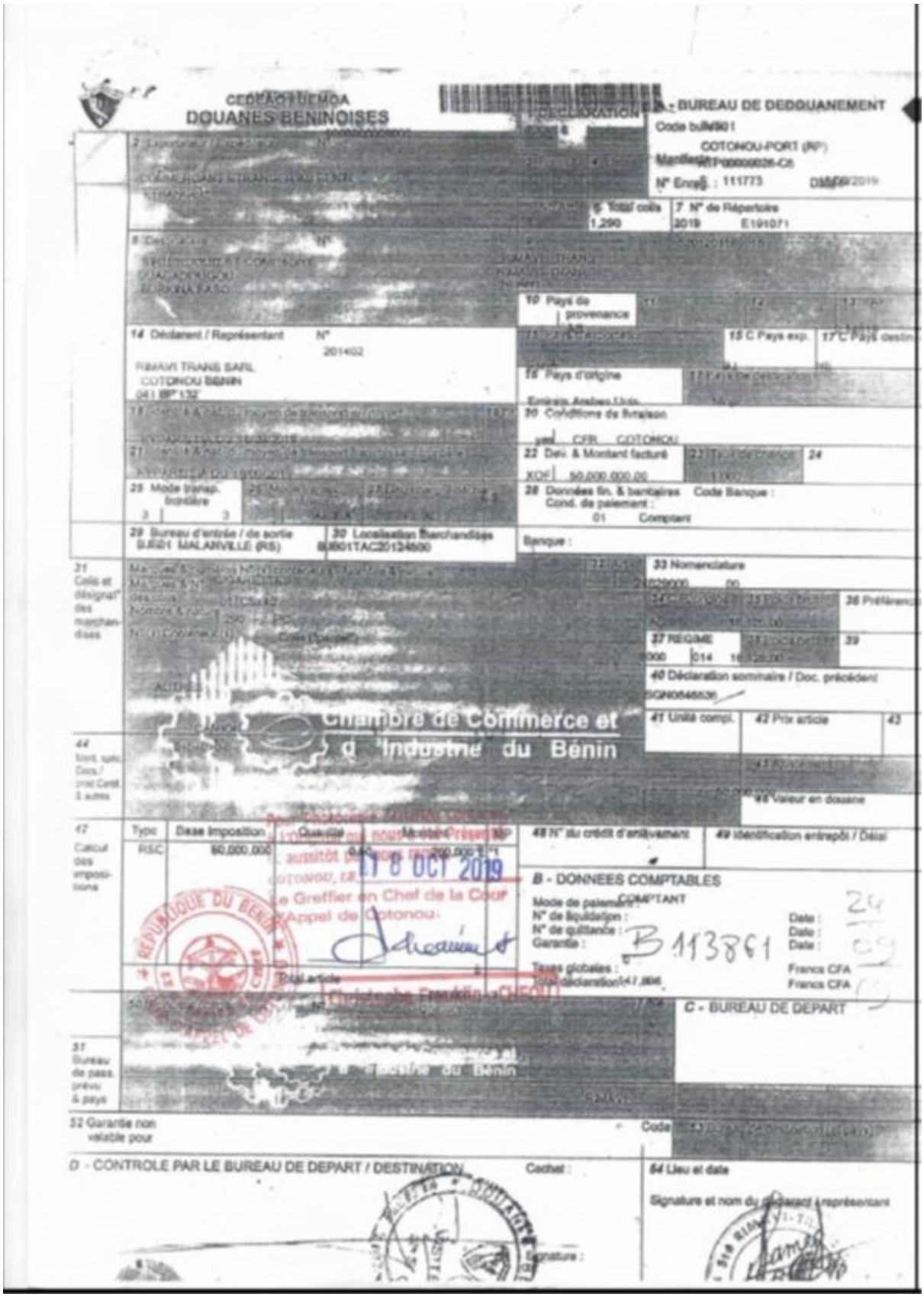

ORIS to SIRI Produits in Burkina Faso

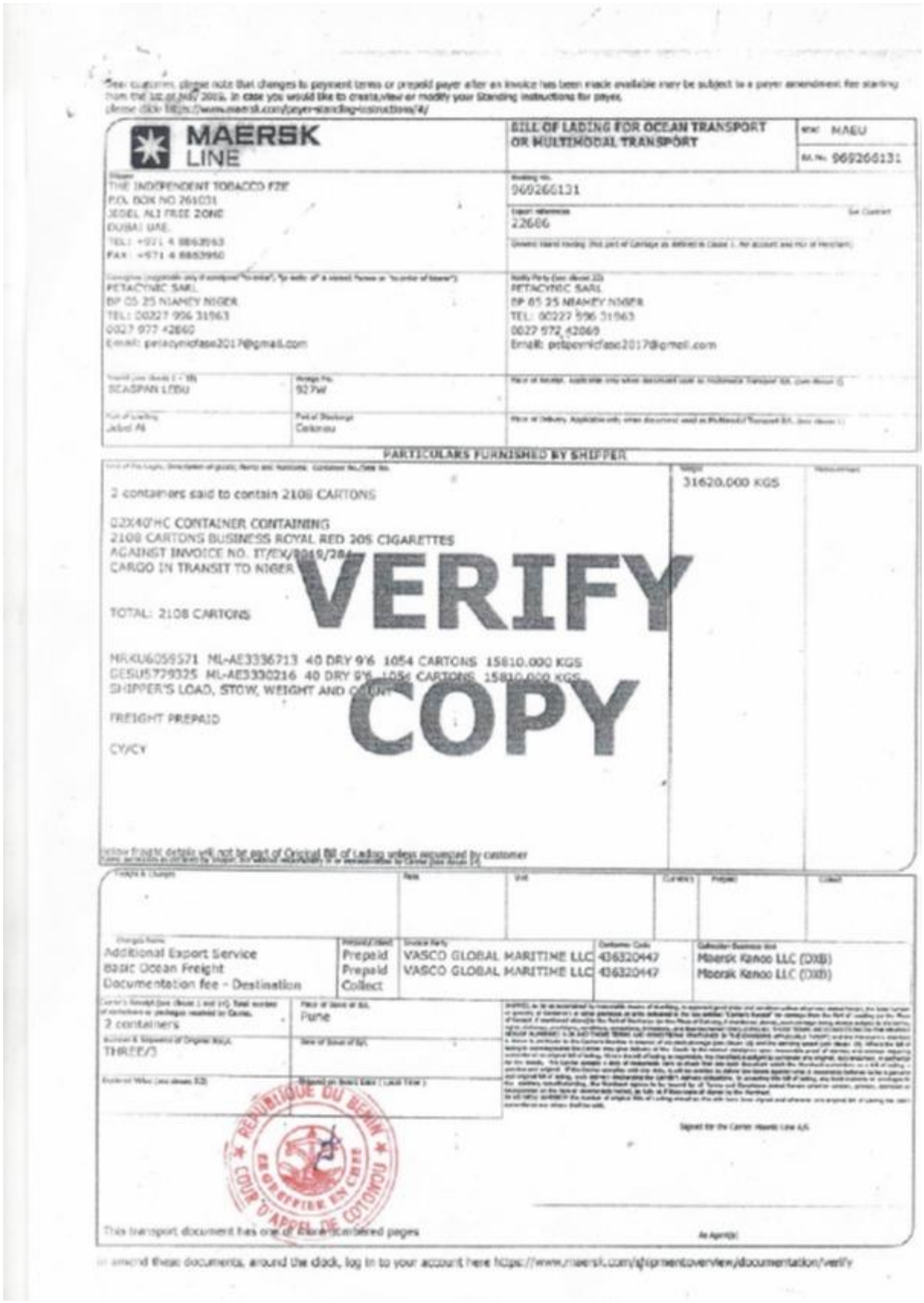

MAERSK LINE

BILL OF LADING FOR OCEAN TRANSPORT OR MULTIMODAL TRANSPORT

MAEU 960266131

THE INDEPENDENT TOBACCO FZE
P.O. BOX NO 261031
JEBEL ALI FREE ZONE
DUBAI UAE.
TEL: +971 4 8863163
FAX: +971 4 8863960

960266131

22606

PETACYNIC SARL
BP 05 25 NIAMEY NIGER
TEL: 00227 906 31563
0027 977 42860
Email: petacynicfase2017@gmail.com

PETACYNIC SARL
BP 05 25 NIAMEY NIGER
TEL: 00227 906 31563
0027 972 42069
Email: petpennicfase2017@gmail.com

SEASPAN LEEU

927W

Jebel Ali

Cotonou

PARTICULARS FURNISHED BY SHIPPER

2 containers said to contain 2108 CARTONS

02X40'HC CONTAINER CONTAINING
2108 CARTONS BUSINESS ROYAL RED 20S CIGARETTES
AGAINST INVOICE NO. IT/EK/2019/284
CARGO IN TRANSIT TO NIGER

TOTAL: 2108 CARTONS

MRKU6056571 ML-AE3336713 40 DRY 9'6 1054 CARTONS 15810.000 KGS
GESU5729325 ML-AE3330216 40 DRY 9'6 1054 CARTONS 15810.000 KGS
SHIPPER'S LOAD, STOW, WEIGHT AND COUNT

FREIGHT PREPAID

CY/CY

31620.000 KGS

VERIFY

COPY

Yellow Freight details will not be part of Original BL of Lading unless requested by customer

Freight & Charges	Rate	Unit	Currency	Prepaid	Collect
Additional Export Service	Prepaid	VASCO GLOBAL MARITIME LLC	436320447	Maersk Kenoo LLC (DXB)	
Basic Ocean Freight	Prepaid	VASCO GLOBAL MARITIME LLC	436320447	Maersk Kenoo LLC (DXB)	
Documentation fee - Destination	Collect				

2 containers

THREE/3

Pune

This transport document has one of above-mentioned pages

As Agent(s)

To amend these documents, around the clock, log in to your account here https://www.maersk.com/shipmentoverview/documentation/verify

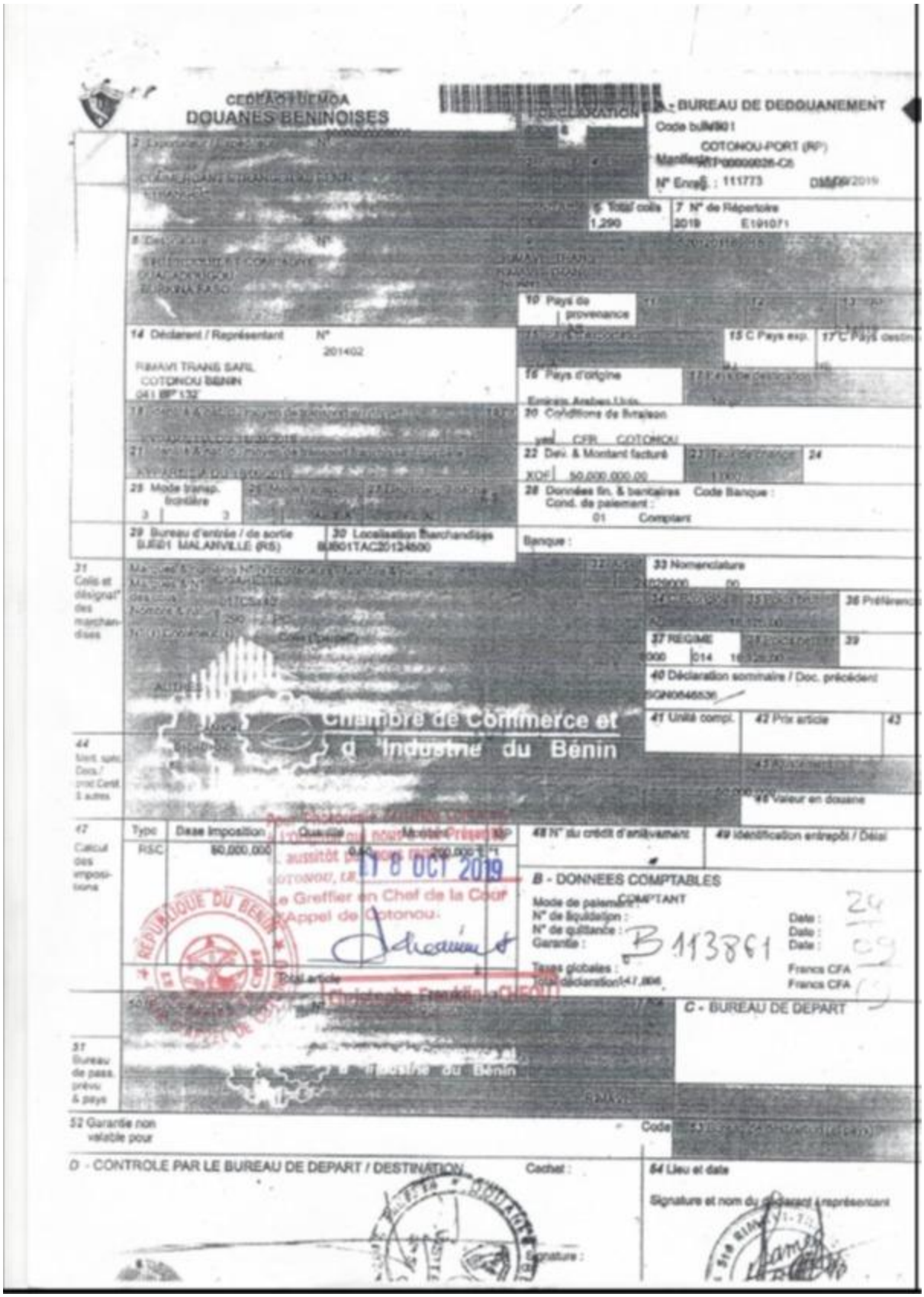

Business Royals to Petacynic Niger/Burkina Faso

Annex 13: CMA decision to delocalise processing plants in Kidal, 11 May 2020. Document obtained by the Panel from a CMA representative on 2 June 2020.

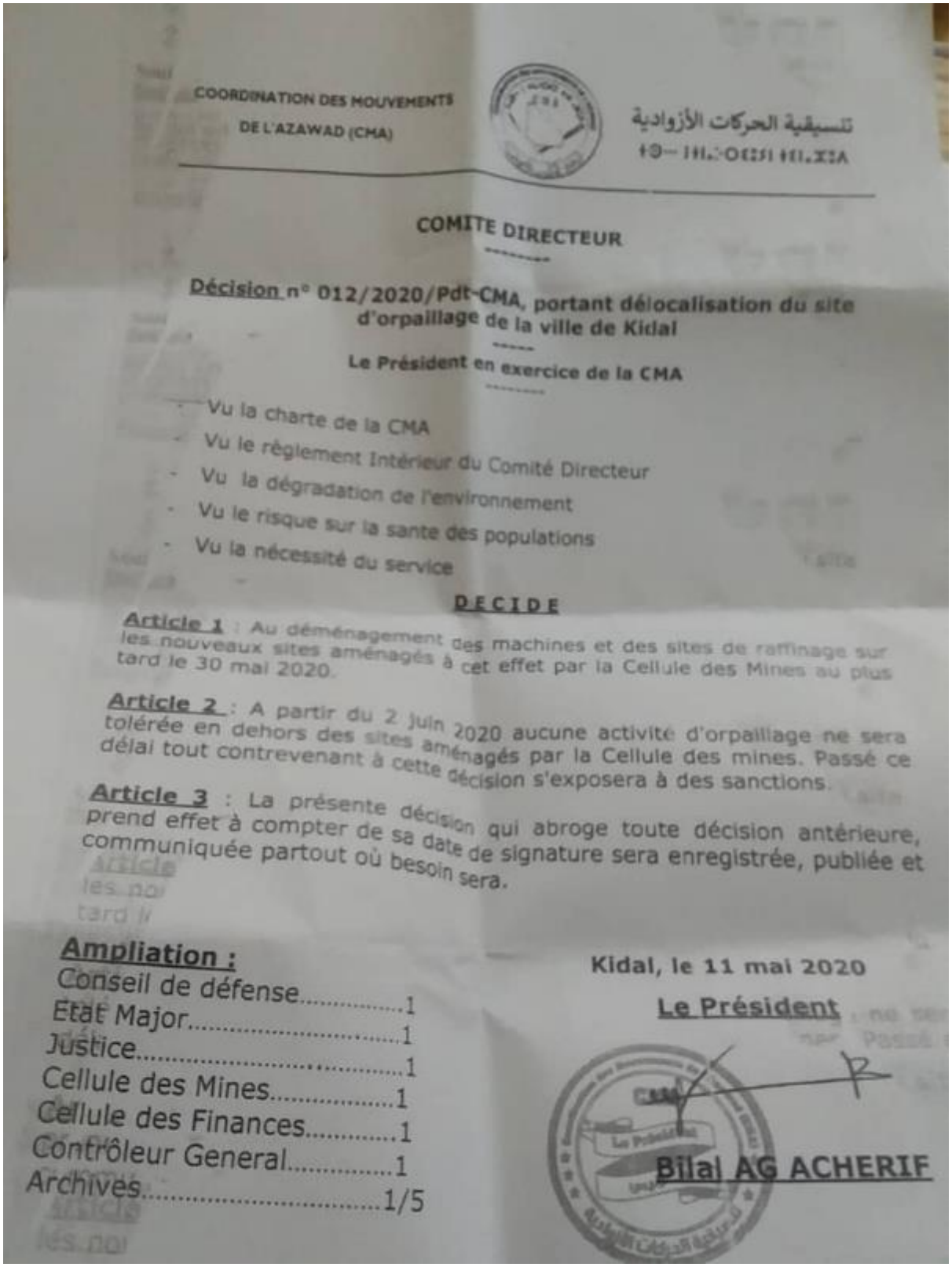

COORDINATION DES MOUVEMENTS
DE L'AZAWAD (CMA)

تنسيقية الحركات الأزوادية

COMITE DIRECTEUR

Décision n° 012/2020/Pdt-CMA, portant délocalisation du site d'orpaillage de la ville de Kidal

Le Président en exercice de la CMA

- Vu la charte de la CMA
- Vu le règlement Intérieur du Comité Directeur
- Vu la dégradation de l'environnement
- Vu le risque sur la sante des populations
- Vu la nécessité du service

DECIDE

Article 1 : Au déménagement des machines et des sites de raffinage sur les nouveaux sites aménagés à cet effet par la Cellule des Mines au plus tard le 30 mai 2020.

Article 2 : A partir du 2 juin 2020 aucune activité d'orpaillage ne sera tolérée en dehors des sites aménagés par la Cellule des mines. Passé ce délai tout contrevenant à cette décision s'exposera à des sanctions.

Article 3 : La présente décision qui abroge toute décision antérieure, prend effet à compter de sa date de signature sera enregistrée, publiée et communiquée partout où besoin sera.

Ampliation :
Conseil de défense.....1
Etat Major.....1
Justice.....1
Cellule des Mines.....1
Cellule des Finances.....1
Contrôleur General.....1
Archives.....1/5

Kidal, le 11 mai 2020

Le Président

Bilal AG ACHERIF

Annex 14: CMA Plateforme joint security commission outfit and receipts of levies payed by miners. Documents obtained by the Panel from a confidential source on 22 June 2020 and confidential report, 20 June 2020.

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD CMA
Sécurité de Mine d'OR
Reçu N ..... B.P.F: .....
De M: Alhagi Mahamane
La Somme de: 5000 F
Date: 11/06/2020

23/06/20
Commission de Sécurité Mixte Mine D'OR
N° Ticket
B.P.F
Nom
Prénom
Signature plateforme
Signature CMA
5000 F
Periode de

Annex 15: Obstruction of humanitarian aid, selected incidents.

	Date	Region	ATT	K	W	D	LT	T	Summary	Source
1	6 May 2020	Timbuktu	Unknown	0	0	0	0	0	A vehicle belonging to the Malian Health Directorate loaded with COVID-19 test samples from MINUSMA Timbuktu was stolen.	UN report
2	11 April 2020	Timbuktu	Unknown	0	0	0	0	0	Unidentified armed individuals abducted four agents of a local NGO in Fittouga and their vehicle was abandoned.	UN report
3	09 March 2020	Timbuktu	Reportedly JNIM	0	0	0	0	1	Six employees of an international nongovernmental organization (INGO) in Sarayemou commune were attacked. The assailants stole six motorcycles and cellular phones and threated the INGO employees not to conduct any operation without asking for their authorization.	UN report
4	13 January 2020	Mopti	Unknown	0	0	0	0	0	Four staff of NGO ACTED abducted were freed and have returned to Douentza. However, assailants withheld their vehicle, computers and other work documents.	UN report

Annex 16: Gender-based and sexual violence, selected incidents.

	Date	Region	ATT	K	W	D	LT	T	Summary	Source
1	12 June 2020	Mopti	Unknown	0	0	0	0	0	On 12 June 2020, in Mopti region, a 17-year-old girl, after being sequestrated was gang raped by four young in Taikiri, Mopti	UN report
2	11 June 2020	Menaka	Unknown	0	0	0	0	0	On 11 June 2020, in Menaka, according to Malian Forces of Security and Defense, three individuals abducted a 23-year-old girl getting out of the bus, carried her to a dune. While two tied her up, one raped her. They later brough her back to the city. While the gendarmerie has opened an investigation, HRPD and UNpol are monitoring the case.	UN report
3	9 June 2020	Mopti	Uknown jihadists	0	0	0	0	0	On 9 June 2020, three jihadists assaulted a 26-year-old woman and gang raped her for not wearing the hijab. The incident happened near the village of Hore-Wendou, Cercle of Douentza in Mopti region.	UN report
4	5 June 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 5 June 2020, near the village of Sondogo, Douentza, Mopti region, two armed individuals kidnaped a 14-year-old girl and gang raped her.	UN report
5	28 May 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 28 May 2020, in Sahona, Mopti Region, the Malian armed forces (FAMA) have freed a woman hostage supposedly held by members of the Groupes Armes Terroristes (GAT). The woman was enchained and was used as sex-slave.	UN report
6	28 May 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 28 May 2020, in Mopti, a group of about ten young men collectively raped a 25-year-old woman and stole her mobile phone and handbag containing money.	UN report
7	7 May 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 7 May 2020, another non identified armed individual raped a 19-year-old girl near Karsani village, Cercle of Douentza.	UN report

8	3 May 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 3 May 2020, two armed non-identified individuals sexually abused a 17-year-old girl around the village of Douentza in Mopti region.	UN report
9	19 November 2020	Mopti	0	0	0	0	0	0	On 19 November 2020, in Mopti, a 16-year-old girl was raped by a group of males. On 27 November, in Mopti, a pedophile act was committed on a girl of 13 years old.	UN report

Annex 17: Attacks on national and international forces, selected incidents.

	Date	Region	ATT	K	W	D	LT	T	Summary	Source
1	3 July 2020	Mopti	Unknown	7	2	0	0	0	On 3 July, MINUSMA Mopti reported that, at around 00h30, unidentified armed elements attacked a convoy of the FAMa traveling from Sokoura to Gouari village, approximately 55 km south of Bankass town, Tori commune, Bankass cercle. At least seven FAMa soldiers were killed and two were injured.	UN report
2	14 June 2020	Segou	Jihadists (Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM)	11	Unknown	0	0	0	On Sunday, 14 June 2020, around Bouka Were, at the Mauritanian borders, in Segou region, Jihadists (Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM) ambushed Malians troops convoy comprised of 64 people. On 18 June 2020, 11 bodies were identified (while 16 were not, and five were missing. Out of the 64 soldiers who were in the convoy, 32 survived, 11 bodies were found, identified and buried (including one lieutenant); 16 bodies could not be identified, and five others are still missing. The JNIM claimed the responsibility alleging that they killed the FAMAs troopers to prevent them from killing innocent Fulani.	UN report
3	13 June 2020	Gao	Unknown	2	0	0	0	0	On Saturday 13 June 2020, around Tarkint, Gao region, Egyptian soldiers, peacekeepers in Mali were killed by unidentified gunmen when they were providing an escort to the MINUSMA logistic convoy.	UN report
4	29 May 2020	Timbuktu	Unknown	1	1	0	0	0	On 29 May 2020, in Timbuktu, four unidentified armed individuals attacked Malian National Guards' vehicle carrying supplies, killing the driver and injuring one of the soldiers	UN report

									onboard. They ran with the vehicle and one soldier is missing.	
5	20 April 2020	Gao	Unknown	1	2	0	0	0	On 20 April 2020, unidentified armed individuals attacked the MINUSMA logistics convoy that was travelling from Gao to Tessalit. The attack occurred in Tabrichat, Gao and the attackers killed a contractant and injured two others.	UN report
6	6 April 2020	Gao	Unknown Jihadists	25	12	0	0	0	Presumed jihadist assailants attacked Malian armed forces camp in Bamba.	UN Reports
7	23 March 2020		JNIM	30?	?	0	0	0	On 23 March 2020, in response to the Fulani attacks, JNIM, The Support Group for Islam and Muslims attacked the G5 Sahel forces killed 30 people and burned down eight vehicles.	
8	18 March 2020	Mopti	Alleged members of Colonel Ba Ag Moussa	23	0	0	0	0	On 18 March 2020, according to the FAMA, armed militants believed to be headed by the deserter Army Colonel Ba Ag Moussa attacked the Dioura army camp in Mopti, causing the death of 23 Malian soldiers.	UN report
9	10 March 2020	Menaka	Unknown	0	4	0	0	0	On 10 March 2020, near the Niger borders in Abakar, Menaka, the French forces Operation Barkhane were attacked and four French personnel were injured.	UN report

IED (Improvised Explosive Device) incidents

	Date	Region	ATT	K	W	D	LT	T	Summary	Source
1	08 June 2020	Menaka	Unknown	0	0	0	0	0	On 8 June 2020, at about 200 Km from Menaka town, Malians Armed Forces (FAMA) apprehended two individuals trying to plant an Improvised Explosive Device IED. They were handed over to the gendarmerie and an investigation is underway. On 13 May 2020, the MINUSMA patrol was targeted by an attack at the same area.	UN report
2	10 May 2020	Kidal	Unknown	3	4	0	0	0	On 10 May 2020, near Aguelhok, in Kidal region, a Chadian peacekeepers convoy was hit by explosive devices. Three were killed and four injured.	UN report
3	13 April 2020	Menaka	Unknown	1	0	0	0	0	On 13 April 2020, at around 09H00, a member of the National Guard, was shot dead by two unidentified armed individuals on a motorbike when returning to the FAMA camp after his turn of duty at the Gendarmerie. His weapon was stolen by the assailants and his motorbike was later recovered by FAMa.	UN report
4	11 April 2020	Menaka	Unknown	2	6	0	0	0	On 11 April, a MINUSMA Force convoy heading to Gao from Menaka reported that a civilian vehicle had hit by an IED at around 14H00, some 60 km West of Menaka, on the road to Ansongo. Two civilians were killed and six were injured.	UN report
5	24 March 2020	Mopti	Unknown	2	3	0	0	0	On 24 March 2020, around Bouna-Baye, in Mopti Region, the Gendarmerie in patrol was subject to an attack of with IED allegedly set by unidentified individuals. Two gendarmes were killed, three wounded and an armored vehicle was damaged (investigation is on going and two suspect individuals were arrested).	UN report

6	22 March 2020	Menaka	Unknown	0	5	0	0	0	On 22 March 2020, in Menaka town, an APC of the Togo FPU hit an IED. Following the explosion, at least two unidentified elements fired on the patrol who retaliated and made them flee. Five FPU elements were injured, one category A, four category B, one vehicle (Bastion) damaged. Both FPU and Nigerbat QRFs were sent to the scene.	UN report
7	11 March 2020	Between Gao and Menaka	Unknown	2	3	0	0	0	On 11 March 2020, two soldiers of the Malian Reconstituted Company died and three were wounded when their vehicle was hit by an IED when they were travelling from Gao to Menaka.	UN report
8	8 March 2020	Kidal	Unknown	0	0	0	0	0	On 8 March 2020, double IED hit international forces and Minusma in Kidal. Jama'a Nusral Ul Islam wa al Muslimin group (JNIM) claimed the attacks.	UN report